'ABD AL-WAHHAB

MAQALAT IQTISADIYAH

2262
.11437
.361

2262.11437.361
'Abd al-Wahhab
Maqalat fi al-iqtisad

ISSUED TO

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 073832113

(ساعدت وزارة المعارف على طبعه)

مقالات في الاقتصاد

عبدالملك عبدالوهاب
مدرس في العلوم الاقتصادية

كلية التجارة والاقتصاد
جامعة بغـداد

١٩٦٢

مطبعة الارشاد ـ بغداد

ʿAbd al-Wahhāb, ʿAbd al-Malik

(ساعدت وزارة المعارف على طبعه)

Maqālāt iqtiṣādiyah

مقالات في الاقتصاد

عبدالملك عبدالوهاب

مدرس في العلوم الاقتصادية

كلية التجارة والاقتصاد

جامعة بغـداد

١٩٦٢

مطبعة الارشاد ـ بغداد

2262
.1437
.361

الاهـداء

الى الذين يفكرون والذين اذا فكروا ايضا جعلوا الآخرين يفكرون ·

المؤلف

مقـدمة

هذه شتات من المقالات والابحاث كتبت في فترة طويلة تتجاوز السبع سنوات وقد نشر قسم منها في بعض المجلات والصحف وقد مرت الفترة مشحونة بأحداث جسام وما هذه الابحاث سوى الافكار التي تعكس مـا انطوت عليه تلك السنون السبعة وأحداثها على الكاتب. ولذلك فما أحرى الانسان أن يكون مدينا للزمن والمجتمع وما يستجد فيهما من أحـداث تصبح بعد لاي أحاديث وأقوالا وتاريخا .

هكذا سيجد القارىء الذي لولاه ما كتبت أو جمعت هـذه الابحاث التي ان صورت شيئا فانما تصور سلسلة مختلفا ألوان حلقاتها . انهـا تعيد الى الذهن اننا لا يجب فقط أن نمر بالاحداث أو تمر هي بنا بل أن نعيشها ونندمج فيها .

ولا يسعني أخيرا الا أن أتقدم بالشكر الجزيل الى المعنيين بوزارة المعارف والمالية الذين ساعدوا على وضع هذه المقالات بين يدي القـارىء الـكريم .

المؤلف

تشرين الاول ١٩٦٢

هـذا العالم المتغير*

(مقتبسة)

ليس ثمة شيء في هذا العالم الا وأصابه التغير والتطور ، فالحياة كلها في تجدد مستمر ، وسرعة التجدد هذه تختلف بالنسبة للناس ومدى تقبلهم مثل هذا التغير • ففي عالم الاعمال لا تكاد تظهر المنتجات الجديدة الى الاسواق حتى يقل أو ينقطع الطلب على السلع القديمة • فتختـــرع المكائن الحديثة لتحل محل القديمة وتظهـر طرق أكثر اقتصاديـــة من سابقتها ، فيتحتم على المنشئآت أن تغير أساليبها القديمـة وتتخذ طرقـــا جديدة متمشية مع التغير الطارىء ، والا حالفتها الخسارة الاكيدة • وهكذا فالتجديد الدائم من حولنا يحفزنا لتغيير طرق معيشتنا وأساليب اقتصـــادنا ويدفعنا الى الاصلاح المستمر •

لننظر مثلا الى ما حولنا نجد أن اختراع الحاكي والسيارة قد حد من بيع البيان ، وجاء الراديو ليطرد الحاكي من السوق ، ثم جاء جهاز التلفزيون ليناهض الراديو ، والسينما سكوب لتتحدى السينما الاعتيادية ، وأخيرا صارت مكائن الديزل تأخذ مكان المحركات البخارية ، والالات التي كانت تجرها الخيل صارت تجرها المحركات الحديثة كالتراكتورات ، وقد ولى المصباح الزيتي بعد استحداث المصباح الكهربائي ، وهكذا دواليك •

ولكن هذا التغير لم يحدث فجأة وبصورة سريعة • فالسيارة التي بدىء ببنائها في أواخر القرن التاسع عشر لم تظهر الى السوق الا في أوائل القرن العشرين • فسيارة فورد مثلا ظهرت الى السوق لاول مرة عـــام

* نشرت في مجلة (العلوم) في شباط ١٩٥٧ •

١٩٠٨ ، ولكن صناعة السيارات وبيعها بصورة واسعة لم يحدثا قبل انقضاء الربع الاول من القرن العشرين • ومثل هذا يمكن أن يقال عن المصباح الكهربائي الذي اخترعه أديسون عام ١٨٧٩ ولكن بقي المصباح الزيتي على الرغم من هذا يباع بكثرة حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولم تتخلص بعض المناطق حتى الان من استعمال هذا المصباح • ويصدق هذا القول على الراديو والحاكي • فعلى الرغم من انتشار الراديو فما زالت كثير من الاسر في عدة أقطار تملك البيان والحاكي الحديث • ولا أدل على ذلك من البيع العظيم في سوق الاسطوانات • ومع أن مكائن الديزل قد عم استعمالها في شتى مرافق القوى فا نااستخراج الفحم ما زال كما كان قبل خمس وعشرين سنة • وهكذا نرى أن التطور الحادث يسري بطيئا كي يسمح لرجال الاعمال النشطين الذؤوبين أن يحدثوا ما هو ضروري في أعمالهم بدون التعرض للخسارة • ويندر أن تحصل السلعة الجديدة أو الآلة الجديدة أو أسلوب العمل الجديد على قبول سريع جدا بحيث يبطل استعمال القديم في ليلة أو ضحاها ، وربما كانت هذه الحقيقة بنفسها مسببة للمشاكل • فاذا استحدث شيء في السوق ولم يرق ذلك أصحاب الاعمال والمنشآت القديمة فقد يرون أن الانتظار أجدى حتى يقفوا على مدى تقبل الناس للشيء الجديد ومقدار أثره على الشيء القديم ، وما أن يجدوا أن سلعتهم القديمة ما زالت تدر عليهم كالمعتاد أرباحا وأن كمية بيعها لم تتأثر بل ظلت باقية كما كانت عليه قبل استحداث الشيء الجديد حتى يقرروا أن السلعة الجديدة ليس لها أثر على سلعتهم القديمة ، ولذلك لا يعيرونها اهتماما يذكر • ولكن ما هي الا سنوات قلائل حتى تجد المنشأة أن بيعها قد انحط تدريجيا فينحي مديرو المنشأة باللائمة على الحالة الاقتصادية السيئة أو على المعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية العامة • ولو حقق هؤلاء عميقا وتدبروا الامر جيدا لوجدوا أن أساليبهم وسلعهم أصبحت قديمة لا يجب الاستمرار فيها بل عليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم متكبدين

مبالغ طائلة للحاق بالأوضاع الجارية والأستحداثات الجديدة ، وان تعذر ذلك فليس أمامهم الا بيع منشآتهم بخسارة جسيمة • من هذا نجد أن سياسة تسيير الاعمال الاقتصادية في المنشآت والمصانع تقسم الى قسمين :

أولا ، في ما يتصل بالوقت المناسب للدخول في الصناعة • وثانيا ، كيفية اتخاذ الاجراءات اللازمة في المشأه للتمشى مع التغييرات المستحدثة في السلع وطرق صنعها • وسنشرح كلا الامرين في ما يلي :

١ ـ الوقت المناسب للدخول في الصناعة :

تجابه المنشأة حديثة العهد في الدخول الى ميدان الصناعة كثيرا من الصعوبات والمشاكل حتى تبلغ درجة الكمال لصناعتها ثم عرضها في السوق• هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى فان الدخول المتأخر للمنشأة أو المصنع الى حيز الصناعة محاط بكثير من الاخطار • منها أن على هذه المنشأة أن تضمن انتاج سلعة كالسلعة المتداولة في السوق أو اجود منها ، وليس هذا بالشيء الهين • فعلاوة على صعوبات التحضير والتجارب والصنع ••• الخ فهناك مشاكل تسويق السلعة الجديدة • فالناس القائمون على بيع سلع النشآت القديمة قد عركتهم التجارب وأصبحوا بحكم الزمن أكفاء في هذا المضمار • ومن هذا نرى أنه يتحتم على المصنع الجديد ايجاد أناس أكثر كفاءة وأوسع اطلاعا وأبعد خبرة ليسيطر على السوق • ويجب الا يغرب عن البال أن أسماء السلع القديمة وعلاماتها المسجلة قد طبعت في أذهان المستهلكين بحيث يصعب توجيههم الى سلع جديدة ما لم تخصص مبالغ باهضة للدعاية والاعلان والتسابق والجوائز والمكافآت • يتضح هذا في التجارب التي مرت بشركتين أميركيتين من شركات السيارات • ففي عام ١٩٠٣ أسس هنرى فورد شركته لصنع السيارات ، ولم يكن صعبا عليه أن يخرج سيارة في جودة السيارات الموجودة حينئذ أو تفوقها جودة • وقد أقبل المستهلك على شرائها بعد أن عرف أن فورد أخرج عربات لا

تجرها الخيول كما كان الحال قبل سيارة فورد • ولهذا السبب أصاب انجاح فورد في صناعته أولا بأول • وعكس هذا حدث لشركة سيارات كايزر ـ فريزر التي دخلت مجال الصناعة بعد أن وصلت هذه الصناعة الى مستوى عل من روعة الصنع وكمال الفن ودقة الميكانيك واستولت أسماؤها على أذهان المستهلكين وأثبتت وكالاتها استقرارا وثباتا • ولابد لنا هنا من كلمة مقتضبة حول الاطوار التي تمر بها السلعة لنفهم أهمية الوقت في نجاح الاعمال •

الادوار في حياة السلعة :

تمر السلعة قبل ظهورها في السوق بستة أدوار وهي :

١ ـ تبني الفكرة واجراء العمليات التجريبية في المختبر أو غيره من الحقول التجريبية •

٢ ـ اذا ظهر أن للفكرة احتمالات تجارية فلا بأس من انشاء مصنع أولي •

٣ ـ اذا بشرت الصناعة بنجاح فحينئذ تبدأ العملية الانتاجية على أساس تجاري واسع وتقدم السلعة الى السوق ، وهذا يكلف ثمنا عاليا للاجراءات المتواصلة لتحسين السلعة وضمان طلب عليها • وما دامت هذه السلعة جديدة لا تنافسها أية سلعة أخرى أو ان وجدت الاخيرة وكانت المنافسة ضئيلة لا يحسب لها كبير حساب ، فان بيعها يكون واسعا وثمنها يظل غاليا بحيث يعود على أصحابها بالارباح المعقولة •

٤ ـ ويقبل الناس عموما على شراء السلعة الجديدة وهكذا يزداد انتاجها • وهذا الدور عادة هو أكثر الاوقات ربحا اذ لا يزال المنافسون قلائل أو حتى غير موجودين •

٥ ـ ثم تبدأ المنافسة ويزداد المتنافسون شيئا فشيئا ويغرق السوق

بالسلع فتنخفض نسبة الارباح • وستجني أكثر المنشآت كفاءة وأجودها صنعا للسلع أو لتلك السلع التي تتمتع بقبول حسن من قبل المستهلكين أعظم الارباح •

٦ ـ وأخيرا ينخفض الطلب على السلعة ويبطل استعمالها تدريجيا • ولا وجود لهذا الدور اذا لم تتدهور المبيعات •

وفي الحقيقة ليس من السهل تحديد هذه الادوار الستة فهي على الغالب متداخلة •

ان أفضل وقت ـ بالنسبة للحصول على الارباح للدخول في الصناعة هو في أواخر الدور الثاني أو خلال الدور الثالث • وتكون الارباح على أعظمها في الدور الرابع ، وتبدو الصناعة ذات الكفاءة العالية والنتائج الجيدة والتنظيم الممتاز في حالة تمكنها من ضمان اكبر كمية من المبيعات وبالتالي تحقيق أعلى مستوى من الارباح •

٢ ـ التغيير في الصناعة :

يظهر هذا جليا في صناعة صناديق الثلج في الوقت الحاضر • فقد أحدث انتشار استعمال الثلاجات الكهربائية كسادا في سوق صناديق الثلج الاعتيادية • وليس اليوم الذي تموت فيه هذه الصناعة وتختفي من عالم الاعمال ببعيد • أما التغيير في أسلوب العمليات والصنع فهو معروف اليوم لدى الجميع ويتمثل في محلات تنظيف الملابس وكيها • ففي السنوات العشر الاخيرة توسعت وانتشرت عملية التنظيف البخاري للملابس فشل نشاط الطرق القديمة في التنظيف • واليوم أضاف أصحاب محلات التنظيف بالبخار شيئا جديدا على فعالياتهم اذ راحوا يستخدمون السيارات الخاصة لجمع الملابس المتسخة وغيرها وجلبها للتنظيف ، ومن ثم توزيعها بالطريقة نفسها •

وعلاوة على ما تقدم فان تغير المواد تلبية لتغير الطلب في السوق مدعاة لان يثير انتباهنا .

وأخيرا يؤدي هذا التغير الكبير الى التوسع الهائل في المجال الاقتصادي والتجاري والى اللامركزية في المدن ؛ فبدلا من أن تكون التجارة والمحال التجارية محصورة أو شبه محصورة في بقعة معينة من المدينة نجدها اليوم قد شقت طريقها الى مناطق أخرى تبعد قليلا أو كثيرا عن المنطقة الاصلية وذلك عملا بتوسع الحركة الاقتصادية والسوقية ومناطق الاسكان. والزائر لمدينة بغداد اليوم يشاهد ذلك بأم عينه .. ولن تبقى هذه المحلات التجارية والمنشآت الصناعية كما هي عليه الآن ، ولكنها ستتطور وتتوسع باطراد مسايرة توسع المنطقة ومتطلبات ساكنيها . وما يحدث في بغداد لا شك يحدث في المدن الاخرى والبلاد الاخرى اذا ما وجد الانماء والتوسع وازدياد الطلب وتغيره في هذا العالم المتغير أبدا .

لمحات عن الانماء الاقتصادي ...

في الشرق العربي*

اذا كان للثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وبدلت معالم الحضارة وغيرت مفاهيم المجتمع الاوروبي من آثار في الشرق العربي فان هذه الآثار لم تظهر بوضوح الا في أوائل القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الاولى حين أصبح من الضروري التقاء الشرق المتأخر النائم بالغرب المتقدم المستيقظ . ومن هذه الآثار ما كان اجتماعيا كعلاقة الافراد بعضهم ببعض في المجال السياسي وأسلوب الحكم والادارة ، ومنها ما كان اقتصاديا كاستثمار الموارد الطبيعية وتنظيم الكيان الاقتصادي والمالي والعلاقات الاقتصادية مع البلدان الاخرى ، ومنها ما كان ثقافيا كأنظمة التعليم ، ومنها ما كان فكريا كالقيم الاخلاقية والمثل العليا ... الخ . ومن هذا كله ما كان صالحا نافعا ، ومنه ما كان ضارا مؤذيا . وذلك لاننا أخذنا من تلك الحضارة ما قدمته لنا من غث وسمين دونما عناء في التمييز ، فكان من أثر ذلك هذا القلق في شتى صور مجتمعنا . ولست هنا بصدد المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تعرضنا لها من جراء هذا التماس ، ولكني أريد عرض بعض المشكلات الاقتصادية التي تشترك فيها البلدان العربية من قريب أو بعيد وهي في سبيل اعمار ونهضة واتحاد .

١ ـ كان التقدم الاقتصادي في انكلترا أولا وأوروبا ثانيا وأميركا الشمالية ثالثا نتيجة حتمية للثورة الصناعية فانتشر الرفاه وعم الازدهار في تلك الاقطار . ولم يكن نصيب معظم الاقطار الاخرى في العالم غير الاستعمار البغيض الذي كان همه استنزاف خيرات البلاد المستعمرة ليتنعم

* نشرت في مجلة (العلوم) في تشرين الاول ١٩٥٧ .

بها أبناء البلاد المستعمرة • وقد جر هذا من الويلات والحروب على العالم ما يشيب له الوليد ، كما أصبح أكثر سكان المعمورة يشكون قلة الدخل ويعانون من مستوى العيش الواطىء • وهكذا نجد اليوم أن حوالي ١٨ بالمئة من مجموع سكان العالم يتمتعون بثلثي الدخل العالمي تقريبا ، ويمكننا بعد هذا أن نتصور التفاوت الكبير في الدخول والصورة البشعة للفقر والالم الذي أناخ بكلكله على العالم •

هذا الوضع الاجتماعي الجائر والحالة الاقتصادية السيئة جعلا بعض المعنيين بشؤون السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية ينظرون بعين الجد الى معالجة الامر واسداء المساعدات المالية والفنية الى الاقطار المحتاجة وقد تطلب هذا طبعا سياسة اقتصادية ومالية حكيمة لئلا تؤدي هذه المساعدات الى اضرار بليغة كالتضخم النقدي وهو ما لا بد منه لبلد في دور نمو اقتصادي ، ولكن يجب أن لا يكون هذا التضخم مصدرا لضائقة مالية أو عسر اقتصادي • فالتضخم النقدي مشكلة طالما أتعبت الحكومات وهددت كياناتها ، وهو على الغالب يحدث بسبب سياسة مالية تتبعها الحكومات كصرف المبالغ الهائلة على المشاريع المختلفة التي لا تؤتي أكلها الا بعد زمن طويل • فاذا استمرت الحكومة في صرفها المبالغ الضخمة فستجد نفسها بعد حين غير قادرة على السير في هذه السياسة التضخمية لشح دخلها ، وهنا تجد نفسها مضطرة لان تفرض ضرائب عالية على أكثر المواطنين انتاجا ، وفي هذا ما فيه من قتل للرغبة في الاستثمار • وما أن ترى الدولة أن هذه السياسة النقدية لا تأتي بثمرة جيدة حتى تتخذ بعض العلاجات النقدية الاخرى كتخفيض العملة أو اصدار نقود جديدة ، ولكن كلا العلاجين لا طائل تحتهما اذا لم يصاحبهما زيادة في كميات السلع والخدمات في السوق بحيث تعادل الزيادة في النقد المتداول ، اذ بدون توفر السلع والخدمات يجد المواطنون النقود الكثيرة ولكنهم في الوقت ذاته لا يجدون سلعا وخدمات كافية يبتاعونها ، وبالتبعية ترتفع الاسعار لهذه المواد

الاستهلاكية ، ويعني هذا ارتفاعا في تكاليف المعيشة وازديادا مطردا في الاجور والمرتبات • وهذا لا شك يكون مبعثا لزيادة مصروفات الدولة ، وبذا ينمو عجزها المالي ، فتلجأ ثانية الى اصدار أوراق نقدية جديدة وتزيد الضرائب على المواطنين ، وهكذا يدرك المواطنون أن الدينار المدخر مثلا يعني نصف دينار في حالة التضخم ، وهذا معناه انخفاض دخل المواطنين وتوقفهم عن الادخار أو الاستثمار والانتاج ، لانه ما من مواطن يستطيع شراء السلع الانتاجية ما لم يحصل على رأس مال جديد ، وما لم يدرك أن هناك أرباحا تنتظره بعد عملية الانتاج • وكيف له بذلك وقد وجد أن القسم الاعظم من الارباح قد نفد أما بخسارة أو بواسطة الضرائب العالية ، فيستمر الانحطاط في الانتاج ، ويبدأ التدهور العام في اقتصاديات البلد • وما كان علاج الدولة هذا الا كالطبيب الذي يعالج مريضا بالتهاب الرئة بوضعه في ثلاجة محاولا بذلك خفض درجة حرارته فتكون النتيجة أن يموت المريض طبعا ! والحقيقة التي تساير هذا الوضع هـ وانه كلما ازداد التضخم حدة ازدادت السيطرة الحكومية واستفحل الامر وظهرت السوق السوداء • فتحاول الدولة الضرب على أيدي المستغلين حتى ولو جر ذلك الى سلب الحريات الديمقراطية للمواطنين والتمتع بسلطات دكتاتورية للحاكمين •

نرى مما تقدم أن التضخم لا يضر بالحالة الاقتصادية فحسب ، بل يؤثر تأثيرا سيئا في الكيان السياسي ويكيل للحريات الديمقراطية ضربات قاضية •

ماذا نعمل اذن لاعادة المياه الى مجاريها ؟ تخفيض الضرائب على المواطنين المنتجين وأصحاب المشاريع والاعمال تشجيعا لهم ولاستثماراتهم كي تزيد كمية السلع والخدمات المعروضة وتصبح الاسعار في مستوى التكاليف ويحصل المنتجون على الارباح فتقوى رغبتهم في الاستثمار والانتاج

ويعملون على زيادتهما • ولكن ليس في هذا وحده الكفاية ، وانما على الدولة أن توقف اصدار نقود جديدة وتقلل من مصروفاتها وتمحو العجز في الموازنة وتحاول الحصول على زيادة فيها ، كما يتعين عليها انتاج السلع والخدمات بشتى الوسائل الحكيمة ، وقد تتبنى هي نفسها انشاء المصانع واستيراد المكائن والمواد الاولية وتوفير الكفاءة الانتاجية •

٢ ـ ان المستوى الحقيقي للدخل القومي في البلاد العربية واطىء جدا والمقدرة الانتاجية لا تزال منخفضة ، وبناء على ذلك تضطر هذه الاقطار الى استيراد كثير من السلع والخدمات • وهنا نرى أن القسم الاكبر من الدخل يصرف على سلع الاستهلاك ولا يترك من هذا الدخل الا جزء بسيط أو ربما لا شيء للادخار فالاستثمار والانتاج • ويحدث مثل هذا في بعض الاقطار العربية كالاردن وسوريا ولبنان ومصر لشح الموارد الطبيعية أو لعدم استغلالها حتى يومنا هذا استغلالا تاما ، والنتيجة هي صعوبة الادخار وقلة الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل • والعكس نجده في الوقت الحاضر في العراق والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت لما فيها من فيض في الخيرات التي لم يستغل منها الا بعضها • ولكن للاسف فان السياسة المالية لبعض هذه الدول جعلت هذه الاقطار العربية تشكو من تدهور في الطاقة الانتاجية وتأخر في الصناعات الوطنية ، ومن ثم من انخفاض في الدخل القومي ونقص كبير في الفنيين واستئجار ما يمكن استئجاره من الاجانب • وفي هذ الأحيانا خطر عظيم على الاقتصاد الوطني• فهؤء الفنيون يضعون خططا ومشاريع ليست في صالح البلد النامي أو على الاقل ليست في صالحه في هذا الوقت • فهناك مشاريع أكثر أهمية من غيرها ومع ذلك لا يعيرها هذا النفر من الفنيين الاجانب الاهمية اللازمة ، وهذا ما يجب أن يلتفت اليه المعنيون بشؤون الاعمار الاقتصادي •

٣ ـ وكما نجد الارتجال في أساليب الحكم والسياسة والاقتصاد

والتعليم في بلداننا العربية نجده أيضا في طرق الانتاج وزيادة الثروة . وما سبب ذلك سوى فقدان العنصر الانتاجي الذي أصبحت أهميته الاقتصادية تزداد بمرور الايام وبنمو الصناعات . هذا العنصر الانتاجي هو المنظم Entrepreneur فان استخدام العمال والانتاج الكبير والزيادة في الارباح تتطلب كثيرا من العناء والعمل الشاق والتنظيم الصحيح . ومتى وجد المنظم الواسع الاطلاع في مهمته ، النشيط ، الذكي الجريء فلا خوف على قيام الصناعات الاولية على الاقل في بلداننا المتخلفة ، ولكن نجد ـ مع الاسف ـ أن المنظمين وأصحاب الدخول العالية في الاقطار العربية يتجهون نحو التجارة بدلا من الصناعة والتجارة مع أهميتها يندر أن تصبح القاعدة الاساسية للنمو الاقتصادي السريع .

٤ ـ ان المتتبع للتطور الاقتصادي في البلاد العربية يجد أن هذا التطور قد يصاحبه نشوء عادات استهلاكية جديدة ، فالناس عادة يحاولون تقليد من هم أحسن حالا منهم في العادات الاستهلاكية وأسلوب العيش ، فالسينما والراديو والتلفزيون والصحافة جعلت الناس هنا يدركون ما توصل اليه الناس في أوروبا وأميركا من حياة رغدة ومستوى معاش رفيع . ومهما بولغ في تبيان مزايا تلك الحياة واضفي عليها من ألوان الدعاية والصور الخيالية أحيانا فان المستوى الرفيع للمعيشة في تلك الاقطار لا يقبل الجدل بل يثير اهتماما بالغا في نفوس أبناء هذه الاقطار ويحفزهم للاقتداء بأبناء الاقطار المتقدمة في عاداتهم الاستهلاكية على الاقل ، اذ أنه أيسر على الانسان أن يتقبل عادات استهلاكية رفيعة من أن يعمل على ايجاد طرق محسنة للانتاج . وهذه الحقيقة تظهر جليا عندنا وهي تشكل خطرا جسيما على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية حيث ان معناها انخفاض الادخار الشخصي الذي يكون جزءا لا يستهان به من الدخل القومي والمتمم لمدخولات الدولة . فالخطر يكمن في صرف هذا الدخل على المواد الاستهلاكية بدلا من أن يكون أداة لزيادة الاستثمار وانشاء الصناعات الضرورية في البلد . ولمنع

حدوث مثل هذا التصرف الشخصي يجدر بالحكومات العربية أن تفرض ضرائب عالية على المواد الاستهلاكية لا سيما الكمالية والمستوردة منها • واذا باء هذا الاسلوب بالفشل فعلى الدولة أن تحرم استيرادها كليا وتشجع مؤسسات الادخار •

٥ ـ ومن الامور التي تلفت النظر بناء الجسور وتشييد المباني وانشاء الطرق في غير ميعادها وعدم مناسبتها للظرف الراهن • فبدلا من أن يبنى جسر قوى وبسيط يفي بالغرض وبكلفة مناسبة يبنى آخر بكلفة عالية وبضخامة لا تمت لواقع الحال بصلة • أو عوضا عن أن تنشأ طرق من الدرجة الثانية أو الثالثة طولها ألف ميل مثلا تشق طرق من الدرجة الاولى طولها مائة ميل • وأمثال هذه الاعمال كثيرة وفي غاية الخطورة ، فهي تودي بموارد البلد الى الضياع وتحصر الاصلاح في رقعة صغيرة بدلا من أن ينتشر في مساحات واسعة ، وهنا يتحتم على المعنيين بالشؤون العامة الالتفات الى أمثال هذه الامور وتجنبها بقدر المستطاع •

٦ ـ من الواضح أن رؤوس الاموال في البلاد العربية قليلة أو نادرة اذا قورنت بالايدي العاملة • والقاعدة الواجب السير على ضوئها في هذا الدور من نمونا الاقتصادي هي التقنين في كل شيء ولا سيما في ما هو نادر كالرساميل وسلع الانتاج • والتقنين معناه استعمال هذه الاشياء النادرة بكل حيطة وبكل ما يمكن من الدقة والاقتصاد • فاذا ما سار الانماء بطرقه السليمة الحكيمة ، ووجه سياسة الاعمار في البلاد العربية أناس لهم ثقافة اقتصادية واطلاع فني وخبرة طويلة وبعد نظر وصلابة عود في الوقوف حيال السياسات الاستعمارية ومن ثم ضمير يحاسبهم في كل ما يعملون فان الانماء والتقدم الاقتصادي سيتمان من غير شك • ولا خوف بعد ذلك على مجتمع يملك أفراده الضمير الاجتماعي ان صح هذا التعبير ويقدر المسؤولية

ويكون رائده الاخلاص ، وهذه بعض العناصر المهمة المكونة للوطنية .

٧ ـ ان البلاد العربية المتناثرة الاجزاء المبتلاة بمرض الفرقة والتجزئة لابد أن تكون حلقة لا انفصام لعراها اذا ما أرادت البقاء في العالم . وان أسباب التجزئة هذه معروفة للقاصي والداني . فان عجزت الحكومات المختلفة عن أن تقرب من وجهات نظرها فلماذا لا يبدأ الافراد في كل قطر بالمشاركة مع أفراد القطر الآخر في استثمار أموالهم فيما يعود عليهم بالفوائد الجمة ؟ وستكون هذه خطوة عملية وفي حدود القانون للتآلف والتآزر والوحدة المنشودة . ولا أنكر وجود مثل هذا الاستثمار في الوقت الحاضر ، وهو مع ضئآلته محصور في نطاق التجارة وليس للصناعة فيه نصيب . وهل هناك من ينكر أن الصناعة اليوم هي عصب الرقي ومفتاح التقدم الاقتصادي وهي كفيلة بأن تجعل من الفرد في الشرق العربي انسانا يشعر بأهميته الاجتماعية بعد أن ترفع من مستواه المعاشي وتؤثر تأثيرا بالغا في تفكيره الاجتماعي والاقتصادي .

وقد قيل أن الوقت الذي ينزع فيه عن المرء قماطه يقرر فيه حبه لامه وزوجه وأصدقائه بعد مضي عشرين يوما . ومثل هذا يمكن أن يقال بالنسبة للانماء الاقتصادي والتقدم العام الحاصل نتيجة لذاك الانماء ، فالاعمار الذي يحدث اليوم سيقرر مقدار تقدم الامة ورقيها في الاجيال القادمة .

التصنيع والاقتصاد العربي*

طالما راودتني الاحلام أن أكتب شيئا عن الانماء الاقتصادي في البلاد العربية ، وعاودتني الآمال حين أصبح هذا الانماء خطوة لا بد منها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم توحيد الوطن العربي الاكبر وطرد المغير المغتصب • ولا حياة للعرب ولا سؤدد الا بالاتحاد الشامل والكلمة الواحدة• وقد برهنت الحوادث المتكررة صحة هذا الزعم ، وستجيء أحداث أخرى في المستقبل تثبت هذا القول أكثر فأكثر ، وربما ستكون هذه الاحداث المهيء الحقيقي للوحدة المنشودة • وما يدور اليوم في الاجواء السياسية المختلفة في هذا الجزء من العالم يدل دلالة واضحة على أن أحداثا هامة جديدة ستبثق في السنوات القادمة فتغير الاطار الكلي للشكل العام في الحقل الاقتصادي والسياسى والاجتماعي وستبثق الوحدة كنتيجة حتمية لتلك التغيرات المتكررة ، هذه الوحدة التي طالما ساورت أفكار الغيورين من أبناء الشرق العربي • ولما كان التقدم الاقتصادي من شأنه أن ينمي الشعور القومي والوطني ويبني مجتمعا قويا مفكرا فلا بد اذن من التأكيد على التنمية الاقتصادية في شتى مجالاتها وعلى مختلف صورها ، وهي اليوم في بدء حياتها أو بالاحرى في طفولتها وكلنا يدرك العناية الفائقة والاساليب الصحيحة الواجب اتخاذها كي ينشأ الطفل قويا صحيحا • والشيء الذي لا مندوحة عن التفكير فيه تفكيرا جديا هو عامل الزمن ، فالعالم بكافة أقطاره القريبة المتباعدة في انتعاش ويسير في خطى غير متشابهة نحو الاعمار والانشاء والتقدم ، وعليه أود أن أشير هنا الى أن الانماء الذي أعنيه ليس الانماء البطيء في عوامل الانتاج الذي كان سائدا حتى زمن قريب في البلدان العربية وانما هي التنمية السريعة الكفيلة بالتحول السريع الاكيد في طرق العيش ورفع مستوى المعيشة

* نشرت في مجلة (العلوم) في ايار ١٩٥٨ •

والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية وزيادة الرساميل وتنوعها الضروري للانتاج الكبير .. الخ . ويطلق على هذا كله في بعض الاحيان لفظ التصنيع . فالتصنيع بهذا المعنى هو زيادة الانتاج وتوسيع نطاق التجارة ، وتقوية الاقتصاد الوطني ، وزيادة الدخل القومي الى غير ذلك من تحسين اقتصاديات البلد ورفع مستوى أفراده . ولا يقتصر هذا على الصناعة فحسب ، وانما يتعداها الى الزراعة وتطور أساليبها والعمل على زيادة انتاجها ، والزراعة هي أقدم وسيلة للعيش وما طرأ عليها من تغيير فهو لتحسين طرق الانتاج والزيادة في المحاصيل . وما الصناعة بالنسبة الى الزراعة الا حدث جديد ، ولو أمعنا النظر في هذا القول لرأينا أن التغيير المحدث في طرق الزراعة ما هو الا أثر من آثار الصناعة واستنباط الآلات الحديثة واستخدام المعرفة الفنية في رفع مستوى الزراعة والانتاج الزراعي .

نبذة تاريخية :

يطلق على الفترة الزمنية ما بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر في انكلترا تعبير الثورة الصناعية أو هي تعني الانتقال الاقتصادي من الزراعة الى الصناعة والاثر الذي أحدثه هذا التحول في الكيان الاجتماعي . وهي اليوم تعني بالاضافة الى ذلك التحول في انتاج السلع والخدمات واستحداث الطرق الفنية للتعجيل بصنعها والمبادرة باستعمالها والاستفادة منها قبل أن تصبح قديمة بائدة . ولم يكن هذا التحول ثوريا بالمعنى الذي يمكن أن يطلق على التغيير الفجائي العنيف ، فالاختراعات الحديثة في أساليب الانتاج لم تكن وليدة الساعة وانما كانت في مجال البناء لعدة قرون خلت وما زالت هذه القوى البناءة تسير حثيثا بدون فتور أو ارتخاء ، ولكن التغير كان ثوريا بمعنى التقدم الكبير الهام في التكنيك الضروري للتقدم الاقتصادي الهائل لبعض المجتمعات في فترة قصيرة نسبيا .

ولا عجب في أن تنتقل الثورة الصناعية من الجزائر البريطانية الى البلدان المحاذية في أوروبا الغربية والتي تشترك في تاريخ حضاري واحد ثم الى أميركا وهي عبارة عن امتداد حضاري من القارة الاوروبية • فكان أثرها في تلك الاقطار عظيما بينما قاست منها الشعوب العربية والشرقية الامرين اذ كانت نذيرا بدخول الاستعمار على اختلاف درجاته الى هذه الاقطار الفقيرة المستضعفة • فالدول الاوروبية الصناعية أرادت موادا أولية لصناعاتها وأسواقا لمنتوجاتها وطرقا لتجارتها ، فكان أن وجدت مكانا خصبا لذلك في بلداننا • ولا نزال حتى اليوم نشكو من الآثار الوخيمة ونتوجع من الكوارث الجمة التي أحدثها الصانع المستعمر • واذا أردنا أن نقارن بين حالنا اليوم وحال الولايات المتحدة الاميركية قبل حرب الاستقلال لوجدنا كثيرا من الشبه بين الحالين • لم تكن الولايات المتحدة الاميركية بأحسن حال منا فقد عانت كثيرا قبل ثورتها في أواخر القرن الثامن عشر ضد الانكليز ، وقد بلغ الامر أن سنت انكلترا قوانين تمنع المستعمرات الاميركية من العمل في صناعات تنافس الصناعات الانكليزية • كما أحدثت بريطانيا مثل هذا الاجراء في المستعمرات الاخرى • أما البلاد التي كانت تحت سيطرتها اما بالوصاية او الحماية فقد اتخذت بحقها نفس السياسة الاستعمارية الاقتصادية ولو من طرف خفي لا بوضع قوانين صريحة ، الاسواق المحلية بسلع انكليزية •

ولا غرو بعد هذا ان قلنا أن الثورة الصناعية التي كانت مصدرا حيويا لتقدم المجتمع الغربي واسعاده أصبحت في الوقت نفسه نقمة على مجتمعنا العربي وسببا في شقائه • مع ذلك فلا بأس في أن نذكر انها بعثت فينا روح التطلع الى مجاراة الغرب والاقتداء به ، وهذا لا يخلو من الاخطار كمجاراة الغرب في طرق عيشه واستهلاك ما يستهلك من المواد المختلفة والسلع المنوعة ولا سيما الكماليات منها • ونحن في الوقت نفسه لا نجاريه

في صنع هذه المنتجات ، فتكون النتيجة استيرادها والاعتماد على ما يقدمه لنا من مواد مصنوعة جاهزة ليس في وسعنا كما نعتقد الاستغناء عن كثير منها ، ولا نجد كما هو الحال الآن ما يشجعنا لانتاج ما يشابهها أو يعوض عنها ، وهكذا نجد أنفسنا في يقظة للاستفادة مما قدمته الثورة الصناعية من وسائل العيش المريحة الممتعة وفي عجز وتردد في انتاج ما هو ضروري منها فنكتفي اكتفاء ذاتيا .

ولولا الثورة الصناعية لما ظهرت أهمية النفط ولما تسابقت الدول للحصول على أكبر حصة منه ، فأعلنت الحروب وزادت المطامع الاستعمارية وفويت شكيمة من يملك أعظم قوة بحرية تمونها أغنى حقول النفط ، وهذا ما حدا بالامبراطورية البريطانية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن تتحكم في شؤون خمسمائة مليون نسمة من سكان المعمورة .

ليس في نيتي أن أعرض تاريخا مفصلا شاملا للثورة الصناعية ، أو أرسم صورة تامة لمساوىء الاستعمار وما يسببه من حروب وأضرار للعالم أجمع ، وانما أريد أن أبين بقدر ما يتعلق الموضوع بالشرق العربي الآثار التي خلفتها تلك الثورة وما أصابه من غنم أو خسر ومجال الاستفادة من الخامات الموجودة فيه ، فأوجز أسباب الضعف والتخلف وأدل على مواطن القوة والتقدم وأشير الى مكان الصناعة وعلاقتها في استغلال المواد الطبيعية والمواهب ثم النهوض بالمجتمع نهضة علمية حقة حينئذ ستبقى ثرواتنا في بلادنا لا يطمع بها طامع ولا يستغلها مستغل .

فالثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوجدت الانتاج الكبير بصوره المختلفة وخلقت مجتمعا غربيا متقدما جعلت منا بالمقارنة مجتمعا جاهلا ومن اقتصادنا اقتصادا متخلفا .

بلدان الشرق العربي والصناعة :

كان يعتقد بعض المختصين في شؤون التصنيع من أبناء الغرب أن شعوب آسيا وافريقيا خلقت لتعيش معتمدة على صناعة الغرب المتحضر وليس لها القابليات لتنشئة مجتمع صناعي متقدم ، ولكن ظهور اليابان كأمة صناعية راقية واغراقها الاسواق العالمية بمنتوجاتها التي نافست الى حد الخطر والافلاس الصناعات الغربية والاميركية في أوائل القرن العشرين حتى اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية ، وانتظام الهند بعد الاستقلال في صف الامم الصناعية وانتشار سلعها الجيدة في كثير من أسواق الشرق الاوسط ومن ثم التقدم الصناعي في سوريا ومصر والعراق ولبنان على ضئآلته وبدائيته والذي يبشر بصناعة يفخر بها العرب ـ كل هذا دليل ساطع لا يقبل الجدل على أن سكان هذه المناطق لا يقلون مقدرة أو كفاءة ، لو لم تتقصهم الدراية الفنية ، عن أبناء الغرب أو أميركا في مجال الصناعة والتقدم التكنيكي .

ولا غرو فالتقدم الصناعي هو توأم للتقدم العلمي والاعمار الاقتصادي، ويسهل اذا ما توفرت المواد الخام ورؤوس الاموال ، وتيسرت طرق المواصلات الرخيصة والحديثة ، وراجت الصناعات الوطنية ، وتحسن الانتاج الزراعي ، وارتفع مستوى المعيشة والدخل القومي . فبرواج الصناعة وتقدم التصنيع ترتفع الاجور وينتج عن ذلك كثير من الوفورات التي ستستخدم بدورها لتحسين الصناعات القديمة وانشاء صناعات جديدة . وطبيعي أن الصناعات تخضع لظروف البيئة . فمثلا لا يستطيع العراق تأسيس صناعات حديدية ثقيلة في هذا الظرف ولكنه يستطيع أن يؤسس مصانع لحفظ اللحوم والسمك والفواكه والخضروات وغيرها ، أو يستفاد من الرمال الصالحة لصناعة الزجاج في الاقطار العربية التي لما يستفد منها مثال ذلك رمال الكويت وهو القطر الغني بعائداته من النفط والفقير بسياسته الاقتصادية الاعمادية . وفي الكويت أيضا امكانية لبناء اسطول تجاري .

أما المملكة العربية السعودية فهي الاخرى تتمتع بثروة نفطية لو استغل ايرادها استغلالا صحيحا وتأسست مؤسسات لتشجيع الادخار والاستثمار وانشئت صناعات خفيفة حتى وان اضطر ذلك الى استيراد المواد الخام والمواد نصف المصنوعة بعد اعفائها من الرسوم الكمركية وفرضت ضرائب كمركية عالية على البضائع الاجنبية والكماليات التي تستأثر بجزء كبير من الدخل القومي ، اذن لرأينا أن التطور الاقتصادي هناك سيكون على شكل يختلف عما هو عليه الآن .

وهذه الاقطار الثلاثة ، الكويت والعربية السعودية والعراق ، تشترك جميعا في صفتين : أولا قلة السكان ، وثانيا الدخل الكبير الناتج عن عائدات النفط . ولكن هذه الاقطار تشترك في نفس الوقت بالتفاوت الكبير في الدخول الفردية . والسياسة الاعمارية كما يظهر لم تخفف هذا التفاوت في مستويات المعيشة .

واذا أتينا الى الاقطار العربية الاخرى وأهمها مصر ولبنان وسوريا فيمكن ايجاز وعيها الصناعي كالآتي :

مصر :

من الواضح بخصوص الصناعات في مصر أنها تقدمت تقدما بينا في السنوات الاخيرة وتحسنت الحالة الاقتصادية تحسنا ملموسا رغم أن مصر تشكو من زيادة السكان المقلقة وقلة الموار دالطبيعية نسبيا . وقد واجهت الصناعة المصرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية معضلتين هما : أولا صعوبة استيراد المواد الخام والسلع الانتاجية اللازمة للصناعة ، وثانيا ارتفاع التكاليف وزيادة الارباح كحالة غير طبيعية لما بعد الحرب ونتيجةللاحتكارات التي خلفتها ظروف الحرب العالمية ، وهذا بطبيعة الحال سبب زيادة في النفقات وتضخما نقديا ذريعا احتاج الى كثير من التدبير الحكيم للتغلب عليه . وما أن اندلعت الحرب في كوريا وارتفعت أثمان القطن المصري وزادت القوة الشرائية وحيل بين منافسة الصناعات الاجنبية للصناعات

المصرية حتى مال الوضع الصناعي الى التحسن بحيث لم يأت عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حتى زاد الانتاج الصناعي في مصر ، وانخفضت الواردات بصورة محسوسة ، وارتفع معدل الاستخدام في المجال الصناعي ، ونمت رؤوس الاموال ، وتوسعت الاستثمارات الصناعية • وأهم الصناعات المصرية القائمة حاليا صناعة المنسوجات والتعليب • وقد انشئت في السنوات الاخيرة صناعات كيمياوية ومعدنية وهي لا تزال في عهد نشأتها وتبشر بخير عميم ، كما أسس معمل لنترات الكالسيوم وثلاثة معامل للصلب ومعامل للاسلحة والثلاجات الكهربائية والسمنت والسكر وغيرها ولا ريب أن مصر أفادت بتأسيسها « معهد البحث الصناعي » الذي كان سببا واحدا أكيدا في نمو الصناعة المصرية وتقدمها • وقد ساعد على رواج هذه الصناعات وغيرها زيادة الرسوم الكمركية على المنتوجات المستوردة من ٧ بالمئة الى ٨ بالمئة • وتزداد هذه الرسوم على السلع الكمالية فتبلغ ٢٠ أو ٣٠ بالمئة بينما خفضت أو ألغيت الضرائب التي كانت مفروضة قبل عام ١٩٥٤ على المواد الخام المستوردة • وتختلف الصناعات المصرية بحسب ملكيتها فمنها ما هو حكومي ، ومنها ما هو شبه حكومي أي أن رأسمالها موزع بين الحكومة والشعب ، ومنها ما هو أهلي قوامه المشاريع الفردية الخاصة • ومن المشاريع الفردية ما تمده الدولة بالمساعدات المالية احياء وتشجيعا لتلك الصناعة بالذات • ومن المساعدات لبعض الصناعات ما يكون على شكل اعفاءات من الضرائب الكمركية على المواد التي تدخل في الصناعة المستوردة من الخارج أو حمايتها ضد منافسة المستورد الاجنبي لها كما هو الحال في صناعة مطاط السيارات • وقد رأت الدولة أن تمد بعض الصناعات بالمال على شكل قروض فأنشأت البنك الصناعي • ويطول البحث لو حاولت أن أسترسل في تطور الصناعة المصرية وتقدمها الكبير في السنين الاخيرة • ولكني أكتفي بهذا القدر في الوقت الحاضر •

لبنان :

ان لبنان يتمتع بمستوى اقتصادي عال بالرغم من صغر مساحته وفقره

للموارد الطبيعية • وهو ذو صناعات يعتد بهـــا • وتأتي صناعة التعليب بالدرجة الاولى بتقدير الرساميل العاملة وقيمة الانتاج ، ويتصل بهـــذه الصناعة صناعة السكر التي زاد انتاجهـــا كثـيرا والتي يعمـل الآن عـلى توسيعها ، ويمكن أن يقال ذلك عن صناعة الزيوت التي تحسنت باستمرار • ولا يمكن اهمال ذكر صناعة مواد البناء فهي مصدر مهم للاستخدام • أما صناعة البسكويت والسكريات والمربيات ••• الخ فهي تضاحي بجودتها ما تنتجه البلدان الاوروبية المتقدمة • وهنـاك أيضا صناعة البـيرة والنبيـذ والمشروبات الروحية الاخرى والصابون والمنسوجات والمصابيح الكهربائية• ويصدر لبنان الفائض من هـــذه المنتوجات ما عدا السكر الذي لا يكفي انتاجه حتى الآن الاستهلاك الداخلي •

ومن الصعوبات التي تجابه الصناعة اللبنانية السوق الضيقة المحدودة بسبب ضآلة عدد السكان ولو أن دخل الفرد اللبناني يزيد على الدخـــل الفردي في أي قطر عربي آخر • ومن الجدير بالذكر أن اللبناني عـادة يفضل ـ مع الاسف ـ السلع الاجنبية على السلع الوطنية تشجعه على ذلك سياسة الحكومة المالية وعدم حماية الصناعة الوطنية بفرض رسوم كمركية عالية على المنتوجات الاجنبية التي تنافس المنتوجات اللبنانيـــة • ولابد من الالتفات الى هذا الامر اذا ما أرادت الدولة للصناعة اللبنانيـــة الانتعاش والانتشار والازدهار • ومن الامور الاخرى التي عرقلت تقدم الصناعـة اللبنانية ايصاد الاسواق الخارجية في وجه الصناعات اللبنانية هذه الاسواق التي أفادت منها عندما كانت مفتوحة • كما أن ارتفاع الاجور في المصانع اللبنانية قد سبب ارتفاع كلفة الانتاج ومن ثم سعر المبيع للبضاعة • ولكن جل هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها اذا ما تحقق التعاون الاقتصادي بين البلدين التوأمين لبنان وسوريا •

سورية :

أما سورية فسباقة في التقدم الاقتصادي ، فقـد كانت تمون البلدان

المجاورة بالمصنوعات اليدوية والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والجلود والصابون منذ نهاية القرن التاسع عشر • وهي اليوم ليست بأقل من ذلك • فقد تقدمت الصناعة فيها في السنوات العشر الاخيرة تقدما رائعا بسبب المبادأة الفردية وتشجيع الدولة لها ومدها بالمساعدات المالية والسيطرة على البضائع الاجنبية بشتى الوسائل لئلا تنافس البضاعة الوطنية • والتقدم الحثيث الذي أحرزته سورية في مجال التصنيع تدل عليه الزيادة الحاصلة في الاستخدام والرساميل المستثمرة فيه • وتأتي صناعة النسيج في مقدمة الصناعات السورية بالنسبة لرؤوس الاموال المستثمرة وعدد العمال المستخدمين وقيمة الناتج • وهذه الصناعة علاوة على أنها تسد الطلب المحلي فهي تنتج فائضا يصدر الى الخارج • وتلي صناعة النسيج في الاهمية صناعة التعليب وتصفية السكر الخام المستورد واستخراج السكر من البنجر المحلي وصناعة السكريات والمربيات والنشويات والكحول والزيوت والبسكويت والمعكروني والتبغ والزجاج والاسمنت والكبريت ومواد البناء والبلاستيك وقد تأثرت الصناعات السورية بالقطيعة الاقتصادية بين سورية ولبنان عام ١٩٥٠ • ولكن الاجراءات المهمة التي اتخذتها الدولة لحماية الصناعة الوطنية خففت وطأة الضائقة الاقتصادية عليها • ومثال هذه الاجراءات الحماية الكمركية • والاعفاءات الضريبية • وتشجيعا لاصحاب المشاريع الفردية • فقد أسدت الدولة بعض المساعدات لهؤلاء ونظمت الاسعار واعارت أهمية كبيرة لتكامل الصناعات ، وهكذا وجدت الصناعة السورية طريقا معبدا الى النمو والازدهار •

ولكن هناك كثيرا من العوامل التي من شأنها أن تعرقل التصنيع في سورية بل قل في معظم البلدان العربية • وأود أن أذكر أهمها بايجاز وهي فقر البلاد ، وتدني مستوى المعيشة للسكان لاعتمادهم على الزراعة

فقط في أكثر الاحيان • والزراعة في هذه البلدان تعتمد على ظواهر الطبيعة أكثر مما تعتمد على كفاءة الانسان الفنية ، وكثيرا ما تخيب الطبيعة ظن الانسان فيتسبب عن ذلك انحطاط في الدخل وضعف في القوة الشرائية وصعوبة في الادخار وقلة في الاستثمار ، وهكذا تكمل الدائرة المفرغة • وهناك عامل آخر سبق أن أشرت اليه ويتمثل في تفضيل عدد لا يستهان به من أصحاب الطلب الفعال لشراء السلع الاجنبية • ومرد ذلك في كثير من الاحيان الى مركب النقص الذي يشعر به هذا النفر من المستهلكين • ومركب النقص هذا علة استعصت على أبناء الشرق العربي معالجتها اذ تلمحها في صلاتهم الاجتماعية وحياتهم الاقتصادية ومعاملاتهم السياسية • فالشعور بأنهم أقل من أبناء الغرب شأنا وأنهم لا يستطيعون انجاز ما انجزه أولئك ظاهرة أقل ما يقال فيها انها خطرة جدا ، ولابد من استئصالها بتعاون البيت والمدرسة والمحيط والتوجيه الصحيح العام اذا ما أردنا بلوغ ما نتمنى من عزة وسؤدد •

ومن العوامل الاخرى التي جعلت الصناعة تتأخر في البلدان العربية نقص بعض المواد الخام أو وجودها وصعوبة استخراجها أكثر مما لو استوردت من الخارج • وتختلف طرق المواصلات ووسائل النقل والثمن الباهظ للموقود اذا ما قورنت أثمانها بتلك في البلدان الصناعية المتقدمة •

ولا تزال هذه الاقطار تعوزها الكفاءة الفنية والادارة الصحيحة والتنظيم الضروري • كما أن ندرة رؤوس الاموال وصعوبة خلق الاعتمادات للشؤون الصناعية ورغبة أبناء هذه المنطقة في استثمار أموالهم في التجارة وشراء الاراضي وبناء العمارات الضخمة للحصول على الايجارات التي تدرها سنويا ـ وهي عملية سريعة للاثراء ـ وشراء الكماليات والظهور بمظهر البذخ الفارغ كل هذا يرجع بصورة رئيسية الى مفهوم السعادة المغلوط وفلسفة التقدم والرقي المعوجة •

الاعمار والتنظيم الاقتصادي*

قيل أن أكثر الحقائق وضوحا أسهلها نسيانا • هذا ما كان واضحا في السياسة الاعمارية ومدى اهتمامها في التنظيم الاقتصادي للمجتمع والتقنين في المصاريف ثم ما يصيب الفرد من الاعمار الاقتصادي بصورة عامة وهذا الاخير طبعا هو الهدف المنشود لكافة السياسات الاقتصادية والاعمارية لاي مجتمع وفي أي وقت ؛ وان صيحة (رسكين) ما زال صداها يدوي في الاذهان الواعية ان (ليست ثمة ثروة بل هناك حياة) • فالثروة في البلد تقاس بمدى تقدم أفراده ومقدار ما يحصلون عليه من وسائل الرفاه والعيش الرضى • لعل من المناسب الان أن نبدأ بتنسيق مواردنا الاقتصادية والفنية على أسس علمية صحيحة • ولا أنكر وجود شيء من التنظيم البدائي الذي على ضآلته فهو يبشر بخير عميم • وما زلنا نفتقر الى الدراية العلمية والمعرفة الفنية المنبثقة داخل البلد • وقد اتضح في السنين الاخيرة أن الفنيين الاجانب لم يبرهنوا كما يجب على مقدرتهم وكفاءتهم ولم ينتفع البلد كما يجب والسبب ينحصر في أمرين : فأما أن معرفتهم في الشؤون التي تعهد اليهم ناقصة أو كونهم أجانب لا يعرفون عن البلد شيئ يساعدهم على تفهم مشاكله الاقتصادية وهل يستطيع الملاح أن يسير سفينة ما لم يحط علما بما فيها ؟

واذا رأينا كثرة المشاكل وتعقدها كلما سرنا بضع خطوات في مجال الاعمار فما ذلك الا أمر طبيعي فان التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي يؤدي حتما الى مجتمع معقد كثير المشاكل ، والاعمار الاقتصادي الذي أعنيه هنا ليس الاعمار البطيء المتخاذل ، وانما الاعمار السريع لخلق مجتمع داينميكي بحيث تظهر نتائج ذلك الاعمار في سنين لا قرون • والمقياس لذلك

(*) نشرت في مجلة (التجارة) التي تصدرها غرفة تجارة بغداد بعددها الخاص الصادر في ايلول ١٩٥٨ بمناسبة ثورة ١٤ تموز •

الأعمار هو مدى الزيادة في دخل الفرد وارتفاع مستوى معيشته ولا يحدث مثل هذا الا اذا أخذنا بسياسة التصنيع التي أصبحت أمرا لابد منه في حقل التنمية الاقتصادية الصحيحة • والتصنيع مشكلة ذات جانبين : الاول داخلي أي داخل البلد ويترتب على هذا تكييف وتحديد العلاقة بين الزراعة والصناعة • والثاني خارجي أي خارج البلد وهو ما يتصل بالعلاقات التجارية مع البلدان الاخرى •

فالتصنيع وما يترتب عليه من معضلات اقتصادية واجتماعية وعلمية وفنية الخ •• وما تتطلب من حلول واستنتاجات حري بنا أن نطلق عليه نظرية التصنيع •

مفهوم التصنيع :

ليس التصنيع نظرية جديدة أو علما مستحدثا وانما يرجع لعهود بعيدة عندما كانت الصناعة عملية يدوية وعندما كان الاقتصاد اقتصاد مقايضة لا اقتصادا نقديا بالمعنى الذي نفهمه في هذا العصر • ولكن الصناعة كأي شيء آخر أحدث مر الزمن وتطور الحياة عليها كثيرا من الاستحداثات والتغييرات ولا سيما في الفترة التي بدأت في الثورة الصناعية وتمشت حتى يومنا هذا • والحقيقة ان مصطلح الثورة الصناعية يدلنا على كثير مما أريد أن أشرح في هذا الصدد فالثورة الصناعية تعني ـ من جملة ما تعنيه ـ التحول في طرق الانتاج والتعجيل بها والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية وعوامل الانتاج الاخرى ثم الانتاج الواسع بالسرعة الممكنة •

ولغرضنا هنا يكفي أن نعرف التصنيع على أنه العملية التي تحدث تغييرات هامة في عمليات الانتاج ، هذه التغييرات الاساسية تشمل استخدام الآلة في المشاريع الاقتصادية وبناء صناعة جديدة وتأسيس سوق جديدة ومحاولة استغلال أقطار جديدة ، وقد اعتدنا في العصر الحديث أن نجعل من التصنيع والتنمية الاقتصادية مصطلحين لمعنى واحد وان الزيادة في

الدخل والارتفاع في مستوى العيش لا يتمان الا بالتصنيع[1] لان التصنيع كفيل بأن يخلق رؤوس أموال وسلع انتاج لتوسيع عملية النمو في الاقتصاد الزراعي أو اقتصاد الاقطار المتخلفة كالبلاد العربية هو اقتصاد متخلف وذلك لان الصناعة بمعناها الشامل الواسع لم تدخله حتى الان وان الدخل الناتج منه ضئيل جدا مع العلم أن حوالي (٨٠٪) من السكان يعملون في الزراعة. ولذا فالاعمار الذي لا يأخذ بسياسة التصنيع السريع والمتكامل والمنسق لا يرجى منه التقدم المنشود واللحاق بركب الامم الصناعية الحديثة .

ومما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على الصناعة وانما تتعداها الى الزراعة واستخدام المهارات الفنية وتحسين نوعية الانتاج ثم الاستفادة من الايدي العاطلة في الزراعة التي يحصرها مصطلح البطالة المقنعة في الصناعات الجديدة بعد أن تنتشر وتوجه توجيها صحيحا يضمن ارتفاع مستوى الدخل والاستفادة التامة من قوى الانسان الكامنة والانتاج الواسع وتخفيض البطالة الى الحد الادنى .

ومما لا شك فيه أيضا هو ان للتصنيع مقومات لابد من توفرها اذا ما أريد له النشأة الصحيحة والسير الحثيث والازدهار التام وضمن تلك المقومات تدخل الموارد الطبيعية ومدى الانتفاع منها للصناعات المنوى

---

(١) في هذا الرأي كثير من الصحة ولو أن هناك اعتراضا لا يبدو عاريا من الصحة وهو أن الاثنين ، الزيادة في الدخل والتصنيع يعتمدان على أمر ثالث هو تكوين رأس المال الذي يمكن أن يأتي أيضا عن طريق الزراعة وتحسين نوعيتها واستدرار الارباح منها ومن الاقطار التي يمكن أن نمثل لها في هذا الشأن هي استراليا وهولندة والدنمرك ونيوزيلندة اذ تؤلف المحصولات الزراعية القسم الاعظم من صادراتها ومع هذا فلو رجعنا الى الاقتصاد الداخلي لهذه الاقطار لوجدنا أن الاقلية من السكان تشتغل في الزراعة أما الاكثرية فتشتغل في الصناعة . والمهم في كلا الامرين هو مقدار المعروض من رأس المال وسلع الانتاج .

انشاؤها ؛ التقدم العلمي والفني والمهارات التي تمتع بهـــا القوة العاملة ثم حجم رأس المال وسلع الانتاج[٢] .

ليس هذا فحسب بل هناك كثير من المشاكل الواجب التغلب عليها قبل أن يصبح التصنيع حقيقة واقعة أو يخطو خطوات موفقة وسأعرض هنا أهم المشاكل التي تعترض طريق النمو الاقتصادي عندنا وأود أن أقول أيضا ان هذا النمو يجب أن يوحي به واقع المجتمع والرغبة الموجودة لدى أفراده والمبنية على الاسس الاخلاقية والقيم الاجتماعية وطبيعة الحضارة وطريقة نظام الحكم لان الاعمار الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي والثقافي حلقات في سلسلة واحدة فما يؤثر بواحد منها يؤثر بالآخر وهكذا .

وتتلخص هذه المشاكل في العراق في هذه المرحلة من تطـوره وفي المراحل القادمة لسنين عدة بما يلي :

١ ـ الادخار والاستثمار ٢ ـ المعرفة الفنية والمنظم ٣ ـ السوق ٤ ـ التضخم النقدي ٥ ـ تفاوت الدخول .

وسأعرض بايجاز الدور الذي تلعبه كل من هذه المشاكل في أسس الاعمار والتنظيم الاقتصادي .

١ ـ الادخار والاستثمار :

ترتكز التنمية الاقتصادية على المبالغ المستثمرة للاغراض الصناعية حتى قيل أن الانماء الاقتصادي هو عملية تكوين رأس المال وتكوين رأس المال هو نتيجة للانتاج الكبير والارباح العظيمة والوفورات اللازمـــة لغرض

(٢) يلاحظ في العصر الحديث ان الاهتمام برأس المـــال والسلع الانتاجية فاق الاهمية التي كان يوليها الاقتصاد الكلاسيكي للعمل ، وليس هناك غرابة في الامر اذ يلعب رأس المال الدور الاكبر في التنمية الاقتصادية. فهل يمكن أن يزدهر العلم ويتقدم الفن الحديث والتكنيـــك بأنواعـــه وتتحسن كفاءة العمال ومهارتهم وتتطور الاساليب الانتاجية ويتوســـع الانتاج وتزداد الارباح وينمو الدخل وترتفع النسبة المدخرة منه .. الخ الا بعد توفر سلع رأس المال .

التوسع الصناعي الافقي والعمودي[٣] ولو أدى ذلك الى التقليل من النفقات الاستهلاكية حتى تنمو الادخارات وتتوسع الاستثمارات وتتنوع الصناعات ٠

ويقدر الادخار في العراق وفي الاقطار العربية بـ ٥٪ من الدخل القومي واذا قورنت هذه النسبة بما تدخره أقطار أوروبا الغربية وأميركا الشمالية التي يزيد ادخارها على ١٥٪ من الدخل القومي ، أو بما تدخره أقطار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وهو يزيد حتى عن النسبة التي وجدناها في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية أجل اذا قورنت هذه النسب مع بعضها لرأينا أن الادخار الذي يحققه العراق والاقطار العربية الاخرى ضئيل جدا ولا يمكن معه أن يحدث النمو الاقتصادي السريع ، لان الاستثمار بالتبعية سيكون ضئيلا والتصنيع بطيئا والانتاج قليلا والدخل واطئا وهكذا تكمل الدائرة المفرغة ٠ ومن الامور المسلم بها أن تلك الاقطار ذات المعدل العالي للادخار قد بلغت شأوا كبيرا في ميدان الصناعة والنمو الاقتصادي وارتفع مستوى المعيشة فيها وقد قدرت الزيادة السنوية للاستهلاك الشخصي في هذه الاقطار بـ ١½ الى ٢ بالمائة فكيف نجد أنفسنا في الاقطار العربية مع تلك النسبة الضئيلة للادخار ؟ لا شك أن الزيادة في الاستهلاك في هذه الاقطار في السنوات الاخيرة يرجع الى الزيادة المتحصلة في عائدات النفط ومع ذلك فان معدل الزيادة في الاستهلاك لم تزد

---

(٣) يقصد بالتوسع الصناعي الافقي ، وكما يطلق عليه هانسن (توسيع رأس المال) أن الزيادة في الاستثمارات توازي الزيادة في الانتاج٠ أما التوسع العمودي (تعميق رأس المال) فيدل على التوسع العمودي لرأس المال في الصناعة الواحدة وهنا نجد أن كلفة انتاج الوحدات الاضافية في الصناعة تزيد على ما يأتي به من ثمن أي يكون التناسب عكسيا بين تكاليف الانتاج وثمن الناتج في السوق ٠ ولا بأس من حدوث مثل هذا النوع من استخدام رأس المال الصناعي بعد أن تتكامل الصناعات وتنتشر وتقوى ٠ ولكن ما يجب التفكير فيه ونحن في بدء مرحلة التصنيع هو توسيع رأس المال الافقي ولا سيما ونحن نفتقر الى صناعات خفيفة بالدرجة الاولى ٠

بنفس النسبة التي زادت بها في الاقطار السابقة •

لقد وجد العراق لحسن الحظ في عائدات النفط ما يعوض النسبة الضئيلة في الادخار وهو لذلك لا يشكو في الوقت الحاضر من ضآلة رأس المال لغرض تمشية وتثبيت الحركة الصناعية التي يجب أن تهدف في الوقت الحاضر الى الانتاج للاستهلاك الداخلي لا لاجل التصدير(٤)• كما يتحتم على الدولة في هذا الدور من التطور أن تأخذ على عاتقها أهم الصناعات وأكثرها حاجة الى رأس المال والتوجيه القويم وبنفس الوقت على الدولة أن تشجع الادخارات والاستثمارات الصناعية الفردية الخاصة التي يمكن أن تضطلع بها فئات المجتمع الشاعرة بأن عليها يقع عبء لا يستهان به في تقدم البلاد الصناعي • ولكن الحقيقة التي نلمسها لدى الطبقة ذات الدخل الكبير عندنا هي غير ذلك حيث ان هذه الطبقة المتمولة تصرف دخلها أما على السلع المستوردة غير الضرورية وفي هذا ما فيه من خطر تسرب الدخل القومي الى الاقطار الاجنبية ، وأما لابتياع الاراضي والعقارات لغرض المضاربات واكتناز ما يدخل عليهم منها ، وأما لاغراض التجارة والتجارة مع أهميتها لا يمكن أن تصبح يوما ما أساسا للانماء الاقتصادي •

وكما أن العلم ليس بنافع ان لم يخدم حياة الانسان فكذلك قل عن رؤوس الاموال المدخرة ان لم تستثمر بحيث تخدم أغراض الجماعة في المحيط الواحد ، وكما أن العلم يصبح شرا على البشرية اذا ما أسيء استعماله ، فكذلك الادخار غير المستثمر اذ يصبح وبالا على الاقتصاد الوطني ويكون مجلبة للازمات الاقتصادية ، وهذا يصدق قوله بالنسبة الى أصحاب الرساميل عندنا فهم أما لا يجازفون بأموالهم في الصناعة لانها عملية فيها من

---

(٤) من الاقتصاديين من لا يفرق في أهمية تشجيع الانتاج لغرض الاستهلاك أو التصدير ويعتقدون أن الامرين لا بد لهما أن يسيرا جنبا الى جنب والا ظهرت معضلات اقتصادية ومالية مما يتسبب عنها تخاذل في عملية التصنيع وبطء في حركة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي

المخاطر ما لا يشجع على الاستثمار لا سيما في المراحل الاولى من التصنيع حين يكون دخل الافراد محدودا والطلب على المنتجات المحلية ضئيلا اى ان مكرر الاستثمار لا يعمل عمله في هذا الوقت[٥] . واما ان هؤلاء النفر من المتمولين يرون في الاستثمارات الصناعية تقويضا لمركزهم الاجتماعي اذ تساعد على خلق طبقة متوسطة قوية وطبقة عمال كثيرة العدد وذات سطوة وقوة ويخفف من التفاوت الطبقي ويثير في الطبقات المختلفة (الفقيرة والمتوسطة والعمالية) الشعور الكامن في طلب الاصلاح واحقاق الحقوق وهذا كله خطر على الفئة القليلة ذات الثروة الفاحشة اذ يهدد كيانها الاجتماعي وتمتعها بالامتيازات وهي لذلك دائما تحارب الاصلاح الاقتصادي وما يمت اليه بصلة . وكانت هذه الطبقة الواسعة الثراء تؤثر على رجال الحكم البائد بل تسيطر على سياسة الدولة الاقتصادية والاعمارية لدرجة كبيرة ومما زاد الطين بلة ان قسما كبيرا من اولئك المتمولين كان قد تمتع بمراكز قوية في الحكم الاستعماري البائد فأثرى بصورة مضاعفة على حساب قوت الشعب المستضعف فلا ضمير يؤنبهم ولا رادع خلقي يردعهم وهكذا ضاعت موازنة وزارة الاعمار بين وزير وخبير وحسيب ونسيب وذي نفوذ وثروة . فالمشكلة التي تجابه رجال العهد الجديد هي تصفية الحساب وتظافر الجهود والامكانيات لتوجيه الاعمار وجهة صحيحة لا على اساس الربح بل على اساس منفعة الصالح العام ، لا في سبيل اثراء طبقة معينة بل في سبيل الترفيه للطبقات الاجتماعية كافة فمن اجلها جاءت الطبقة الحاكمة ولاجلها يجب ان تبقى .

---

(٤) مكرر الاستثمار Multiplier المبدأ الذي جاء به الاقتصادي كينز فكان ركيزة مهمة ترتكز عليها نظريته العامة في الاستخدام والفائدة والنقود ، وقد جاء فيه أن كل وحدة جديدة تضاف الى الاستثمار تزيد الاستهلاك فتحدث زيادة مضاعفة في الدخل وتخلق حافزا للادخار والاستثمار الصناعي وهكذا دواليك .

ان الباحث الاقتصادي يجد واضحا خلو السياسة الاعمارية او بالاحرى الاستعمارية البائدة من تنسيق وتنظيم حيث الاولوية للمشاريع ذات الاهمية القصوى ثم للتي اقل من تلك اهمية .. الخ ، فالمشاريع الصناعية التي تستوعب قدرا كبيرا من العمال ، المشاريع المنتجة لسلع رأس المال ، المشاريع التي يكون فيها معدل سرعة النمو الاقتصادي اكبر من غيرها ، المشاريع التي ترفع مستوى الدخول وبعده مستوى الادخار والاستثمار بالتبعية ، هذا ما يجب التفكير فيه عند رسم التصاميم للتنمية الاقتصادية في العهد الجديد .

وغنى عن البيان ضرورة السير في التصنيع والتحسين في الزراعة على وتيرة واحدة فلا يجب اهمال الاعمار الزراعي ورفع مستوى حال الفلاح بحجة ان الصناعة اعظم اهمية في مجال التطور والتقدم ولو ان مرونة الطلب تكون واطئة للمواد الغذائية والالبسة في الفترات الاولى من التقدم الصناعي ولكن عندما يصل الى الدرجة التي فيها يكون النمو الاقتصادى قد حقق مستوى عيش رفيع لابناء الشعب فان زيادة الدخل الفردي في هذا الحال تكون مصحوبة بزيادة الطلب على المواد الغذائية ومن ثم يبدأ الطلب بالانخفاض كل ما زاد الدخل ، اولا بصورة نسبية ثم بصورة مطلقة[٥] . اريد بهذا ان ابين ان الاهتمام بالزراعة سيتقلص حتما عندما تصل الصناعة الدرجة القصوى من تطورها وتزداد دخول الافراد بنسبة اعلى من الزيادة في الطلب على المواد الغذائية والالبسة . ولما جاء كينز صاغ قانون انجل في لغة اقتصادية اخرى اذ قال « يميل الناس ، كقاعدة عامة وفي المتوسط ، لزيادة استهلاكهم كلما ارتفع دخلهم ولكن ليس بالمقدار الذي ترتفع فيه

(٥) هذا يفسر قانون انجل العالم الاحصائي وقد قاله عام ١٨٥٧ مع بعض التصرف كي يفي بالغرض هنا .

دخولهم[٦] ، وقدا صبح هذا حقيقة ومطبقا عمليا ، وهذا يؤكد ما سبق قوله وهو ان الاهتمام بالزراعة سيقل نسبيا عندما تتقدم الصناعة تقدما كبيرا وذلك يرجع لاهتمام الناس عادة اهتماما اكبر للمنتجات الصناعيةوالكماليات منه للمواد الغذائية والالبسة • وهذا لا يعنى ان التقدم الزراعي سوف لا يبقى مستمرا ولو بصورة مطلقة لا بصورة نسبية مع الصناعة •

اذن فالتنظيم في السياسة الاعمارية يحدونا ان نعنى في هذه المرحلة من تطورنا الاقتصادي بالزراعة والصناعة على حد سواء فالانتاج الزراعي الكبير يساعد على تحسين حال المشتغلين في الحقل الزراعي ويخلق المواد الاولية لمختلف الصناعات وهذا بالتالي ينعش الوضع الاقتصادي العام ويرفع الدخل القومي •

لقد اوضحت سابقا ان الغرض من التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في المجال الصناعي او الزراعي هو الانتاج الكبير المتوازن[٧] وعليه فالاجدر بمن يقوم على سياسة الاعمار والانماء الاقتصادي ان يضع نصب عينيه سياسة التعادل هذه ، وما زالت الاوضاع الاقتصادية ودخل الافراد ومستوى الانتاج الكلي يتغير من سنة الى اخرى فلا بد اذن ان يعاد النظر في مشاريع الاعمار وموازناتها لاحداث التغييرات المتطلبة في الظروف الانية للسنوات المختلفة اي بمعنى اخر لا يجب ان ترسم سياسة ثابتة على مر السنين لا يعتريها تغيير من بعيد او قريب •

الاستثمار ومعدل التنمية الاقتصادية :

لا يعنى الاستثمار زيادة المبالغ المستثمرة فقط وانما يعنى ايضا زيادة

---

(٦) كينز في كتابه (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) ص ٩٦ •

(٧) لابد من توازن الزيادة في انتاج السلع والخدمات مع الزيادة في الدخل النقدي اذا ما اريد ضمان حالة اقتصادية مستقرة نسبيا •

السرعة في معدل الانماء الاقتصادي واستمرارية الاستثمار وارتفاع معدل الانتاج • وطالما نحن بصدد بحث الادخار والاستثمار واثرهما في التطور الاقتصادي فلا بد من قياس نسبة الزيادة في الدخل بعد كل فترة استثمارية او معدل الزيادة في الدخل بالنسبة للرساميل المستثمرة في فترات زمنية معلومة وقد اجمل اينسى دومار[٨] قياس التنمية الاقتصادية في معادلة ننقلها مبسطة هنا لتساعد القارىء على تفهم الصورة العلمية لمدى التوسع في الاستثمار وتكوين راس المال وبالتالي مبلغ النمو الاقتصادى للبلد • واليك المعادلة :ـ

معدل النمو الاقتصادى = نسبة الادخار (من الدخل القومي) × معدل انتاجية رأس المال •

وهذا طبعا يعنى ان التنمية الاقتصادية تأتي كنتيجة لتجميع راس المال والوفورات المستثمرة والزيادة المتحققة في الناتج العام • وهنا تظهر الصفة المزدوجة للمبالغ المستثمرة على انها تزيد الطاقة الانتاجية وتخلق دخلا جديدا • واعنى بالطاقة الانتاجية في هذه الحال حصيلة العملية الانتاجية للمجتمع ككل لا معدل العوائد المتحصلة فقط من المبالغ المستثمرة •

اخلص من هذا الى القول بان معدل النمو الاقتصادي يعتمد على الجزء المدخر والمستثمر من الدخل القومي وعلى معدل انتاجية راس المال • ولتوضيح ذلك لنفرض ان الميل الحدي للادخار (نسبة المدخر من الدخل) يساوي ٣٠٪ ومعدل انتاجية راس المال يساوي ٢٠٪ فان معدل النمو الاقتصادى في هذه الحالة سيكون ٦٪ سنويا اي ان زيادة مقدارها ستة بالمائة حصلت في الدخل القومي كنتيجة للاستثمارات الجديدة في السنة المفروضة • واليك المعادلة المارة الذكر بالارقام :

---

(٧) انظر الفصل الثالث من كتاب دومار (مقالات في نظرية التنمية الاقتصادية) ١٩٥٧ •

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{٢٠ \times ٣٠}{١٠٠} = ٦٪$$

من الجدير بالذكر ان معدل النمو الاقتصادي هذا يتغير بتغير احد هذين العاملين او كلاهما فان تقلصت نسبة الادخار وعامل انتاجية رأس المال تقلص بالتبعية معدل النمو وبالعكس ان ارتفعت فسيرتفع معدل التنمية الاقتصادية •

٢ ـ المعرفة الفنية والمنظم :

وكما تتغير (المودة) لازيـاء النساء في العصـر الحديث هكذا صارت تتبدل طرق الانتاج بتبدل اصناف المعرفة الفنية والاختراعات الحديثـة والرغبة في زيادة معدل السرعة للتقدم الحضاري ومضاعفة الدخل الفردي وتعميم الرفاه الاجتماعي •

كان الاقتصاد الكلاسيكي يدعو للاهتمام بعناصر الانتـاج الثلاثة : الموارد الطبيعية ، العمل ، ورأس المال فهي عوامل الانتاج الثابتة الاركان سواء اكان الانتاج لخير البشرية وسعادتها او لشرها وشقائها • واليوم نزيد على الاقتصاديين الكلاسيكيين بالقول ان هذه العناصر الانتاجية ليست كافية وانما هناك العنصر الرابع الذى صرنا ندعـوه « المنظم » الذي اصبحت اهميته تزداد على مر الزمن ولا تقل المعرفة الفنية اهمية عن اي عنصر من عناصر الانتاج السابقة الذكر اذ ان المعرفة الفنية كما نعرفها في العصـر الحديث تدخل في كل عنصر من عناصر الانتاج على درجات مختلفة وبصور متعددة • ويمكن ان يعزى سبب تخلف الدول المتخلفة هو وجود عناصر الانتاج بكميات متفاوتة وعلى اشكال مختلفة ولكنها كلها تفتقر الى المعرفة الفنية وهذه من شأنها ان تخلق فرصا غير محدودة للاستثمارات والاخيرة بدورها تزيد الدخل والاستخدام • ولكن هناك من الاقتصاديين من يعتقد ان

التقدم التكنيكي ليس مرغوبا في جميع الاحوال لانه مدعاة للبطالة وبالتالي الازمات الاقتصادية المتكررة في الاقطار الرأسمالية كما حدث عدة مرات خلال المائة سنة الاخيرة ؛ وفي رأيي ان التقدم التكنولوجي سينتج عنه صناعات جديدة وسيفتح معامل جديدة لانتاج السلع الجديدة وهذا بدوره يخفف البطالة ان وجدت ويجدد الطلب الفعال ويزيد القوة الشرائية ويسبب اتساعا في السوق وتحسنا في مستوى المعيشة • ولو اريد حقا معالجة البطالة الناتجة عن التقدم التكنيكي في الاقطار ذات الانتاج الكبير بعد التبدل في طرق العيش والتجديد في السلع الاستهلاكية وهذا لا بد منه في اقتصاد داينميكي ، لاصلحت الاقطار المتخلفة ولرفه عن شعوبها في كافة المجالات ، فهناك شعوب ما زالت غير قادرة ان تكسو اجسام ابنائها او تشبع بطونهم او تطمن رغباتهم في الثقافة والصحة وفي المجالات المهمة الاخرى ، فلو قدر لهذه الشعوب ان تنتفع بما تقدمه المدنية الحديثة من وسائل مختلفة لعيش رضى لاصبحت هذه الشعوب في حال تساعدها ان تكون شبكة تعاونية مع الاقطار التي مر على مدنيتها امد طويل ولاصبح الوضع الاقتصادي في المجموعتين من الشعوب ـ المتخلفة والمتقدمة ـ غير الوضع الذى هما عليه الآن ولما حدثت ازمات اقتصادية بسبب الانتاج الكبير والفن الحديث •

اما بشأن بلداننا العربية التي يمكن اعتبارها نصف متخلفة اذا ما قورنت باقطار متخلفة كساحل الذهب ، وليبريا والصومال ونيجريا والكونغو ••• الخ فلا خوف في الوقت الحاضر وفي الامد القصير من اشباع السوق بالمواد الاستهلاكية المحلية • ولكن كيف يمكن ذلك ؟ هنا تأتي مشكلة التنظيم في الانتاج والاختيار في الاستهلاك وعلى ضوء هاتين المعضلتين يجب ان تسير السياسة الاعمارية • فمن الواضح ان الانسان يهتم بالمواد الضرورية الاولية ثم يصعد في السلم الاستهلاكي فيستهلك

المواد الاقل ضرورة ... الخ حتى يصل الى الكماليات عندما يرتفع الدخل وتتطور الحالة المعيشية الى وضع افضل ، وعلى هذا الاساس يجب وضع خطط الاعمار بعد ان تدرس التقارير المقدمة من قبل خبراء مجلس الاعمار دراسة نقدية بحيث تؤخذ بنظر الاعتبار الاسبقيـــة في برامـــج البنـــاء الاقتصادي .

ولا يغربن عن البال بان التقدم التكنيكي والمعرفة الفنيـــة لا يستقيم لهما أمر في شؤون التنمية الاقتصادية ما لم يدعما بالقوة المنظمة للاستثمارات الصناعية الاهلية . ولم تظهر حتى الان بصورة جلية اهمية المنظم في العراق لان الدولة أخذت على عاتقها القيام بمعظم المشاريع الاعمارية تقريبا فحلت هي محل المنظم . ومع قلتها فهناك مشاريع اقتصادية أهلية فشل قسم منها ونجح الاخر اما سبب الفشل فهو الحاجة الى المنظمين الاكفاء فعليهم يقع عبء تنظيم المشروع الاقتصادى وتعيين العناصر الانتاجية في العملية الانتاجية الواحدة ، وتحمل الخسارة او الانتفاع بالارباح .

والمنظم يختلف عن غيره لقدرته على التنبوء على ضوء دراسته وبحثه وبناء على مشاهداته ونشاطه ويمكن تشبيهه بشخص مختص في الانـــواء الجوية فهو ان اخطأ حينا لابد ان يكون مصيبا في أكثر الاحايين لمعرفـة الطقس خلافا للرجل العادى الذى يخطىء الحدس وان اصاب بعضـــا فصوابه آت عن طريق الصدفة المحض لا على أساس الدارية والعلـــم والمعرفة .

ونحن في أشد الحاجة اليوم للمعرفة الفنية والمنظم الذي يستثمـــر رأس ماله وجهده في الصناعات التي يحتاجها البلد ليتمم ما تقوم به الدولة من مشاريع صناعية . ولا يمكن لبلد مهما بذلت الدولة من جهد ورساميل للاعمار ان يتم اعماره فيخطو خطوات سديدة وسريعة في طريق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ان لم تسانده المشاريع الخاصة التي يقوم

بها الافراد والجماعات • والذى نجده عندنا مع الأسف ان المنظمين ينحون الى التجارة بدلا من الصناعة ولا يمكن الاقلال من اهمية التجارة ولكنها مع ذلك لا يمكن ان تصبح الحجر الاساسى للانماء الاقتصادى لان التنمية هذه تعتمد بالدرجة الاولى على مدى التقدم الصناعي الذى يحرزه البلد • وكلنا طبعا يدرك ان اوربا لم تنم وتتقدم الا بعد ان اجتاحتها الثورة الصناعية • وان الولايات المتحدة لم تصل الى ما وصلت اليه الان الا بفضل الصناعة وكذا قل عن الاتحاد السوفييتي في الثلاثين سنة الاخيرة ومثله اليابان منذ اوائل القرن العشرين(٨) •

٣ ـ السوق :

رأينا في المعادلة التي مرت بنا عن معدل النمو الاقتصادى كيف ان الدخل يرتفع وبارتفاعه يزداد رأس المال ونسبة الاستثمار ومعدل الانتاج• تلك كما اوضحنا كانت احد المقاييس التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والان نود التطرق الى وحدة أخرى للقياس لا تقل في اهميتها عن المعادلة السابقة الا وهي السوق ، فالسوق يمكن اعتبارها البارومتر لمعرفة مدى التطور والتقدم الاقتصادى في البلد • فكما يتحدد الانتاج بسعة السوق كذلك يتحدد السوق بالقوة الشرائية وتعتمد هذه على مقدار الاستخدام والاخير يحدده الانتاج واستمراريته • وقد قال آدم سمث قبل قرنين تقريبا ان تقسيم العمل يتحدد بسعة السوق وهذا يعني اعتماد الانتاج والاستهلاك على بعضهما البعض فلأن الانتاج قليل يكون الاستهلاك قليلا

(٨) عندما بدأت اليابان بالتصنيع كانت تهتم بالصناعات للسوق الداخلية ولم تدخل صناعتها السوق الخارجية الا بعد عام ١٩١٤ • ولم تظهر اهمية المنظم في المراحل الاولى للتصنيع وقد كانت المبادأة في الحقل الصناعي منبثقة عن الدولة وما ان استقر المقام لبعض الصناعات حتى نقلت ملكيتها الى الافراد ، وقد بقيت الدولة تساند وتساعد هذه الصناعات كأن تعفيها من الضرائب وتمدها بالمساعدات المالية الخاصة تشجيعا للتصنيع •

ايضا وبالنتيجة يحدث نقص في رأس المال الحقيقي وهذا نجده واضحا في الاقطار العربية • وان ضيق السوق يحدث تقلبات سريعة في الاسعار في الموسم الواحد والمواسم المختلفة • وليس غريبا ان نجد عندنا في الوقت الحاضر وقبل الثورة بصورة خاصة ان عدد لا يستهان به من الاختصاصيين يعودون بعد دراسة عالية في الخارج فلا يجدون من يستفيد من خبرتهم وثقافتهم ولو حقق في الامر لوجد ان الداء يكمن في ضيق نطاق السوق وهذا يرجع بدوره الى اسباب اهمها :

١ ـ صعوبة النقل وعدم توفر طرق المواصلات الجيـــدة والسهلة والرخيصة وعدم وجود وسائل النقل المجهزة بأجهزة التبريد الضرورية •

٢ ـ عدم وجود امكنة خاصة مبردة لخزن البضائع القابلة للتلف او مخازن حديثة لحفظ البضائع المختلفة وارسالها الى السوق وقت الحاجة أى لخلق ما يسمى بلغة الاقتصاد منفعة الوقت Time Utility ومثل ذلك السايلوات لخزن الحبوب •

٣ ـ دخل الافراد الصغير المحدود وفقر المستهلكين وبالتالى ضعف القوة الشرائية والطاقة الانتاجية ••• الخ وحينما نقول المستهلكين هنـا فانما نعني الطبقة الفقيرة والمتوسطة التي تؤلف الغالبية العظمى من العراقيين وهؤلاء هم الذين يؤثرون على القوة الشرائية والطلب الكلى وما يتصـــل بذلك • ولا غرو بعد هذا ان نجد ان الانتاج الصناعي بصورة خاصة لا يخطو عندنا الا خطوات بطيئة نحو التقدم •

٤ ـ التباعد بين البلدان العربية الذى شجعته سياسة الحكومات المتعاقبة في العهد البائد والتنافر الذي حصل في صفوف العرب كرد فعل لذلك نتج عنه غلق الاسواق المحلية للاقطار العربية المختلفة فانتفى بهذا كل تعـاون سوقي للمنتجات المحلية في البلدان المعنية •

٥ ـ عدم اتباع سياسة اقتصادية في العهد البائد كأن تفرض الحكومة ضرائب عالية كمركية عالية على المنتجات الاجنبية المنافسة للبضاعات الوطنية ، او سياسة المعاملة بالمثل مع الدول المتاجر معها •

٦ ـ تشجيعا للسوق المحلية لابد من اتساع النشاط الحكومي في امور مهمة مثل تعريف البلدان الخارجية بمنتجاتنا المختلفة ، ثم تحديد اجازات الاستيراد بعدد معين من الاشخاص ، والسيطرة على الاسعار ومراقبتها بصورة جدية كما يتطلبه الوضع الاقتصادى •

٤ ـ التضخم النقدي :

في التضخم النقدى الذى يعتقد ان لا مفر منه في البلد النامي وصرف الاحتياطي من العملات الاجنبية على سلع وحاجيات استهلاكية يكمن مرضان لابد الالتفات اليهما واعارتهما الاهمية الواجبة اذا ما اريد للاعمار سير حثيث • هاتان الظاهرتان تتعلقان ببعضهما ولا بد من سياسة مالية ونقدية حكيمة يقوم على رسمها اناس مختصون وذو خبرة طويلة على ان يراعي في هذه السياسة تثبيت حالة النقد في مستوى مناسب ولاستخدام مناسب او كامل •

من المعلوم ان من مساوىء التضخم النقدى هو اعادة توزيع الدخل لصالح اصحاب رؤوس الاموال والمشاريع الاقتصادية وضد مصلحة العمال والطبقة الوسطى التي تعتمد في حياتها على اجور ورواتب ثابتة فللتضخم تأثير عكسي على هذه الفئة اذ يقضي على ادخارها ويسيء الى مستوى معيشتها ؛ بينما تتضاعف ارباح المتولين واصحاب المشاريع الاقتصادية وملاك الاراضى والعقارات ، فالواقع ان الاسعار وبعدها الارباح تميل الى الارتفاع بدرجة اسرع من الاجور والرواتب اذ ان التضخم يعنى ان الزيادة في كمية النقد المتداولة اكبر من الزيادة في السلع والمنتجات المعروضة فيالسوق ويعنى هذا ارتفاع الطلب على تلك السلع والمنتجات فترتفع اسعارها بنسبة

أعلى بكثير من كلفة انتاجها ، واذا لم يحدث نقص في المخزون من السلع والمنتجات ولم يضطرب الميزان التجارى فان ارتفاع الاسعار يؤدى حتما الى ازدياد الارباح بصورة فاحشة وفي هذا ما فيه من اضطراب اقتصادى وسياسى في البلد حيث تعم الشكوى بين الطبقات العاملة والطبقة المتوسطة المعتمدة على اجورها ورواتبها المحدودة التي لا تواكب الزيادة المضطردة في اسعار السلع والخدمات والمنتجات الاخرى ... الخ والعلاج لذلك طبعا يكمن في الحد من شدة التضخم . اما العلاجات الاخرى التي تتخذها بعض الحكومات كالزيادة المتوالية في الرواتب والاجور وتحديد الاسعار والسيطرة عليها ولو ان هذا الاخير له تأثير بسيط ومحـــدود وموقت على تخفيف الضائقة الاقتصادية التي تعانيها الطبقتان الفقيرة والمتوسطة الا انه ليس بالعلاج الشافي .

نحن لا نعدو الحقيقة ان قلنا ان بعض التضخم ضروري في حالة الاعمار الاقتصادى ولكن لا يجب ان يشتد التضخم لدرجة كبيرة بحيث يتسبب عنه خروج قسم كبير من رأس المال الى البلدان التي نبتاع منهـا سلعا وخدمات ترضية للطلب المحلى كما انه يسبب نقصانا كبيرا في رصيدنا للعملات الاجنبية واذا استمر هذا فسيصبح ميزان المدفوعات لغير صالـح الدولة وبعد لاى ستنخفض قيمة العملة بالنسبة للعملات الاجنبية . وكلما اشتد التضخم كلما ساءت الحالة وانخفضت العملة وصعب علاج الحال ولذلك على الدولة ان تتخذ كافة الاجراءات المالية والنقدية لايقاف التدهور النقدى ولحسن الحظ لم يحدث مثل هذا في العراق في الاونة الاخيرة ولو ان هناك قلة في النقد المتداول[٩] . ولا شك ان مصاريف مجلس الاعمـار

---

(٩) ليس السبب في قلة النقد المتداول واحدا وانما يعود الى عدة اسباب ؛ منها تكريس كثير من رؤوس الاموال الاهلية الى شراء الاراضـــى وبنـــاء العقار والمضاربة فيهما ولا يستبعد ان يرجع ذلك الى خوف هؤلاء من التضخم النقدي وانخفاض الدينار وهـــم لذلك يفضلون مثـل تلك

واستثماراته ستساعد كثيرا على سد الفجوة الانكماشية •

ومن العلاجات المهمة في هـذا البـاب هو استيراد السلع والمنتجات بصورة معقولة وليكن الاستيراد متجها بصورة خاصة نحو السلع الرأسمالية الانتاجية لمضاعفة الانتاج المحلى والاسراع به الى السوق الداخلية او ربما الى السوق الخارجية ان كان هناك فائض منها وطلب خارجى عليها • ثم هناك علاج آخر جدير بالملاحظة والتطبيق وهو زيادة الضرائب أى سحب النقود الفائضة من الشعب الى الدولة وهذا ما يسمى في لغة الاقتصاديين بالادخار القسري(١٠) كما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع الموازنة تخفيض المبالغ المعدة للصرف وتقليص بعض المشروعات التي باستطاعتها ان تنتظر • وليس من شك في هذ الحال ان تأخذ الدولة على عاتقها توجيه الصناعات الوجهة الصحيحة التي تساعد على تخفيف حدة التضخم كأن يؤكد على صناعة السلع الاستهلاكية للقطر ومن ثم للتصدير • كمـا تقتضى الضرورة هنا ان يكون تداول النقود بالسرعة الممكنة مهما كان وضع الموازنة في حالة عجز او فائض • والخلاصة ان الواجب يتطلب زيـادة وتشجيع الانتاج على انواعه لان ذلك يسبب الزيادة في الدخل القومي • وليكن الهدف الاستفادة القصوى من التضخم بتوسيع مجال الاستثمارات

المضاربات ، ومنها ايضا الاقبال الشديد على صناعة واحدة كصناعة المواد الانشائية والبناء ، ومنها الاهتمام الشديد في الاستيراد بدون نسبة مماثلة للتصدير ، واخيرا وليس اخرا خروج كميات كبيرة من مصـروفات وزارة الاعمار الى خارج القطر بواسطة الشركات والتعهدات الاجنبية •

(١٠) من الجدير بالذكر ان بينتام Bentham هو اول من استعمل الادخار القسري في الاقتصاد في مقالة كتبها عام ١٨٠٤ ولم يقتصر على سحب الفائض الناتج عن التضخم النقدي فحسب بل بواسطة فرض ضرائب عالية وعلى المبدأ الضريبي المعروف « القدرة على الدفع » • هناك محذور ان الادخار القسري سيقلل الادخار الاختياري وسيؤول الى الاضطراب في الاستثمارات الخاصة ويؤدي بها الى صناعات كمالية لمنفعة افراد لا للصالح العام •

الصناعية وتوسيع التجارة الخارجية والانتفاع بكافة الموارد والقابليات في البلد التي لم يكن ميسورا امر الاستفادة منها في الاحوال المالية الاعتيادية او في حالة الانكماش الاقتصادى ، لان زيادة الاسعار تثير الرغبة لدى المتمولين للدخول في حيز الصناعة والتجارة المرغوبة او زيادة استثماراتهم ان احسوا ارتفاعا في الطلب يحدوهم الى التوسع في سياستهم الاستثمارية • ولكن هناك خطر عدم الثبات وفقدان الثقة في الوضع الاقتصادى ولذا يبدأ المتمولون يشكون في حكمة الاستمرار في الاستثمارات الصناعية لانهم يفقدون الثقة في العملة وبعدها في الحكومة فتجدهم والحال كذلك ينحون الى استثمارات البناء والانشاءات وامتلاك الاراضى وابتياع السلع القابلة للبقاء الطويل كالسيارات والاثاث والادوات المنزلية او غيرها الاخرى التي لا تأتي بالمنافع الا لاصحابها •

ومن ناقلة القول ان نؤكد على الخطر الكبير الذي يولد مع التضخم ، الذي لا تتأهب الدولة للحد منه او القضاء عليه ، على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية •

٥ ـ التفاوت في الدخول :

هنا يكون الحديث ذا شجون فان مشكلة التفاوت الكبير في الدخول ما زالت مصدر الشكوى والتأفف ، واذا تكلمنا عنها فانما نتكلم عن الفقر المدقع والثراء الفاحش ، عن العدالة الاجتماعية او الظلم الاجتماعي ، عن مبدأ تكافوء الفرص للجميع او حصرها في فئة معينة ••• الخ ولا يسعني الا ان اقول ان مشكلة التفاوت في الدخول اصل معظم الآلام والاضطرابات في مختلف المجتمعات ، وقد عانت البشرية منذ القديم آلاما مبرحة من التوزيع الجائر في الدخول وجعلت همها ان تجد حلا لذلك فكانت الدعوة الاشتراكية التي كانت تستند على قواعد الاخلاق والسياسة والفلسفة التي جاء بها افلاطون في جمهوريته اذ كانت تعتمد على تلك القواعد اكثر من

اعتمادها على المبادىء الاقتصادية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر وعلى رأسها الاشتراكية العلمية او الماركسية التي اشار فيها الى الصراع الطبقي الذي يكمن فيه تطور المجتمعات كصورة حية لمجرى التاريخ • والتطور الاجتماعي هذا تصحبه الثورة الاقتصادية وهي الحد الفاصل بين القديم والجديد •

ان من يدرس مشكلة التوزيع غير العادل في الدخول يأتي الى مشكلة النظرية الاقتصادية في توزيع الدخل على عناصر الانتاج ولا اريد التطرق الى هذا الموضوع لانه يتطلب بحثا طويلا وسأعالجه منفصلا في مناسبة أخرى • اما الان فلابد ان اشير الى ان الاعمار الاقتصادى في العراق يجب ان يتوخى في تنظيماته الحديثة لا حصر المنافع في طبقة معينة او افراد معينين كما حدث ذلك في العهد البائد وانما عليه ان يهدف الى المنفعة العامة لطبقات الشعب المختلفة ودونما تمييز ومنها توزيع الاراضى الواسعة على المزارعين الصغار وتقسيم الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة ، فرض ضرائب تصاعدية وضرائب الميراث والقضاء على الملكية المتوارثة التي يمكن ان يقال انها من اهم اسباب التفاوت الكبير في الدخول[١١] •

في الفقر تجتمع كافة العلل الاجتماعية والمجتمعات كالافراد اذا ما اشتكت من علة مستعصية فاما ان تعمل جاهدة للحصول على العلاج الناجع فتشفى وتعيد صحتها كاملة واما ان تنحط وتتدهور وتموت او تذوب في مجتمعات أخرى وهذا يعنى بالطبع الاندثار للمجتمع الاصلى •

كانت ولا زالت الطبقة الفقيرة تؤلف الغالبية العظمى في جميع المجتمعات وما الطبقة الغنية الا عدد ضئيل في وسط بحر من الفقر ولكنها

---

(١١) مع اختلاف التعاريف للاشتراكية فهناك حقيقة واحدة لا يعتريها الاختلاف وهو ان الاشتراكية تنادي بنزع الملكية الخاصة والاستعاضة عنها بالملكية العامة لاكثر او جميع مصادر الثروة • وقد قال روسو ما معناه ان الملكية الخاصة سرقة وليس لها صفة طبيعية •

مع ذلك تسيطر على الاكثرية وتستحوذ على وسائل الانتاج ومصادر الثروة ثم تستمد قوتها ونفوذها من ثروتها فهي الاقلية ولكنها تحكم الاكثرية وتتحكم بها وهي لذلك تشجع تفاوت الدخول وتبعث فيه روحا جديدة كلما اشرفت روحه على الهلاك ولكن للزمن سيرا معلوما واتجاها مرسوما ، وفي التاريخ دروس وعبر وان امتنع على الاكثرية ان تتمتع بلذائذ الحياة وتأخذ قسطها من مباهجها فلا يمكن ان يطول الزمن بهذا بل لابد من التفكير الحر ان يعم وارتشاف الافكار الجديدة ان يشتد بعد ان هيأت المدنية الحديثة الوسائل اللازمة لانتشار الفكرة بالسرعة الفائقة فلا حاجز ولا قوة هناك تمنع انتشارها او اعتناقها وهكذا ستفكر الاكثرية وتشعر بالاجحاف الذى يأتيها من الاقلية ومتى ما بدأ الشعب بالتفكير فليس ثمة قوة تستطيع ان توقفه عن المطالبة بحقوقه واسترجاع ما سلب منه حتى وان جر ذلك الى الثورة العارمة • وفي التاريخ من الشواهد الكثيرة التي لا مجال لذكرها الان •

وليس الامر في العراق مختلفا عن ذلك فقد تربعت الاقلية ذات اليسار ، والتي شجعت التفاوت الكبير في الدخول ، على كراسى الحكم سنين طويلة نعمت هي بها بينما شقيت الاكثرية الفقيرة • وكأن تلك الاقلية كانت تحدث نفسها ان التزامها لذوى الثروة وتقريبهم من السلطة الحاكمة ضمانا لسيطرتها وسندا لاستمرارها في الحكم وقد اخطأت الحدس اذ كان الزمن يسير ضدها كما كانت هي تسير خلافا لتيار الحياة التقدمي فكان ان اقتعلتها ثورة ١٤ تموز من جذورها النخرة وجعلت عهدها قاعا صفصفا •

الان وقد بدأ العراق عهدا جديدا فلا بد ان يتخذ اولو الامر هنا كافة الاستعدادات والمقومات والتشريعات التي من شأنها ان توجه الاعمار الاقتصادي وجهات صحيحة فتعيد توزيع الدخول وتخفف بسياستها المالية ضيق اليد الذي تعانيه الطبقة الفقيرة والمتوسطة فتراقب وتسيطر على كمية

النقود المتداولة وتشجع النقابات العمالية ضمانا لحقوق هؤلاء ، والجمعيات التعاونية المختلفة وتحاول التميز بين اصناف العمال والموظفين وتعطيهم من الاجور وما يتفق وانتاجهم وما يضمن لهم حياة سعيدة •

ولو حققنا في أمر توزيع الدخل القومي في العراق في الوقت الحاضر لوجدناه يبلغ حوالى ٣٠٣ ملايين دينارا وبما ان نفوس العراق حسب الاحصاء الاخير هو حوالى ستة ملايين نسمة فمعنى ذلك ان معدل ما يصيب الشخص الواحد من الدخل هو حوالي خمسين دينارا في السنة[١٢] وحتى هذا المعدل غير صحيح لان الفرضية هنا ان الدخل القومي موزع بالتساوى على افراد الشعب والحقيقة هي غير ذلك وحتى لو اصبح هذا المعدل حقيقة واقعة فهو معدل ضئيل اذا قورن بذاك في البلدان المتقدمة او حتى نصف المتقدمة •

وليس بمستبعد ان يرتفع الدخل القومي والدخل الفردى اذا ما تهيأت الفرص للاستفادة من الموارد الطبيعية واعيد النظر في سياسة وزارة الاعمار وسار التصنيع سيرا يكفل له النجاح والانتاج الكبير والارباح ولم تهمل الزراعة بل تقدمت تقدما مسايرا للصناعة والتطور الاقتصادي عموما •

واخيرا وليس آخرا فيجب ان يهدف الاعمار الاقتصادي الى تنظيم الحياة الاجتماعية وتغيير معاييرها الاجتماعية المتوارثة والحفاظ على القيم الاخلاقية السليمة التي من شأنها ان تحقق العدالة الاجتماعية ومن ثم تشيع الرفاهية الاقتصادية العامة التي تكفل بناء مجتمع صحيح من عهد جديد وتعجل في تنميته وتطوره •

---

(١٢) لابد من الاشارة هنا الى ان ارتفاع دخل الفرد العراقي من (٣٠) دينارا في عام ١٩٥٠ الى (٥٠) دينارا عام ١٩٥٦ نتج عن الزيادة في عوائد النفط بعد تعديل اتفاقية النفط في شباط ١٩٥١ •

المساواة الاقتصادية*

ما هي وكيف ولماذا ؟

نظـرة عامـة

يختلف الاقتصاديون في معنى المساواة الاقتصادية كما لا تتفق الاجيال المتعاقبة في تحديد معنى التساوي في الاقتصاد • مع ذلك فان اوسع واشمل تعريف للمساواة الاقتصادية هو الذي يعني التوزيع المتساوي للثروة المادية بأنواعها والدخول التي تنتج منها وما يتصل بكليهما وما يمت للتمتـــع بالسلطة والامتيازات الاخرى وهذا في واقع الحال لا يمكن ان يحدث في مثل الوضع الاجتماعي الموجود في العالم اليوم • ولذلك تنبه بعض المفكرين في الاقتصاد فجعلوا المساواة فيما يتصل بالاستهلاك والسلع الاستهلاكيـة والحفاظ ضد الخطر والضمان الاقتصادي • وهناك آخرون نادوا بالمساواة من جانب الانتاج أي في بذل الجهود المتساوية وجعل الفرص متساوية في النشاط الاقتصادي ولكن من الامور التي يمكن معها تحقيق التساوي في الاستهلاك والانتاج هو جعل الفرص متساوية امام الجميع للتعليم والتثقيف وحفظ الصحة ؛ تحقيق نظام الضرائب التصاعدية ؛ اتخاذ اجراءات للضمان الاجتماعي ؛ توزيع الاراضي الى ملكيات زراعية صغيرة وتأسيس الجمعيات التعاونية ؛ سن قوانين وانظمة لتشجيع نقابات العمال وفسح المجال لهـــا للعمل بحرية •

والسؤال الذي لابد من طرحه هنا هو ليس هل المساواة واجبة وانما ما هو مقدار المساواة ؟ وما هي الاشياء التي يجب جعلها متساوية وما هي

* نشر في مجلة (التجارة) التي تصدرها غرفة تجارة بغداد في عـــدد آذار ١٩٥٩ •

الاشياء التي في تفاوتها صلاح للمجتمع ومنفعة ؟ .

فكر كثير من الاقتصاديين كل على طريقته في مبدأ المساواة الاقتصادية فآدم سميث جعل المجتمعات جميعها كوحدة يستفيد كل منها من الاخر وتعتمد بعضها على البعض الاخر وهو على هذه الطريقة من التفكير نادى بالحرية الاقتصادية المعروفة بـ (Laissez faire) بدلا من توجيه الدولة للنشاط الاقتصادي وريكاردو اوضح نظام التوزيع الوظيفي للدخل ، وبينتام شرح أفضل درجة للتفاوت وعدم المساواة في توزيع الثروة والدخل ، اما ماركس فقد سأل وحاول الاجابة على هذا السؤال : ما هي أفضل علاقة بين طبقات المجتمع والدولة بالنسبة لتوزيع حق الملكية ؟ .

ولا يغرب عن البال ان هناك من يناصر وهناك من يعارض مبدأ التساوي الاقتصادي على أساس النتائج المنبثقة عنه ويمكن بيان وجهات نظر هؤلاء بما يلي :

١ ـ رأي مدرسة المنفعة (Utilitarian) القائل بان المساواة في الدخول يؤدي الى أعظم اشباع لرغبات المستهلك .

٢ ـ رأي الاحرار (Liberals) المدافع عن المساواة الاقتصادية لانه يؤدى الى افضل توزيع لدرجات السلطة ومناصبها .

٣ ـ رأي المدرسة الكلاسيكية (Classical) وهو ان التفاوت الاقتصادي يساعد على النمو والتطور والتقدم .

٤ ـ رأي المدرسة المالثسية (Malthusian) المؤيدة أيضا للتفاوت وعدم التساوي على أساس انه ضروري للتقدم الحضاري .

٥ ـ رأى علماء الاجتماع (Sociologists) وهو يتلخص بان التفاوت ضروري لكي يقوم المجتمع المعقد بوظائفه المتشابكة .

وقد تصدى لهذه الآراء جماعة من الكتاب سواء للدفاع عنها او للهجوم عليها .

وكما يظهر مما تقدم ان اصحاب المنفعة ينصب اهتمامهم على جهة المستهلك في المساواة ، ويهتم الاحرار بالمنتج ونشاطه وقوته للتأثير على اتخاذ المقررات وهم لذلك ينحون الى السياسة لان التركيز على القوة الانتاجية وبعدها في السيطرة الاقتصادية مما يؤدي الى الاستبداد السياسي وليس من شك ان تجمع القدرة الانتاجية في أيد قليلة يحد من نمو الشخصية لدى القسم الاعظم من السكان الذين سيفقدون الفرص لانماء قابلياتهم الكامنة كما لو كانوا في ظل مساواة وعدالة وبعبارة أخرى فان التركيز هذا يعني الاحتكار الذي يضر النمو الاقتصادى الصحيح ويعيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية .

اما الكلاسيكيون فيهتمون بما يقدمه المنتج ودخله من خدمات للمجتمع وعليه فهم يعتقدون بان التساوي في الدخول الناتج من ضرائب الدخل التصاعدية أو اتباع سياسات اقتصادية أخرى لتخفيف التفاوت الاقتصادي سيبطيء التقدم الاقتصادي ويقلل الكفاءة الانتاجية لان التفاوت في الدخول يؤدي الى الادخار للطبقة ذات الدخل العالي . اما اذا اقل التفاوت ـ كما يعتقد الكلاسيكيون ـ فستنخفض الادخارات وتقل المبالغ المستثمرة ويتبع ذلك انحطاط في النمو الاقتصادي وهنا يخلصون الى القول بان تخفيف التفاوت يؤول الى انخفاض نسبة التقدم العام . واذا جئنا الى مالثس ومن تبعه في تفكيره من الاقتصاديين لوجدنا انهم يدافعون عن التفاوت لانهم يرون فيه الانتاج والتقدم الحضاري ، فمالثس اعتقد ان الجماعة التي تحمل بذور الحضارة هي الاسر الارستقراطية وهو لذلك يدافع عن تلك الاسر . واما علماء الاجتماع فيبنون دعوتهم للتفاوت على اساس ان المساواة تكلف غاليا بالنسبة لسوء التكييف للافراد ، والتنافر في المجتمع الواحد . وهم لذلك يجدون تناقضا

في مبدأ التساوي في الفرص من جهة وما تتطلبه الاختلافات الاجتماعية من جهة أخرى من تفاوت •

وأخيرا يجب ان نتذكر ان ماركس نفسه أيد التفاوت في الوضع الاقتصادي اذ ان نظريته قائمة على أساس التفاوت وتمايز الطبقات ثم الخصام بينها • ومن المفكرين اراد التساوي الاقتصادي لمنع تحقيق نبؤه ماركس في الصراع الطبقي •

درجت البشرية لحقبة طويلة من الزمن تعاني المرارة والظلم على يد القلة المتحكمة في الامور الصناعية والزراعية والثقافية • فالقلة شرعت القوانين لتطيعها الاكثرية ، والقلة أعلنت الحروب لخدمة أغراضها ، والاكثرية صارت وقودا لها ، والقلة فكرت وارادت ان تفرض تفكيرها على الاكثرية وقد نجحت الى حد ما بذلك ولكن الزمن لا يمكن ان يستمر على وتيرة واحدة في التفكير فالتفكير لا يمكن ان يسيطر عليه مهما بلغت اسباب السيطرة ووسائلها من القسوة والتعسف • والناس احرار فيما يفكرون ولو انهم لا يستطيعون ان يجهروا بتفكيرهم لاسباب عديدة فهم لذلك يحتفظون بتفكيرهم الخاص • أجل ان من القوة لشر والقوة التي تفرض على المجتمع ان يلحقها في التفكير لا تستطيع ان تعمر طويلا • ولم يأت القرن العشرون حتى اندلعت نار الاصلاح في بعض مناطق المعمورة واتجه التفكير نحو مجتمعات افضل لا يمكن للقلة أو النخبة الغنية ان تتحكم في شؤون الاكثرية المعدمة الضعيفة • وما الثورات التي حدثت في أوربا كالثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر والثورة الاشتراكية في روسيا في أوائل القرن العشرين الا المعين الذي استقت منه الثورات الاخرى في العالم الافكار التحررية والاتجاهات التقدمية •

وطبعا ان الغنى والترف والرغد مدعاة للفجور والفسق والفساد ؛ والانغماس في ذلك يؤدي حتما الى اضطراب التفكير الاصلاحي وتشويه

القيم الاخلاقية وبالتالي يقضي على هذه القلة المنغمسة في شهواتها وملذاتها على حساب ضياع حقوق الاكثرية في المجتمع .

والمعروف ان المصلحين على مختلف دعواتهم ظهروا في مجتمعات متعفنة فجاءت دعواتهم تنحي باللائمة على الظلم والتعسف والاجحاف الذي ساد في تلك المجتمعات ؛ وكلهم نادوا بتخفيف التفاوت الطبقي ولو انهم اختلفوا باختيار الطرق لازالة اسباب التفاوت الجائر وهو وليد المشاكل والاضطراب .

ومما لا شك فيه ان المجتمع الذي تتحكم فيه الفئة الصغيرة ذات الدخل العالي سيجيء بابناء ذوي قابليات عقلية مختلفة ولكن لان هؤلاء ينمون في ظل النعمة والرفاه وينعمون باوقات فراغ كثيرة ، ويبنون مستقبلهم على ثروة آبائهم لذلك فهم لا يأبهون في الاصلاح ولا يتعبون في التفكير فيظلون عالة على أهليهم في كثير من الاحيان لا يصلحون ان يكونوا اعضاء عاملين منتجين في مجتمع متحرر ومتقدم .

ولكن لان المال قوة والثروة سؤدد يسيطر اصحاب المال والثروة على المجتمع ويصبح ديدنهم تكديس الثروات وتوسيع الشقة بينهم وبين الذين لا يملكون من حطام الدنيا شيئا ظنا منهم ان ذلك يدعو الى ادامة مراكزهم وابقاء الوضع الاجتماعي كما هو من التفاوت والتباين . فالغني في هذه الحال يشبع أقل الحاجيات الحاحا بينما لا يحصل الفقير على أشد الحاجيات ضرورة أو بتعبير آخر يغرق الغني نفسه بالكماليات حين لا يجد الفقير ما يقتات به وهذا ما يعبر عنه في لغة الاقتصاد بقانون المنفعة الحدية المتناقصة ، ويعني انه بزيادة الكمية من سلعة ماأو بارتفاع القوة الشرائية لها فان المنفعة الكلية لها تزداد بينما تنقص في الوقت نفسه منفعتها الحدية وعلى هذا الاساس يظهر مبلغ الاثر السيء الذي يخلقه التفاوت الكبير في الدخول لان معناه ضياع الثروة القومية وتبديدها ومن ثم التخلف الاقتصادي للبلد ، كما

نجد العكس صحيحا في تضييق شقة التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية اذ من شأنه الانتفاع الاصح من الموارد الطبيعية واشباع رغبات الغالبية من الشعب فيعم الرفاه الاقتصادي وينشأ المجتمع القوي الذي لا تقوى على معاركته خطوب الايام وقد استمد قوته من تقوية مقوماته واشباع رغبات ابنائه وكما هو الحال في كل شيء فان التناسق وعدم التباعد الكبير بين ابناء المجتمع الواحد من المقومات الطبيعية الاصلية الشاحذة للعزم والمنمية للقابليات والكفيلة بالتقدم المنشود .

ولا غرو فانه كلما اتسعت شقة التفاوت كلما تعالت الصرخات للتساوي وهذا من شأنه بطبيعة الحال ان يثير القلاقل والاضطرابات للجماعة ، وان صرخات التساوي هذه مبعثها بالدرجة الاولى ظهور الفارق الكبير بين الوضع الاعتيادي المتعارف عليه لجماعة وبين ما يؤول اليه وضعها في فترة ما حيث يظهر التذمر ويبدو التباعد والمثل الكلاسيكي لهذا يتمثل في الثورة الفرنسية حينما كانت طبقة النبلاء والطبقة الوسطى بنفس الدرجة من الثروة المادية والثقافية ولكن بنفس الوقت تميزت الطبقة الوسطى بوضعها الاجتماعي والتشريعي المنحط واستمر هذا بالانحطاط بينما كان العكس للنبلاء حين ازدادت امتيازاتهم وارتفع مقامهم .

وعليه نستخلص ان قوة الطلب والدافع الشديد للمساواة يمكن توقعه في حالتين :

١ ـ عندما ينحط الوضع الاجتماعي لجماعة من منزلة وضيعة الى أخرى أسوأ منها .

٢ ـ حينما تحاول جماعة الارتفاع من منزلة وضيعة الى أخرى ارفع منها .

وليس القلق والاضطرابات والثورات في العالم سوى صورة غير

مباشرة للمطالبة بالتساوي والتحدي للظلم الاجتماعي وما ثورة العراق الا درس مشرق وبرهان ساطع لذلك التحدي وتلك المطالبة وقد بقي على المفكرين في مجتمعنا اليوم ان يستمروا في اذكاء شرارة التفكير في الجيل الحديث ويشيروا الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويحاولوا ايجاد حل شاف للتمايز الاجتماعي والفوارق الطبقية .

اسباب التفاوت الاقتصادي :

لم يشهد التاريخ الطويل للعالم مجتمعا زالت فيه الفوارق الاجتماعية وحلت المساواة في الدخول بين أفراده وبهذا يعتقد ايضا اصحاب نظرية محتومية التفاوت الذين يذهبون الى القول ان ذلك أمرا طبيعيا ولا سبيل للانسان ان يخالف نواميس الطبيعة واذا سلمنا بهذا الرأي فالاجدر بي ان أتخلى عن هذا البحث في هذه النقطة .

من المحقق ان الافراد لم يخلقوا متساوين وعليه فلابد ان دخولهم تكون غير متساوية . هذا صحيح ولكن لا يجب ان تكون تلك الفوارق سببا في تقسيمهم الى طبقات اجتماعية جائرة ، كما لابد ان نضع القوانين والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تحد من شدة التفاوت وتقرب الطبقات من بعضها البعض ، من ذلك ان توزيع الدخل القومي هو السبب الرئيسي في اشاعة التباين . وان قانون العرض والطلب الذي يتحكم في توزيع دخل الافراد على عناصر الانتاج : العمل . الارض . رأس المال ، والمنظم سبب هام في تباين دخول الافراد والجماعات ومن هنا نجد ان التفاوت ليس عملا طبيعيا وانما هو من عمل الانظمة الاجتماعية التي تخلق القوانين وتفسرها كما يحلو لها ؛ فلو كان طبيعيا لرأينا العلماء والمكتشفين وذوي المواهب النادرة غير ما هم عليه . فان أكثر هؤلاء قد عاشوا فقراء بينما نرى كثيرا من الافراد غير الموهوبين خدمتهم ظروف خاصة فاشتروا اراضي وعقارات بثمن بخس وما هي الا ان تغيرت الظروف

فارتفعت اثمان الاراضي والعقارات واذا باصحابها يصبحون من اصحاب الثروات في اليوم التالي وقد كان هنري جورج على حق حين قال : « يعتقد معظم الناس ان فقر الطبقة الدنيا راجع الى كسل افرادها وغباوتهم واسرافهم وبهذا التعليل الفاسد يبرر الاغنياء امتيازهم ، ولو كان حقا ما يدعونه ، وان كل الاغنياء ما حصلوا على ثرواتهم الا بفضل مواهبهم الممتازة وسعيهم لما كانت هناك أية غضاضة في قبول رأيهم • اما والمسألة عبارة عن حظ أكثر منها جدارة كما يبدو في غالبية الاحيان • فلا معنى لاطالة الجدل حول هذه النقطة »[1] •

نريد ان نؤكد بهذا ان تفاوت الدخول ليس ضروريا ان يأتي بسبب النواميس الطبيعية وانما تتحكم به في كثير من الاحيان الظروف والازمان والتقاليد والاديان والانظمة الاجتماعية ••• الخ •

يقول الاشتراكيون ان نظام الملكية الخاصة هو سبب التفاوت ففي نظرهم ان المجتمع الذي يسوده نظام الملكية الخاصة يقسم الى طبقتين • طبقة الملاك ، وطبقة غير الملاك وان الاخيرة تؤلف الغالبية في المجتمع •

هناك سبب مهم للتفاوت وهو يمكن ان يأتي كنتيجة وذلك يكمن في نظام الميراث ، اذ تنتقل الثروة من جيل الى جيل في طبقة واحدة بينما ينتقل الفقر في الطبقة الاخرى •

من كل ذلك نستنتج ان اسباب التفاوت يمكن اجمالها في امرين :

١ ـ اسباب طبيعية : وهي التي تولد مع الانسان من مواهب وقابليات طبيعية •

٢ ـ اسباب وضعية : ويدخل في هذا نظام الملكية والميراث والظروف التي يهيئها المجتمع في تصرفات الناس وعاداتهم •

---

(١) التقدم والفقر لهنري جورج •

التقسيم الطبقي

رغم المحاولات العديدة والمذاهب المختلفة لعلاج التفاوت الاقتصادي لم يصل الانسان في أية فترة تاريخية مضت الى محو الطبقية في المجتمع الواحد • ونحن لم نجد مجتمعا ، سواء كان بدائيا او بلغ من التقدم شأوا بعيدا ، متساويا اجتماعيا واقتصاديا[1] • فرؤساء القبائل في العهود الغابرة امتازت بكونها قوية الجسم واسعة الدهاء وافرة الذكاء • ولكن هذا لا يعني ابدا أن الابناء الذين سيخلفون آباءهم في زعامة القبيلة سيتمتعون بمثل صفات آبائهم ، ولكن لان نظام الوراثة العشائري يحتم استخلاف الاقربين

(١) جاءت الثورة الفرنسية بمبدأ المساواة السياسية ، فكان ذلك حدثا جليلا ليس للشعب الفرنسي فحسب ، وانما لشعوب العالم قاطبة ، فدكت حصون الملكية الفاسدة وأخذت السيادة من الملك وأعطتها للشعب • والثورة الفرنسية جاءت بمبدأ المساواة أمام القانون ، فكان فتحا عظيما للديمقراطية وللانسانية جمعاء • وفي الوقت الذي حققت الثورة الفرنسية مبدأ المساواة أمام القانون ـ ولو بصورة نظرية باديء ذي بدء ـ كانت الثورة الصناعية قد انبثقت توا وسارت في أول مراحلها تعمل عملها الحاسم في الاقتصاد والتفكير الاقتصادي • ولا مغالاة في القول بأن الثورة الصناعية وما سببته من مشاكل الانتاج والعمل قادت الى التفكير بالاشتراكية كحل لابد منه للواقع الاقتصادي السيء الذي انجرفت فيه الاكثرية الشعبية • حينئذ اتخذت المساواة شكلا اخر ، فبينما كانت تنادي بالمساواة السياسية أصبحت تهدف الى مساواة اقتصادية وعدالة اجتماعية • فأي فائدة ترجى من المساواة السياسية ما لم تدعمها عدالة اقتصادية • انها حقيقة واقعة انه من لا يتمتع بالمساواة الاقتصادية لا يمكنه أن يتمتع بالمساواة السياسية • فالمساواة الاقتصادية أو عدم التفاوت الاقتصادي الكبير ، على الاقل ، هو المرحلة الاولى في سبيل مساواة سياسية • هذه الحقيقة نجدها واضحة في كثير من الاقطار المتأخرة بوجه خاص ، اذ لا يعرف للمساواة السياسية في تلك الاقطار معنى ، لان الاكثرية الشعبية ترزح تحت نير العوز والفقر والشقاء ، فهي لا تشبع بطونها أو تستر جسمها ، فكيف لها بعد ذلك أن تتمتع بالمساواة السياسية • والقانون في هذه الاقطار المتخلفة ملك لصاحب المال ، فهو يملك القانون بنفس الوقت الذي يملك فيه المال •

من الاسرة الحاكمة ، لذلك تستمر هذه الاسرة في الحكم في كل الاحوال وتحت شتى الظروف •

هذه البذور الطبقية التي وجدت في المجتمعات البدائية وفي النظام القبلي ، نجد أصولها في النظام الطبقي الحديث في المجتمعات المتحضرة ، ولو أن هناك فارقا نراه في ظل الانظمة الحديثة مهما بلغ فيها الحال من اشتداد التمايز ، هو أن هناك من الافراد من ذوي القابليات والمواهب بحيث لا يمكن للمجتمع ان يمنع تقدمهم او يحرمهم من التمتع بالامتيازات التي قصرها نظام الطبقات الجائر على فئة معينة لا تملك من القابليات شيئا ، الا أن الظروف خدمتها فانحدرت من طبقة متميزة ، وهكذا تتوارث الطبقات •

ولا يجب أن يغرب عن البال أن توزيع الدخل هو السبب الرئيسي في نشوء نظام الطبقات الاجتماعية المعروف • فهو ولا شك يوفر لابناء الطبقة الموسرة حظا من الثقافة والتدريب والتفضيل في الحقوق لا يعرفه ولا يستطيع الوصول اليه في ظل الظروف القائمة في فترة ما ، أبناء الطبقة المعدمة • ومثل هذا ما عرف عن نظام الطوائف في الحرف والمراتب الذي هو من بقايا القرون الوسطى والذي ساد في انكلترا حتى نهاية القرن السابع عشر ، وفي فرنسا حتى ثورة عام ١٧٨٩ • وليس النظام الطبقي السائد اليوم في المجتمعات الحديثة الا صورة جديدة لنظام الطوائف في العهود الغابرة • ولابد من الاشارة هنا الى أن الوظيفة لم تخلق الطبقة ، بل ان الطبقة هي التي خلقت الوظيفة في تلك العهود ويصدق هذا القول لمدى بعيد في عصرنا الحاضر وفي بعض المجتمعات (الرأسمالية طبعا) ولا سيما ما كان منها متخلفا ، حيث تتهيء الطبقة الحاكمة والغنية لابنائها اعظم الفرص وتجعلهم في مناصب لا يستحقونها في كثير من الاحيان •

وان تعددت الاسباب في نشوء وتقادم المجتمع الطبقي ، فهناك من الاسباب ما هو اعظم أثرا من الاخرى ، ولو تحرينا أهم تلك الاسباب

لاجملناها كما يلي :

(١) الحرب (٢) الملكية الخاصة (٣) الصفات أو الخواص البيولوجية (٤) تقسيم العمل .

لقد أظهر تاريخ الحروب المختلفة ما للحرب والاستيلاء من أثر كبير على بعض المجتمعات وتقسيمها الى طبقات متناقضة وظهور علاقات اجتماعية جديدة بين الجماعات المختلفة المكونة لتلك الجماعات . وقد عانت المجتمعات الاوروبية كثيرا من أثر الحروب على الطبقات الاجتماعية في القرون الماضية حينما قيض لشعب أن يستولي على شعب آخر فتحكم الشعب الغالب في الامة المغلوبة وغير في تركيبها الاجتماعي والاقتصادي . وليس أدل على ذلك من الاحتلال العثماني للاقطار العربية والانتداب البريطاني على نفس الاقطار في أعقاب الحرب العالمية الاولى ببعيدة ذكراه . فقد ساعد استيلاء العثمانيين والانكليز على تغيير العلاقات الاجتماعية القديمة فأغدقوا على من شاؤا ممن خدمهم وحرموا من نكص عن خدمتهم ، وبذلك اجترأوا على خلق طبقات جديدة وتفاوت اقتصادي واجتماعي جائر . ولكن صار الامر يختلف في السنين الاخيرة عما كان عليه في القرون الماضية ، اذ ليس للحرب اليوم الا أثر ضئيل على التمايز الطبقي ، وستكون الحروب القادمة من أجل نظام الطبقات بالذات ، وسيتقرر مصير المجتمع الرأسمالي الطبقي في حربه ضد المجتمع الاشتراكي الذي لا يعترف مبدأيا بالطبقات الاجتماعية التي هي نتيجة ظروف وضعية خاصة . فالصراع العالمي الجديد سيكون صراعا ـ لاجل البقاء ـ بين الرأسمالية والاشتراكية ، بين المجتمع الطبقي والمجتمع اللاطبقي[٢] .

---

(٢) تكلم ماركس عن الصراع الطبقي في المجتمع الواحد . ونحن نشير هنا الى الصراع بين المجتمعات ذات الانظمة الاقتصادية المختلفة . وسواء كان الصراع في المجتمع الواحد بين الطبقاتأو كان صراعا على نطاق دولي حول النظم الاقتصادية كما نشاهده في عالم اليوم ، فان أصل نظرية

أما أثر الملكية الخاصة (ملكية رأس المال والثروة) فلا مشاحة في أهميتها على التفاوت الاجتماعي • فالملكية التي تعبر عن العلاقة بين الثروة وبين الافراد تكون عاملا هاما في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتؤدي بالتالي الى تفاوت الدخول وخلق الطبقات الاجتماعية • وكلما ازداد رأس المال لجماعة قل لجماعة أخرى • فرؤوس الاموال الكبيرة تجيء بدخول عالية فترتفع ادخارات ذوي الدخول العالية وتتضاعف رساميلهم وثرواتهم ، بينما يحدث العكس لذوي الدخول الواطئة ، اذ تتضاءل ادخاراتهم وتزول بعد مدة ويعمل المضاعف عملا عكسيا على رساميلهم وثرواتهم وبالتبعية سيزدادون فقرا • وهكذا يعمل تفاوت ملكية رأس المال والثروة على تكوين المجتمع الطبقي • ويستفحل الامر في المجتمعات ذات الاقتصاد المتخلف ، فهي تجهل الطرق العلمية ذات الاثر المخفف للتفاوت الاقتصادي التي تتبعها المجتمعات ذات الاقتصاد المتقدم كمحاولة لتقليل التفاوت الاجتماعي •

واذا تطرقنا الى الخواص البيولوجية فانما نتطرق الى موضوع لا يزال مثارا للجدل والنقاش • فمن المفكرين من يعتقد أن الناس لا يولدون بقابليات متساوية ، وعلى هذا الاساس يؤمنون بالتفاوت العقلي والتفاوت في الانجازات والاختلاف في الدخول والتالي بتقسيم المجتمع الى طبقات متباينة • وهناك فئة أخرى من المفكرين ترى أن التفاوت في المواهب والصفات البيولوجية ليس بليغا بنسبة التفاوت الموجود في الدخول ، وان الناس بصورة عامة يولدون بمواهب وقابليات كامنة ، وان التفاوت الذي

الصراع هذه ترجع الى سبنسر وداروين ، وهي مبدأ طبيعي واجتماعي يثير التنافس والنشاط في المجتمع الواحد • وقد وجدت المحافل العلمية في نظرية داروين سلاحا ماضيا تجهز به على الرأسمالية ومجتمعها المتعفن • ولما جاءت الماركسية وجدت هي الاخرى من « تنازع البقاء وبقاء الاصلح » قاعدة قوية لا تني في نشر تعاليمها • كما ان الامبريالية الحديثة بوجه خاص اعتمدت على الداروينية العلمية لتخفي بواسطتها اغراضها الاستعمارية الدنيئة •

يحدث بينهم ليس وليد الطبيعة ، وانما يتولد بعد الولادة بفعل البيئة والتقاليد والثقافة والنشأة ... الخ من القوى المكتسبة[1] .

ولسنا نشك بعد هذا أن الصفات البيولوجية والفروق الطبيعية وحدها لا تفضي الى التقسيم الطبقي ما لم تتعهد لها ظروف وفرص وملابسات محيطية مختلفة ، وهنا يأتي دور تقسيم العمل وأثره في ايجاد المجتمع الطبقي .

لقد أوضحنا أن المواهب الطبيعية الموروثة لا تكفي لتباين الافراد ، فالتدريب والتعليم والتوجيه لهذه المواهب تسبب اختلافات في الاعمال والوظائف وبالاخير في الوضع الاجتماعي العام . مع ذلك فان العمل أو الوظيفة لا تخلق الطبقات الاجتماعية كأن نقول طبقة المعلمين وطبقة الاطباء وطبقة المحامين وطبقة المهندسين وطبقة التجار وطبقة الحائكين وطبقة البنائين ... الخ وهذا تقسيم وظيفي لا اجتماعي ، فالوظيفة لا تخلق الطبقة الاجتماعية ، لان الطبقة تأتي كنتيجة للحال الاقتصادي والمحيط والثقافة والفرص والعادات والتقاليد ... الخ وهذه الحدود ليست ثابتة ، بل تتعرض للتغير من جيل الى جيل ومن مرحلة اقتصادية معينة الى أخرى . ونذكر على سبيل المثال ما حدث في أوروبا بعد الانتقال من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي وما أحدثه ذلك الانتقال من تبديل في الحالة الاجتماعية وخلق نظام طبقي جديد يساير التغيير العظيم في الاقتصاد والمكاسب الاقتصادية الثورية . وأوربا اليوم ومجتمعاتها المتباينة تختلف عن أوروبا في القرن الثامن عشر . وسيحدث مثيل ما حدث في أوروبا في البلدان

---

(١) طبعا هنالك حالات شاذة للنبوغ والبلادة في بعض الافراد ، وهي لا تلعب دورا كبيرا في التفاوت الطبقي ، لانها حالات استثنائية اكثر منها قياسية . فالذكاء الطبيعي السائد هو المتوسط في كافة المجتمعات . وقد أصاب ديكارت كبد الحقيقة بقوله « ان العقل السليم هو الشيء الوحيد الذي أحكمت الطبيعة توزيعه اكثر من أي شيء اخر » .

المتخلفة اقتصاديا عندما ينتقل اقتصادها من الاقتصـــاد البدائي الزراعي الى الاقتصاد الصناعي المتطور ، فينمو الاقتصاد الوطني لكل منها وتسير الصناعة جنبا الى جنب مع الزراعة في تطوير المجتمع على أسس التفكـــير الحديث وحينئذ ستخلق علاقات اجتماعية جديدة مغايرة للعلاقات القديمة •

ومن ثم فان تكلمنا عن الملكية الخاصة ، فنحن بنفس الوقت نتكلم عن نظام الميراث وما يتبعه من تناقل الثروات من جيل الى جيل ومن استمرارية التفاوت الاقتصادى ومن بقاء نظام الطبقات كما هو عليه الان في المجتمعات الرأسمالية • ومن الاسس المهمة التي تستند عليها الاشتراكية في اصلاحها للمجتمع هو الغاء نظام الميراث المتفاعل مع نظام الملكية ونظام الزواج الذي بمقتضاه يبقى الفقير فقيرا والغني غنيا وينقسم الى طبقـــات متمايزة تتنافى والعدالة الاجتماعية والمثل الانسانية والقواعد الاخلاقية • ومن هنا تبـدأ شرور النظام الرأسمالي الطبقي القائم على أساس استغلال الانسان لاخيـه الانسان ، ولاجل المحافظة على هذا النظام المنقرض وضعت القوانين الاقتصادية والاجتماعية المناسبة المستندة تارة على التعاليم السماوية والمذاهب الدينية • ولما كانت هذه لا تقبل النقاش العلمي فان قبولها والاستكانـــة الى الارادة الالهية فيه صلاح للفرد وخير للمجتمع[1] وتارة على المذهب الطبيعي المبني على الانانية الفردية والمصلحة الشخصية وحب الذات والغريزة البشريـــة التي تسعى دوما للتفوق على الاخرين وتارة أخرى على الصفات البيولوجية ونظرية تفاوت المواهب والقابليات الطبيعية التي تولد مع الانسان الى آخر ما هنالك من النظريات والمذاهب والقوانين التي صيغت لتكون عقبات كؤود

---

(١) لم تكن الاشتراكية بجديدة على الاسلام • فقد جاء في القرآن الكريم « وان ليس للانسان الا ما سعى » وهذه قاعدة اشتراكية واضحـة وقد فسرها الاقتصاديون الاشتراكيون اخيرا بقولهم « من كل حسب طاقته الى كل حسب عمله » •

تعترض سبيل التطور وتؤخر انبثاق مرحلة تاريخية مهمة في الحياة الانسانية .

والتقسيم الطبقي بعد ذلك مرحلة تاريخية تلازم المجتمعات المختلفة في تطورها الطبيعي المحتوم كما هو الحال في الرأسمالية كنظام اقتصادي وكمرحلة تاريخية تسبق ظهور الاشتراكية . ولعل من المفيد ان نشير هنا ان نظام الرق الذي كان معروفا في فترة من فترات التاريخ القديم يعتبر مرحلة تطورية تقدمية في الحضارة الانسانية اذا قيس بحال الناس الذين كانوا يؤسرون في الحروب قبل تلك الفترة . فبعد أن كانوا يقتلون بعد الاسر أصبحوا يسترقون ، وكان الناس في تلك الاثناء يعتقدون انه بدون استرقاق لا يمكن أن يحدث أي تقدم حضاري ، لان تقسيم المجتمع الى سيد ورقيق هو بمثابة تقسيم العمل الاقتصادي . فالرقيق يعمل على صيانة الارض وفلاحتها ويقوم بالاعباء والمهام الشاقة الاخرى تاركا الاعمال الفكرية والانجازات العقلية الى سيده الذي يجب أن يتحرر من التفكير في الاعمال الشاقة والذي يجب أن يحصل على أكبر قسط من الراحة والرفاه وأوقات الفراغ . وهذا الحال كفيل ـ كما كانوا يرون ـ بالتقدم الحضاري المنشود ، وقد قبل الرقيق تلك الحال كشيء طبيعي ، لا لانهم رأوا في نظام الرق تنظيما اجتماعيا عادلا تبرره الطبيعة البشرية او انه نافع للسيد والعبد ، وانما وجدوا في تبعيتهم واسترقاقهم سلاما وضمانا لحياتهم . ولا غرو فان هذا التقسيم الطبقي في الحقيقة قد عاق نمو الحضارة ، اذ انه لم يكن تقسيما للعمل بالمعنى الاقتصادي المعروف اليوم ولم يساعد البتة على ظهور تقسيم العمل الاقتصادي ، بل بالعكس منع ظهوره وأخره لامد بعيد . والمعروف أن المجتمع الصناعي الحديث الذي من أهم مزاياه تقسيم العمل والاختصاص لم يكن ليظهر ويتطور الا بعد القضاء على نظام الرق واستبداله بحرية العمل والمساومة الجماعية للطبقة العمالية في الاقتصاد الرأسمالي القائم ـ مع الاسف ـ على الاستغلال الفظيع للطبقة العاملة ، وهو

مع ما فيه من المساوىء خير من اقتصاد الرق ، لا سيما وانه مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي • فالتفاوت الاجتماعي والانقسامات الطبقية التي تظهر عضوية الفرد والتفافه وتضامنه مع طبقة معينة في المجتمع تجمعها مصالح مشتركة خاصة وهذه المصالح بالذات ضرورة حتمية لتكوين النظام الطبقي الذي سيبرز فيه بعد حين الصراع الطبقي بمختلف اشكاله وتباين ألوانه في المجتمع الواحد الذي لا ينفع معه تساوم أو تفاهم أو تعاون بين المصالح المتضاربة للفئات الاجتماعية ، بل ستنبثق الحرب الطبقية بينها وستكون ايلولة ذلك القضاء على نظام الطبقات الجائر المعروف في الرأسمالية واستبداله بمجتمع لا يؤمن بالطبقية القائمة على اساس استغلال جهود انسان لصلحة انسان آخر •

تقليل تفاوت الدخول

« يجب ان يكون التوزيع العادل للاموال والحقوق الغرض الرئيسي لاولئك الذين يهيمنون على شؤون الناس . »
دى توكفيل

اذا سلمنا بالاصلاح التطوري وتقريب التفاوت الاقتصادي بين الطبقات المكونة للمجتمع بصورة تدريجية مع ابقاء المؤسسات الاجتماعية كما هي والحفاظ على التقاليد الموروثة واردنا في ذات الوقت ان ننشىء مجتمعا مرفها يؤمن بالقيم الاخلاقية والمثل العليا الانسانية فيرفع الغمة عن الطبقات الفقيرة ويعيد لها حقها في حياة انسانية شريفة فلابد من اعادة توزيع الثروات على ابناء المجتمع . ولما كانت فرضيتنا هنا هو التغيير التدريجي لا الفجائي في بناء مجتمع حديث حصين فان المهمة تقع على اشكال وانواع الضريبة ثم كيفية استيفائها وطرق الاستفادة من انفاقها بالدرجة الاولى وهذا هو دور الحكومة في سياستها المالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبالدرجة الثانية يبرر دور الافراد كأعضاء في اسرة المجتمع متعاونين ومدركين مسؤوليتهم في بناء المجتمع .

وسنبحث كلا الدورين على حدة :

دور الدولة :

ان افراد المجتمع ولا سيما الفقراء منهم بحاجة الى ان تتفهم الحكومة حالهم لكي تصدر القوانين والانظمة والتشريعات التي تحمى هؤلاء من تعسف واستغلال الطبقة ذات اليسار[1] لغرض توزيع الدخل القومي بين

(١) ان التفاوت كما يرى البعض يقعد بالكثيرين الذين لا يكافأون كما يجب وبمثل ما يؤدونه للمجتمع من خدمات واعمال جليلة فهؤلاء

الافراد بعدالة وانصاف فتقلل التفاوت في الدخول بواسطة سياستها المالية والضريبية فهي تأخذ من جماعة وتعطي الى جماعة اخرى ومعنى الاخذ والعطاء هنا هو فرض الضرائب المختلفة بحيث تسحب قسما من دخل الاغنياء لتجعله كنفقات عامة وتتحول هذه النفقات الى دخول نقدية او غير نقدية الى الطبقات ذات العوز وتنحصر مهمة الدولة في استيفاء الضريبة حسب قواعد واسس معلومة ثم انفاقها كما تقتضيه المصلحة العامة وتبعا للسياسة المالية والاقتصادية التي ترسمها الدولة لنفسها متوخية في كل ذلك تعديل توزيع الدخل القومي على افراد المجتمع ورفع الحيف عن الطبقات الفقيرة وبناء مجتمع قويم .

الضرائب واثرها في توزيع الدخل :

تعتبر الضرائب من اهم الوسائل التي تتخذها الدولة في سياستها المالية لاجل الحصول على المبالغ اللازمة لنفقات الدولة واذا لم تستحصل الضرائب فستزداد نفقات الدولة بينما لا تنقص في الوقت ذاته نفقات الافراد . فسياسة الحكومة المالية للنفقات العامة ترسم المستوى العام للضرائب التي يجب ان تجبى . ولا تعتبر الضرائب وسيلة لاستحصال المبالغ اللازمة لتسديد النفقات العامة وحسب وانما تستخدم كواسطة لغرض اعادة توزيع الدخل على الاشخاص في المجتمع بحيث ينتقل جزء من القوة الشرائية لدى الافراد الاغنياء الى الفقراء وبذلك يقل تفاوت الدخول .

القواعد في جباية الضرائب :

عند جباية الضريبة يجب مراعاة العدالة في توزيعها بين الافراد اي يجب ان يساهم كل فرد في المجتمع بالنسبة للدخل والمنافع والفوائد التي يحصل عليها من الدولة . والعدالة في الضريبة تعنى المساواة في التضحية

يشعرون بالغبن ويثير حفيظتهم الظلم والاجحاف الذي يلحقهم ثم تموت فيهم روح الجد والمثابرة والاخلاص في العمل وان الخوف كل الخوف هو ان ماتت هذه الروح لان في موتها تدهور المجتمع .

بين المكلفين بدفعها ؛ فكلما ازداد دخل الفرد وكثرت المنافع التي تؤول اليه من خدمات الدولة كلما وجب ازدياد عبء الضريبة عليه وهذا ما يطلق عليه المساهمة النسبية للافراد في الاعباء العامة .

وعليه فهناك قاعدتان للحصول على نظام ضريبي عادل هما :

١ ـ ان تجبى الضرائب بالنسبة للمنافع والفوائد التي يحصل عليها الافراد .

٢ ـ ان تجبى الضرائب بالنسبة لقابلية الدفع لدى الافراد .

فالقاعدة الاولى ليست عملية ولو انها تبدو معقولة وعادلة اذ كيف يمكن قياس المنفعة التي تعود على كل شخص من المجتمع من سفينة حربية مثلا ؟ او من هو الذي يحصل على اكبر الفوائد من نظام البلديات او نظام العدلية او المحافظة على الغابات الى ما هنالك من المنافع التي تعود على المجتمع كوحدة لا كأفراد منفصلين وهنا تحصل الصعوبة في معرفة من ينتفع بصورة اعظم وهناك مشاكل اساسية تجابه هذه القاعدة الضريبية .

لو نظرنا الى نظام التعليم في العراق الان نجد ان مجانية التعليم تسود كافة المدارس الحكومية لكافة ابناء الشعب . الان لو فرضنا جعل التعليم على اساس ضريبة المنفعة ويعنى ذلك ان الاسرة يجب ان تدفع ضريبة مدرسية معينة لكل فرد من الاسرة يذهب الى المدرسة وليس من ضير في ذلك بالنسبة الى الاسر الغنية ولكن ماذا سيحدث لاسرة فقيرة ولديها ستة ابناء في سن الدراسة فكيف لهذه الاسرة ان تدفع الضريبة المفروضة على هؤلاء ؟ ومن هنا نرى ان تطبيق هذا المبدأ على التعليم معناه حرمان عدد كبير من افراد المجتمع من التعليم ومعناه ايضا نهاية مبدأ المساواة في التعليم ومعناه ايضا بيع خدمات الدولة للافراد بصورة مباشرة واخيرا فان الغرض الاساسي من كلامنا هنا عن الضرائب وهو اعادة توزيع الدخول وتقريب الطبقات وازالة التفاوت الاقتصادي لا يمكن ان يحدث عند تطبيق القاعدة

الضريبية هذه .

واذا اردنا تحليل القاعدة الثانية في جباية الضرائب وذلك بالنسبة لقابلية الافراد على الدفع نقول انها تستهوى كثيرا من الناس ولكن يا ترى كيف تقاس مقدرة الافراد على الدفع ؟ ان المبدأ المعروف في هذا الخصوص هو اتخاذ الدخل النقدي الصافي السنوي كمقياس للمقدرة المالية . ولكن الا ترى ان الثروة او ربما الدخل الاجمالي تقدم مقياسا افضل . او ربما الاسلوب الاكثر واقعية هو انتزاع اكبر عدد من ريش الدجاجة بدون ايذائها او قتلها . حتى ولو تم الاتفاق على المبدأ الذي تقاس به المقدرة المالية للفرد ، وليكن مثلا الدخل الصافي فان المشكلة التي ستجابهنا بعد ذلك هو تقرير معدل الضريبة للافراد المختلفين . فمن الناس من يرى ان ذلك يكون نسبيا اي بنسبة واحدة من الدخل لكافة الاشخاص مثلا ١٪ فعندئذ تجبى (١٠) دنانير من دخل الشخص البالغ (١٠٠٠) دينارا و (١٠٠) دينارا على دخل مقداره (١٠٠٠٠) دينار ... الخ وهذا يعني الحصول على مبالغ اكبر من ذوي الدخول العالية عنه من ذوي الدخول الواطئة .

ولكن هذا المبدأ لا يرضى جماعة آخرين من الاقتصاديين الذين يرون ان معدل الضريبة يجب ان يكون تصاعديا اي يرتفع معدل الضريبة او نسبتها كلما ارتفع دخل الفرد . فمثلا ١٪ على من دخله (١٠٠) دينارا و ٣٪ على من دخله (١٠٠٠) دينارا و ٥٪ على من دخله (١٠٠٠٠) دينارا والى اخر ما هنالك من الدخول المتصاعدة . وحتى لو اتفق على مبدأ التصاعد في الضريبة فان المشكلة الثانية في هذا المجال هو الاتفاق على النسبة لكل دخل وهنا يسترشد بعض الكتاب في مبدأ القدرة على الدفع ولكن لم ينجحوا في ذلك لان المشكلة هنا هي مشكلة خلقية وادبية ويكون الامر في النهاية هو من الذي يجب ان يحصل على المقدار المعين من الدخل

القومي المحدود ؟ وهذا سؤال اساسي ثوري • ففي الحقل السياسي يقرر المقدار بالنسبة لقوة المجموعات المختلفة في المجتمع ومصالحها المتضاربة • فالغني لا يرى صلاحا في النسبة العالية التصاعدية والفقير يعارض بشدة زيادة الضرائب على دخله •

وتبرر الضريبة التصاعدية على اساس المساواة في التضحية وتأتي هنا اهمية المبدأ الاقتصادي المشهور المنفعة المتناقصة ، ويعني ان المنفعة النهائية تتناقص كلما ازدادت وحدات الدخل فالمائة دينار الاخيرة لدخل مقداره (١٠٠٠٠) دينار ليست بذات اهمية بالنسبة الى العشرة دنانير لدخل مقداره (١٠٠) دينارا فاذا فرضنا ان الضريبة التي تؤخذ على الدخل الاول هي (١٠٠) دينارا فالتضحية في هذا الحال بسيطة بالنسبة لضريبة عشرة دنانير على الدخل الثاني وعندئذ فلابد ان نفرض ضريبة اقل على دخل مائة دينار لتكون التضحية متساوية ، فلو اصبحت دينارا واحدا على دخل مائة دينار و ١٠٠ دينار على دخل (١٠٠٠٠) دينار لقلنا اننا اخذنا بمبدأ المساواة في التضحية •

ذلك هو المبدأ الذي قامت عليه الضريبة المتصاعدة كعلاج لتفاوت الدخول وهو خير ما توصل اليه في هذا الصدد •

انواع الضرائب

ضريبة الدخل :

يبدو ان هناك اتفاقا بين الاقتصاديين بان اهم ضريبة لعلاج التفاوت في الدخول هي ضريبة الدخل الشخصية• مع ذلك فهم لا يتفقون بشأن الحد الافضل لمعدل الضريبة هذه • ولكننا نستطيع القول بانها تجبى على اساس تصاعدي بالنسبة للدخول الفردية الصافية • ومن مزايا هذه الضريبة انها اقل الضرائب تأثيرا على حرية الاختيار في الاستهلاك والاستثمار والعمل ، اذ بعد ان تفرض الضريبة بنسبة معينة على الدخل الصافي وتكون النسبة

واحدة مهما كان مصدر ذلك الدخل يترك للفرد كجزء الباقي من الدخل يتصرف به كيفما يشاء وبدون تدخل حكومي ويؤخذ على ضريبة الدخل بصورة خاصة انها لا تشجع على العمل بل تقعد الانسان عن الكد ولا تبعث فيه النشاط ولا يصح تماما ان تؤخذ هذه حجة للتقليل من اهميتها في التأثير على تفاوت الدخول لان واقع الحال لا يثبت ذلك فان زيادة دخول الافراد من اعمالهم وارتفاع نسبة الضربة بعد ذلك ينطيهم عن مواصلة سعيهم وشاطهم في الاستثمار والانتاج •

وهناك كثيرون من وضعوا معادلات للضريبة النصاعدية آخذين بنظر الاعتبار انه كلما اشتد تفاوت الدخول كلما ارتفعت نسبة تصاعد الضريبة لكي لا تتسرب الدخول الى ايدى فئة قليلة وتتركز الرساميل لديها • والمعادلة التي سأنقلها هنا هي من وضع فوتهير الاقتصادي الفرنسي وفيها يحسب متوسط سعر الضريبة التصاعدية مع مدى التفاوت في الدخول :

نفرض أن س = القيمة التي يراد اخضاعها للضريبة •

ونفرض ان أ = المقدار المعفى من الضريبة •

ونفرض أن و = حصيلة الضريبة المفروضة •

ونفرض ان م = السعر الثابت على الجزء الخاضع للضريبة بعد خصم حد الاعفاء •

ونفرض أن ص = السعر المفروض بالنسبة لكل القيمة الخاضعة للضريبة •

ان حصيلة الضريبة على الجزء الخاضع للضريبة هي نتيجة ضرب السعر الثابت في القيمة التي يراد اخضاعها ناقصا المقدار المعفى • كما انها تساوي السعر العام لكل القيمة الخاضعة للضريبة مضروبا فيها :

اى ان و = م (س - أ)

و = س ص

$$\therefore \quad س ص = م (س - أ) .$$

$$\therefore \quad ص = م - \frac{م أ}{س}$$

وتفرض الضريبة على مجموع الدخل من المصادر المختلفة وتتصاعد بنسبة معينة حسب ارتفاع الدخل مراعين في ذلك الاعباء العائلية وقد دلل هيو دالتون على وجوب الاعفاء او التصاعد في هذه الضريبة بالنسبة لمجموع دخل افراد الاسرة مقسوما على عدد الافراد في تلك الاسرة آخذين بنظر الاعتبار اعمار الافراد فمن كان عمره اقل من ستة عشر سنة اعتبر نصف شخص ومن ثم نبدأ بتطبيق قاعدة حد الاعفاء واستخراج سعر الضريبة . ويلاحظ في سعر التصاعد للضرائب الحد الادنى لمعيشة الاسرة كما يلاحظ المقدار النسبي من الدخل المخصص للكماليات فيرتفع سعر التصاعد للضريبة كلما كبر حجم الدخل المخصص للسلع الكمالية حتى لا يقل سعر الضريبة هذا عن ٩٠٪ لبعض الدخول التي تخصص مقدارا كبيرا من دخلها للمواد الكمالية لاجل ان نصل الى العدالة التوزيعية للدخل القومي على الافراد في المجتمع .

ومن الضرائب التي تساعد على تقليل التفاوت الاقتصادي والتي اتبعتها كثير من الدول التي تحاول الوصول الى العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل هي ضريبة الارباح الاستثنائية التي تعفو جزءا معينا من الارباح من الضريبة وتفرض ضريبة على الجزء الاخر . ان هذه الارباح الاستثنائيـــة خلقت طبقة غنية في ظروف استثنائية وبوقت قصير وقد اثرت هـــذه الطبقة على حساب عدد كبير من افراد المجتمع ولما كانت هذه الارباح غير مكتسبـــة فلابد ان تفرض عليها ضريبة عالية لكي تمنع التفاوت الجائر في الدخول والاثراء الاستغلالي .

ضريبة رأس المال :

تعتبر هذه الضريبـــة من اعدل الضرائب في توزيع الدخل والثروة لانها تفرض على اصحاب الثروات وذوى الملكيات ولا يدفعها طبعا من لا يملك رأس مال او ثروة • وتكون الضريبة هذه على اساس متصاعـــد • ولكن هناك محذورا ان الضريبة على الملكية مثلا (ملكية الارض) تسبب اجحافا لملاك دون آخرين • فملاك الاراضي غير الجيدة او غير المستثمرة يصيبهم اجحاف من جراء دفعهم للضريبة بالنسبة الى ملاك الاراضي الجيدة والمستثمرة احسن استثمار • ولذا ارتؤي ان تفرض الضريبة على الناتج السنوي للارض • عندئذ ينتفي حدوث اي ظلم في جباية الضريبة • ولكن يرى مؤيدو ضريبة الثروة ان فرضها على الارض يدعو الى استحثاث عدد كبير من ملاك الاراضي لاستثمار اراضيهم والاستفادة القصوى من قابلياتها •

وهناك محذور آخر وهو ان ضريبة رأس المال ربما تقعد الكثيرين عن استثمار رؤوس اموالهم فيتسبب عن ذلك تردى في الانتاج ونقص في الدخل القومي او ربما تؤدى الى هجرة رؤوس الامـــوال الى الخـارج لاستثمارها في البلدان التى لا تعمل بهذه الضريبة وهنا يكمن خطر جسيم في تدهور موطن الثروات وانماء البلد الذى انتقلت اليه الثروة •

ان خير ضريبة هي التي لا يشعر من يدفعها بثقلها ولذلك وجب ان توزع هذه الضريبة على سنوات عديدة[٢] اما بشأن هجرة رؤوس الاموال

---

(٢) ان الشعور بثقل الضريبة سيء على الصعيدين القومي والدولي اذ ان الضرائب الثقيلة تخلق روح التذمر وصرخات الشكوى وربما تؤدي الى الاضطراب الداخلي وعدم الاستقرار • ويشبه الحال هذا ما يحدث على الصعيد الدولى فان من اسباب الحرب الثانية هو عظم الديون الحربية التي كان على المانيا ان تدفعها الى الحلفاء بعد اندحارها في الحرب الاولى وقـــد سببت هذه التعويضات التي اضطرت المانيا على دفعها الى تدهور الاقتصاد الالماني وتذمر الشعب بمختلف طبقاته فجر ذلك الى ان يأتي ادولف هتلر الى الحكم ويضرب تلك التعويضات عرض الحائط ويبدأ الاستعـــدادات للحرب الثانية •

فان الدولة الساهرة على مصالح البلد ملزمة ان تسن القوانين لمنع تسرب الثروة القومية الى الخارج وهى بذلك تحفظ الثروة في البلد اولا وتساعد على زيادة الانتاج وارتفاع الدخل القومي ثانيا •

اما بصدد هذه الضريبة في العراق فيحسن بالحكـــومة ان تفرض ضريبة عالية على رؤوس الاموال غير العاملة او المستثمرة في انتاج ليس ذا اهمية وهي بهذا تساعد على توجيه الانتاج الوجهة الصحيحة كما انها في الوقت نفسه تقوى خزانة الدولة بما تجبيه من ضرائب • والتوجيه هذا يشجع اصحاب الرساميل ان يشاركوا الدولة في مشروعاتها الاقتصاديـــة فيساهموا بنسبة معينة من الرساميل العاملة في الانتاج ولان الدولة تملك الوسائل والاسباب للانماء الاقتصادى والاعمار فانهـــا ولا شـك ستوجه الرساميل الاهلية الى الطريق الانتاجي المطلوب في التوسع والحصول على الارباح اللازمة •

وتدخل الملكية العقارية في نطاق الثروة وتعامل كما يعامل رأس المال ولان الملكية العقارية تدر دخلا صافيا على مالكها بدون عناء او تضحيـــة توازى الدخل الذى تأتى به فهى تعد من اشد العوامل اهمية في تفـــاوت الدخول[٣] ولابد ان تعامل الملكية العقارية معاملة الارض بالنسبة الى زيادة قيمتها فترتفع الضريبة بارتفاع قيمة العقار كما ترتفع ضريبة الارض بارتفاع قيمة الارض ايضا •

ان مثل هذه الضريبة يجب ان تكون عالية وتتصاعد بازدياد الملكيـة العقارية للافراد وفي هذا تخفيف لسوء التوزيع في الثروة القومية ورفاه

---

(٣) ولما لهذه الضريبة من اهمية فقد ارتأى بعض الكتاب ان يجعل لها بابا خاصا ولكننا اثرنا هنا ان ندمجها في بحث ضريبة رأس المال والثروة باعتبار ان الملكية العقارية هي رأس مال ثابت تدر دخلا مستديما •

للمجتمع، وانتفاع من الجهود البشرية والموارد الطبيعيةوتقريب بين الطبقات الاجتماعية .

الميراث :

كما يرث الانسان الخصائص البيولوجية من ابائه واجداده فكذلك يرث الثروة التى يخلفها له السلف . تلك هى النظرة الطبيعية على الاشياء وهناك بعض الاعتبارات التى بموجبها يبرر اصحابها مبدأ الميراث منها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها دينية ... الخ . ولم تسلم تلك الاعتبارات من تهجم وانتقاد وحتى من قبل كثير من مؤيدى الملكية الفردية الذين راوا في الميراث سببا غير عادل لخلق التفاوت الاقتصادى واستدامته . فاى حق للفرد ان يولد بمحض الصدفة من ابوين ثريين فلا ينتج ولا يخدم ولا يملك من الكفاءة والقابلية شيئا لان يتمتع بثروة موروثة سوى ان الظروف والصدف والشرائع خدمته وجعلت منه ثريا بدون كد أو نصب وهذا يشجع الوارث ليخلد الى الكسل والاتكال والانحلال الخلقى . وبينما يورث الموسر الغني ثروات وفرصا عظيمة لابنائه او ورثته يورث المعسر الفقيد عسرا وفقرا فتنشأ مميزات التفاوت في الدخول والطبقات الاجتماعية ويظل المجتمع في تأخر موروث لان المجتمع الطبقي من خواصه ان تخدم الطبقة العليا نفسها وتسخر الطبقات الدنيا الى خدمتها ايضا فما تنتجه الطبقة الموسرة او ما تقدمه للمجتمع ان قدمت ثروة فهو لخدمةاهدافها القريبة او البعيدة واذا حصلت الطبقات الدنيا على شيء مما تقدمه الطبقة العليا فما ذلك الا رغبة من الفئة الاخيرة ان تستمر في الحصول على اعظم الفوائد والمنافع ولاستدامة المجتمع الطبقي غير الدمقراطي ما وسعها ذلك .

هناك من يرى ان في الميراث محفزا للانتاج والادخار والاستثمار اذ ان الارث ـ كما يرى هؤلاء ـ يزيد من النشاط الاقتصادى للوارثين لان انتفاء الميراث يعنى تبسيط العزائم وفتور نشاط الانسان وتدهور الاقتصاد

الوطنى بعد ذلك • هذا صحيح الى حد ما اذا كان المجتمع يعيش تحت ظل نظام اقتصاد رأسمالى • مع ذلك فهناك من جهة ثانية من يقول ان النشاط الاقتصادى وتجميع الثروة كثيرا ما يأتى من اناس ليس لديهم وريث وذلك راجع الى الرغبة الاستمرارية في العمل ورفع الشأن وتخليد الاسم والرغبة في الحصول على مركز اجتماعي مرموق وهذا طبعا من صفات النظـــام الرأسمالي ايضا •

على كل حال ان الميراث ملازم لنظام الملكية الخاصة وفي هذه المرحلة من تطور المجتمع عندنا لابد من اقرار حق الارث فهو ولا شك في مجتمع كمجتمعنا ، وهو لا يزال رأسماليا ، يضيف للرفاهية الاقتصادية ولا ضير منه اذا ما سنت القوانين والتشريعات الضريبية الضرورية التي من اهدافهـــا استقطاع جزء كبير من التركات كسياسة مالية تساعد على تخفيف التفاوت في الدخول وتضييق الفوارق الطبقية وتجعل من الاقتصاد القومى اقتصادا قويا وطيدا مركزا وثابت الاركان لا سيما واننا قد عرفنا اهمية نظام الميراث في تقسيمه المجتمع الى طبقات جائرة وتركيز تفاوت الدخـــول والثروات والفرص • ولا يفوتنا ان نقول بهذه المناسبة ان الجهود المضنية التى تبذلها الطبقات الدنيا الفقيرة المختلفة في البلد الواحد هى التى يسرت الى الفئـة القليلة على انماء ثروتها وتجميع رأسمالها وهذا المال في الوقت ذاته جعل الاكثرية الغالبة تنحدر الى هوة سحيقة من الفقر • فالثراء الفاحش الذي تحصل عليه فئة معينة هو دين عليها نحو الغالبية الفقيرة العاملة في شـتى الحقول والكادحة لاجل ان تنعم القلة المرفهة • فما احـــرى الدولة ان تتدخل بالنيابة عن الطبقات الكادحة الفقيرة لتستقطع الدين الذى لها على تلك الطبقة الرأسمالية المدينة وذلك بتعديل الانظمة والقوانين التى مـن شأنها ان تخلق التفاوت وتأخذ الضرائب اللازمة فترفع من مدخولات الدولة وتقدمها كخدمات صحية وثقافية واقتصادية وما شاكل ذلك من الخدمات التى تقدمها الدولة الى ابناء الشعب وهذه السياسة ستزيل كثيرا من مساوىء

الطبقية وتعمل على تقريب الدخول بين الافراد وهذه من السياسات الاصلاحية السلمية التى اخذت بها كثير من الاقطار في العالم في العصر الحديث ؛ ومع ان هذه الطريقة في تخفيف التفاوت الاجتماعي بطيئة ولكنها مجدية في الامد الطويل واذا ما حل نظام التعاون ودولة الرفاهية بدلا من النظام الرأسمالى فستضيق الشقة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة مع احتفاظ ببعض الملكية الخاصة وفي هذا المجال سيكون عمل الافراد منسجما مع عمل الدولة يسيران في طريق واحد ويهدفان الى هدف واحد هو الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بصورة عامة • لان من شأن الدولة اليقظة الساهرة على المصلحة العامة ان تمارس واجبها الصحيح في تحقيق العدالة وازالة الاجحاف وجعل الفرص متساوية لكافة افراد المجتمع بدون تمييز او تحيز الى فئة معينة •

ضريبة التركات :

نادى بهذه الضريبة المحافظون والاشتراكيون على حد سواء مع فارق نسبة تدرجها والغرض منها ذوبان الثروات الطائلة وايلولتها الى الدولة لتفنى في خدمة الصالح العام فلولا الدولة ولولا الجماعة في الدولة لما استطاع ان يقتني ذوو الثروات ثرواتهم وعليه فمن الانصاف ومن المفيد ان يسهم هؤلاء بجزء من ثرواتهم للرفاه الاقتصادى والاجتماعى العام •

ومهما قيل عن مساوىء هذه الضريبة فان محاسنها في المساواة الاقتصادية وتخفيف التمايز الطبقى يحتمان الاخذ بها وسن القوانين الخاصة لها •

والمعروف ان هناك ثلاثة مبادىء تفرض بموجبها ضريبة التركات اولها ان تجبى الضريبة على مجموع ثروة المتوفى بنسبة تصاعدية كبيرة ؛ وثانيها ان تجبى بالنسبة لمجموع أنصبة الوارث بعد وفاة الموروث بنسبة تصاعدية عالية ايضا ؛ وثالثها ان تتدرج الضريبة بالنسبة لعلاقة الوارث

بالموروث فتفرض على الوارث الذي تربطه بالموروث علاقة الدرجة الاولى بنسبة اقل مما تفرض على الوارث الذى تربطه بالموروث علاقة الدرجة الثانية وهذا الاخير تفرض عليه بنسبة اقل من ذى علاقة الدرجة الثالثة وهلم جـرا •

يلاحظ ان المبدأ الثانى هو افضل المبـــادىء من حيث التخفيف في تفاوت الثروات واقربها الى العدالة ولتوضيح ذلك نفرض ان شخصا توفى تاركا ثلاثة اولاد وثروة تقدر بـ (٩٧٥٠) دينارا فتستقطع الدولة (٧٥٠) دينارا على شكل ضريبة التركات فيبقى (٩٠٠٠) دينارا تقسم على الاولاد الثلاثة فيصيب كلا منهم (٣٠٠٠) دينارا • ولو فرضنا ان احد الاولاد كان متزوجا وتوفى ابوا الزوجة وخلفا ثروة طائلة واوصيا قبل وفاتهمـــا ان يعطى لزوج ابنتهما بالاضافة الى حصة الابنة (الزوجة) من التركة مقدار (٧٠٠٠) دينـارا وباضافـة هـذا المبلـغ الى نصيبـه مـن والـــده اى (٧٠٠٠ + ٣٠٠٠ = ١٠٠٠٠ دينارا) تكون النتيجة ان هذا الولد قـــد نميز عن اخويه بمقدار من المال يبلغ (٧٠٠٠) دينارا • او ليس من العدل اذن ان تؤخذ الضريبة على مجموع الانصبة التى تؤول الى الوارثين وبنسبة تصاعدية ؟

ولئن وجدت الصعوبات في حساب ضريبة التركات وجبايتها وادارتها ففي المزايا التى تنجم عن اثرها الكبير في التقارب الطبقي ما يعوض او يفوق الجهد والعناء اللذين يبذلان في تحصيلها •

ويلى المبدأ الثانى في الاهمية المبدأ الاول لتخفيف التفاوت في الدخول هذا اذا تدرجت الضريبة في المبدأين على درجة واحدة •

اما المبدأ الثالث فتأتي اهميته بعد المبدأين الاول والثاني بالنسبة للاثر الذى يحدثه في عدالة توزيع الثروة •

يؤخذ على ضريبة التركات ـ مهما كان المبـــدأ المتبع في فرضها ـ

انهـا تثبط الهمم وتقعـد عن العمـل والاخـار لدرجـة ما ؛ ولاجل الا يكون اثر الضريبة شديدا في تثبيط الهمم والقعود عن العمل او ربما لمحو اثرها تماما جاء الاقتصادي الايطالى رينانو Rignano بمبدأ رابع جدير بالدرس والاتباع وقد اقترح الاستاذ رينانو في كتابه (الاصلاح الاجتماعى الاشتراكى لحق الميراث) ان تتدرج ضريبة الارث تبعا لعمر التركة او بعبارة اخرى تبعا للمرات التى تنتقل فيها التركة من يد الى اخرى ؛ اي كلما طال عمر الارث بانتقاله من يد الى اخرى كلما ارتفعت نسبة تصاعد الضريبة عليه ويعنى المبدأ بصورة مبسطة التمييز بين الثروة المكتسبة (بالعمل) وبين الثروة غير المكتسبة (الارث) للفرد • وتوضيحا لهذا المبدأ اورد رينانو مثلا اذ فرض ان ضريبة التركات يكون مقدارها الثلث (⅓) من اصل الثروة في المرحلة الانتقاليـة الاولى وثلثين (⅔) من اصل الثروة في مرحلتها الثانية الانتقالية وفي المرحلة الثالثة والاخـيرة الانتقالية يدفع ما تبقى من الثروة وهكذا نرى ان التركة الاصلية كلها قد انتهت الى الدولة بعد ثلاثة اجيال وقد القى على مثله هذا ضوءا فقال : لنفرض ان شخص (أ) لم يتملك بالميراث شيئا وقد حصل بكده وجده وادخـاره ثروة قيمتها (س) التي اوصى بها الى (ب) فستكون الضريبة عليها حينئـذ (⅓ س) اما الباقي ومقداره (⅔ س) فسيؤول الى (ب) وهذه هي مرحلـة الانتقال الاولى للثروة • ولنفرض بعد ذلك ان (ب) اضاف بعمله وجهده وادخاره على الارث ثروة جديدة هي (م) فيوصى بمجموع ثروتـه (⅔ س + م) بعد وفاته الى (حـ) فتكون الضريبة بسعر الثلثين (⅔) في المرحلة الانتقالية الثانية اى (⅔ س) الارث و(⅓) الثروة الجديدة المضافة اى (⅓ م) ويعنى هذا ان مجموع الضريبة في المرحلة الثانية ستصبح (⅔ س + ⅓ م) والباقي ومقـداره ⅔ س + ⅔ م) سـيكون نصيب (جـ) • الان نفرض ان (جـ) أضاف بعمله وادخاره ثروة جديدة هي (ك) فيكـون مجمـوع ثروتـه حينئـذ (⅔ س + ⅔ م + ك)

فان اوصى هذا بايلولة ثروته الى (د) فان سعر الضريبة في المرحلة الثالثة سيكون ما تبقى من الثروة الاصلية (٣/٤ س) • نجد من كل ذلك انالثروة سيكون ما تبقى من الثروة الاصلية (س) • نجد من كل ذلك ان الثروة الاصلية (س) التى خلفها (أ) ستنعدم في المرحلة الثالثة وتكون بجملتها قد آلت الى الدولة وبناء عليه لا يتسلم الوارث (د) من ثـــروة مورثه (حـ) سـوى (١/٤ م + ٢/٣ ك)[٣] •

وعلى هذا الشكل تنعدم الثروات الموروثة بعد انتقالها في ثلاث مراحل ولا يتبقى سوى الثروة المكتسبة بالكد والسعي والادخار •

ويعتقد رينانو ان نظريته في ضريبة التركات تقدم طريقة عملية لتأميم الرساميل الخاصة بنفس الوقت الذي تشجع الافراد ولا تقعدهم لبـــذل الجهود المضنية والعمل المتواصل والسعي للادخار وذلك لان تركة الاب ستؤخذ عليها ضريبة بنسبة اعلى من الثروة التي يقتنيها الابن من عملـــه والتي ستؤول الى الحفيد ، مع العلم ان الدولة ستحصل على دخل قومي عن طريق هذا النظام الضرائبي للتركات وسيحدث هذا النوع من التصاعـــد اثرا بالغا لتخفيف تفاوت الدخول وتقريب مستويات العيش •

هناك صعوبة تعترض تطبيق هذا المبدأ الضريبي الا وهو التمييز بعد وفاة الشخص بين ثروته المكتسبة وثروته الموروثة لاحتساب المقدار الواجب استقطاعه من كل جزء • هذا الامر ولا شك يسبب ارهاقا لموظفي الضرائب لامساك سجلات منظمة للمعرفة والتأكد من ايلولة كافة الثروات لكافـــة الافراد في المجتمع •

ولا يخفى علينا اثر نظرية رينانو في الضريبة على الادخار اذ بينما

---

(٣) هيو دالتون H. Dalton
Some aspects of the Inequality of Incomes in Modern Communities (pp. 316 — 325)

نرفع المنفعة الحدية للادخارات المكتسبة الخاصة فانها تخفض المنفعة الحدية للادخارات الموروثة الخاصة من الاجيال السابقة ، لان المنفعة الحديـــة للنوعين من الادخارات تعتمد لدرجة كبيرة على مدى رغبة الاشخـــاص لتوريث تلك الادخارات الى ابنائهم •

ولو امعنا النظر في مبدأ رينانو (المبدأ الرابع) لضريبـــة التركات وقارناه بالمبدأ الثاني الذي مر معنا ـ احتساب الضريبة بعد وفـاة الموروث وايلولتها الى الوارث ـ بالنسبة الى مدى تأثيرهما على تفاوت الدخول لاتضح لنا ان المبدأ الثاني له اثر اعظم على تخفيف التفاوت من المبدأ الرابع (مبدأ رينانو) ولكن المحذور فيه هو انه ربما ثبط عزيمة الافراد للعمل من اجل اكتساب الثروة والادخار بيد اننا نجد في تطبيق مبدأ رينانو باعثا للعمـل المتواصل والرغبة الملحة في الادخار وفي الحصول على الثروة وهو بعد هذا ذو اثر عظيم في تقليل التفاوت الاجتماعي •

ونحن لا نجد ضيرا من تطبيق المبدأين بصورة متكافئة ومتكاملة طمعا في ايجاد مبدأ صحيح وطريق صائب لنظام ضرائب التركات •

وقبل ان نأتي على نهاية الكلام عن ضريبة الارث لابد لنا من مقارنتها مع ضريبة الدخل بالنسبة للوارثين • تفضل ضريبة التركات على ضريبـة الدخل لان الوارث عادة يصيبه الملل من العمل وتهبط عزيمته في الكـــد وبذل الجهد لما يأمله من نصيب في الارث بل الانكى من هذا ان الوارث ذاك ستغريه الثروة الواسعة غير المكتسبة من الميراث لان يبذخ وينغمس في اللذائذ التي تبعث على الصرف الكثير دون جدوى او انتاج بل قد تغمره الديون ، كل ذلك بسبب ما يتوقعه من الثروة التي سيرثها وكلما ازدادت الثروة الموروثة كلما دب الكسل والخمول والفساد في الابناء والوارثين • وعليه فان الضريبة الثقيلة على الميراث هي افضل للمجتمع وانتاجه القومي من ضريبة الدخل •

ضريبة الهبات والوصايا :

لا يخلو نظام ضرائب التركات من مساوىء فقد يتهرب المورثون من ضريبة التركات ويلجأون الى الهبات وهم احياء او يوصون بها الى من يرغبون بعد الوفاة من غير ورثتهم الشرعيين • وغير خاف ان الحصول على المال عن هذا الطريق لا يختلف شيئا عن حصوله بطريق الميراث • وحتى لا يشجع مثل هذا الاجراء في التهرب من ضريبة التركات يجب فرض ضرائب مماثلة لضريبة الارث على الهبات والوصايا • ولا بأس من استثناء ما يوهب او يوصى به الى المؤسسات الخيرية والخدمات الاجتماعية العامة ودور العلم والفقراء والمحتاجين مع مراعاة ان لا تكون هذه الهبات او الوصايا الى جماعات مما تشجعها على الاحجام عن العمل والانجراف في مهاوي الكسل والتسكع •

وفي الاخير لابد ان تخضع كافة الهدايا او المهايا او الوصايا او غيرها من الاموال التي تأتي اصحابها عن طريق سهل او عن الصدفة وبدون عمل او جهد يبذل الى الضريبة والضريبة الثقيلة منها •

هكذا يقضى على التهرب من دفع ضريبة الارث وهكذا تحدد الثروات الاتية في ظرف استثنائي وبلا سعي او عمل وبالنتيجة تستفيد الدولة من الضرائب المجباة وينتفع المجتمع من تقليص الفجوة المتباعدة بين الطبقات •

الضرائب غير المباشرة والتفاوت في الدخول :

بينا باختصار اثر الضرائب المباشرة على توزيع الدخل والان لابد لنا من كلمة عاجلة عن الاثار التي تخلفها الضرائب غير المباشرة على التفاوت الاجتماعي بين الافراد في المجتمع • ولاجل ان نعرف ما هي الضرائب غير المباشرة فاننا سنبين الفرق بينها وبين الضرائب المباشرة • فالضرائب المباشرة كما اوردناه بتسلسل اهميتها في الصفحات السابقة تعنى الضرائب التي تفرض على الشخص وتدفع من قبله مباشرة • بينما الضرائب غير المباشرة

فهي تلك التي تفرض على شخص وتدفع كلها او بعضها من قبل شخص آخر اي ان عبء هذه الضريبة الاخيرة قابل للنقل الى جماعة اخرى غير الجماعة التي سبق وان فرضت عليها والعكس للضريبة المباشرة التي لا يمكن نقل عبئها الى غير الشخص الذي فرضت عليه • ويمثل للضرائب غير المباشرة بالضرائب الكمركية ، وضرائب البيع ، وضريبة المكس ، ورسوم الطوابع ، وضرائب الانتاج ••• الخ التي ينتقل عبئها الى المستهلك، وانرها لذلك معكوس من حيث التصاعد واثرها الاجتماعي غير عادل فهي بدلا من ان تقلل من التفاوت في الدخول تزيده سوءا • مع العلم ان فرض ضريبة عالية على بيع او انتاج او استيراد بعض السلع الترفيهية والمشروبات الكحولية وغيرها التي لا تهم الا الطبقة الغنية والتي يستوجب على الدولة تقييد استهلاكها وتحديد استيرادها فهذا الاجراء لا يتنافى والعدالة الضرائبية بل بالعكس يساعد على اعادة توزيع الدخل لان عبء الضريبة غير المباشرة في هذه الحال سيقع على المستهلكين الاثرياء وهذا يحقق الغرض المنشود • كما يحسن اعفاء او تخفيض الضرائب والرسوم على المواد الضرورية كالاغذية والملابس وغيرها مما يهم الطبقات الفقيرة رخصها •

وعليه فيجب زيادة تصاعد الضريبة غير المباشرة كلما ارتفعت درجة كمالية السلع وترفيتها • كما يجب تخفيظها كلما اشتدت ضرورة السلع وزاد استهلاك الطبقات الفقيرة لها •

ومن العيوب الظاهرة في قوانين الضرائب في العهد المباد هو عدم مراعاتها التصاعد الصحيح في فرض الضريبة غير المباشرة واتخاذها كعلاج لتفاوت الدخول بل على العكس من ذلك فقد كان اثرها سيئا وتصاعدها معكوسا وقد عانت منها الاغلبية الشعبية الفقيرة الكثير من العنت والظلم في حين استفادت منها الفئات الغنية •

ان من شروط الضريبة الصحيحة ان يراعى في فرضها العدالة

الاجتماعية وان لا تكون مجحفة بحق طبقة دون الاخرى بل ان يسهم بها الجميع بصورة عادلة • وعلى ذلك فالضريبة غير المباشـــرة يجب ان تكون مرتفعة على ذوي الدخول العالية لان زيادة دخول هؤلاء تقلل من نسبة انفاقهم على السلع الضرورية وتزيد في نسبة انفاقهم على السلع الكماليـة او الترفيهية وتساعدهم على البذخ والاسراف[٤] بينما لا تجد الطبقـات الفقيرة وهي التي تشكل الاكثرية الساحقة في المجتمع امكانية الحصول على اشد السلع الاستهلاكية ضرورة لحفظ مستوى معيشي شريف لها •

يتضح مما سبق ان عدالة الضرائب المباشرة وتصاعدها بشكل صحيح بحيث يكون عبئها الاكبر على الطبقات الغنية وتخف وطأتها على الطبقـات الفقيرة مما يساعد على توزيع الدخل توزيعا اكثر عدالة وابقى على المؤسسات الاجتماعية والروح المعنوية للمجتمع •

وبالاضافة الى ما تقدم من المنافع الاجتماعية في توزيع الدخل توزيعا عادلا على افراد المجتمع فان بعض الضرائب غير المباشرة ومن اهمها الضرائب الكمركية تساعد على الاقتصاد بموارد البلاد وزيادة الانتاج القـــومي لان تنظيم تصاعد هذه الضرائب يشجع الاستغناء عن كثير من السلع الاجنبيـة ويشجع الانتاج الوطني ويزيد في رؤوس الاموال الوطنية ويحفظ الثروة القومية في داخل البلاد ويزيد في دخول الطبقات الفقيرة ويؤدي اخيرا الى الاقلال من التفاوت في الدخول بين طبقات المجتمع •

وما من شك فان السياسة الضريبية لحكومة الجمهورية العراقيـــة قد ادخلت تحسينات مهمة في نظام الضرائب فصدر قانـــون الضـــرائب الجديد الذي زادت فيه نسبة التصاعد في الضرائب المختلفة ولكن لا يزال هناك مجال لتحسينه بشكل احسن واعم •

---

(٤) على اساس انه كلما ارتفعت الدخول كلما نقصت المنفعة الحدية لها فالضريبة التصاعدية هي في الحقيقة اقتطاع الوحدات الحدية من الدخل•

فمثلا يتوجب زيادة الضرائب الكمركية على المشروبات الروحية لان هذه المشروبات تقتصر في استهلاكها ـ في اكثر الاحوال ـ على الطبقات الغنية ومثل هذا يمكن ان يقال عن السكاير الاجنبية والاحذية الاجنبية والاقمشة الاجنبية والكثير من ادوات الزينة والسلع الترفيهية الكمالية وغيرها .

ومع ان ايرادات الضرائب قد ازدادت بعد الثورة وستزداد اكثر بتخمينات الميزانية الجديدة الا انها يجب ان تزداد اكثر ايضا ولا سيما ضرائب الدخل والارباح والضرائب غير المباشرة بحيث يكون عبئها اكبر على الطبقات الغنية واقل ما يمكن على الطبقات الفقيرة .

ما هي ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟
دور الدولـة
اثر النفقات العامة في علاج التفاوت

هذا الفصل هو عبارة عن تتمة للفصل السابق فان الضرائب المختلفة التي تجبيها الدولة من الافراد والمؤسسات الاقتصادية ... الخ ، والتي هي بحد ذاتها تؤثر تأثيرا كبيرا في تخفيف التفاوت الاجتماعي ـ ستعـــود الى المجتمع عن طريق الانفاقات العامة فكلما كانت الضرائب شديدة التصاعـد كلما ازدادت مدخولات الدولة وكلما توسع الانفاق العام وتركز بصورة خاصة على الطبقات الفقيرة ولمنفعة ذوي الدخول الضئيلة وعندئذ يقـــل التفاوت اذا ما اتبعت سياسات اقتصادية ومالية صحيحة من شأنها ان تراعي هذا الهدف . ونحن لا نعدو الحقيقة السافرة بان غرض المالية العامة يتلخص في استقطاع جزء من الدخول العالية الصافية على شكل ضرائب ونقلهـــا ـ بطريق الانفاق العام ـ الى الفقراء وذوي الدخول الضئيلة . ويتحتم على الدولة كما قلت ان تتنبه في سياستها الانفاقية بحيث لا تعود النفقات ثانية الى ذوي الدخول العالية الذين استقطعت الضرائب منهم فتتركز الثروات مرة اخرى في ايدي اولئك النفر المسيطر على الثروة القومية .

وسأحاول في هذا الفصل ان ارسم الاسس والقواعد العملية الصحيحة التي يمكن ان تسترشد بها الدولة في سياستها الانفاقية العامة بحيث توزع النفقات العامة بنسبة اكبر على ذوي الدخول الضئيلة منها على اصحـــاب الدخول العالية فترفع من مستوى المعيشة للطبقة الفقيرة وتزيد في رفاهيتها .

١ ـ اذا سلمنا بصحة المبدأ الاشتراكي انه اذا كان الواجب على ان اعمل

فسوف لا يبقى عاطل واذا كنت فقيرا فسوف لا يكون هناك غني فاننا سنكون امام الواقع المحتوم والضرورة اللازمة وهو ان الدولة مدعوة ان تهيء الاعمال لكافة القادرين على العمل من ابناء المجتمع ليكونوا بناة المجتمع المرفه •

٢ ـ تقدم الدولة الخدمات المجانية في حقول التعليم والصحة والمؤسسات الاجتماعية العامة وتأسيس الملاجيء ودور العجزة ودور الحضانة والمصحات وانشاء الحدائق والمكتبات والمتاحف ودور اللهو وتيسرها بصورة خاصة لذوي الدخول الضئيلة •

٣ ـ لما كانت الدولة طرفا في الانتاج القومي فهي والحال كذلك تقوم باستغلال المشاريع الانتاجية التي تقدم الخدمات الاجتماعية العامة •

٤ ـ ووفقا لمنهاج المنح والمهايا الذى تتبناه الدولة لتدفع منح ومكافآت للفقراء والمعوزين ليكسبوا دخولا فيتحسن مستوى معيشتهم ويساعد على زيادة انتاجهم •

٥ ـ الترفيه عن الفقراء بتجهيزهم ببطاقات لابتياع السلع والخدمات باسعار مخفضة خاصة وابداء كافة التسهيلات في دور اللهو والتمثيل والسينما ••• الخ ومنحهم امتيازات السفر والترحال والاستمتاع بمباهج الحياة •

٦ ـ تعطى علاوات للموظفين بنسب مختلفة وبما يتفق ومستوى العيش بحيث تزداد الرفاهية الاقتصادية لكافة افراد المجتمع ولا سيما ذوي الدخول الضئيلة والمحدودة •

٧ ـ تحدد اجور العمال ويوضع حد ادنى لها بحيث يتيسر عيشا مريحا لكافة الطبقات العمالية فتحصل على حقها غير المبتور في العملية الانتاجية •

٨ - توضع قواعد سليمة وعادلة تناط على ضوئها الوظائف الحكومية بالنسبة للمؤهلات والقابليات والكفاءات يراعى فيها المساواة امام القانون ولا ينظر الى الاعتبارات الاخرى كالوساطة والمحسوبية والقرابة .

٩ - يعتبر التعليم والتدريب اساسا مهما في التفاوت الاقتصادي وعليه لابد من تهيئة الفرص المتساوية امام المواطنين للاستفادة من قابلياتهم واظهار نبوغهم ويجب ان تفتح معاهد العلم لكافة الطبقات الاجتماعية بدون تمييز وبلا ابتسار لحقوق البعض .

١٠- من مساويء التفاوت الاقتصادي التفاوت في ميزان العدالة فالغني يستطيع ان يحق الفقير ظلما لمقدرته على استئجار احسن المحامين ووكلاء الدفاع بينما يعجز الفقير عن دفع اوطأ الاجور لنفس الغرض ورفعا لهذا الحيف الذي يلحق بالطبقات الفقيرة يحسن بالدولة تيسير المحامين للدفاع عن ذوي الدخول الواطئة وتتولى الدولة مكافأة اولئك المحامين .

١١- لا يعيش الناس على كثرة المعدات الحربية وقوتها وشدة تدميرها فالانفاق على مثل تلك الامور يعد ضياعا للثروة القومية وخفضا للمستوى الاقتصادي في البلد فعلى الدولة ان توجه استثماراتها الى ما يساعد على زيادة القوة الشرائية للافراد وانتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية وانشاء المساكن للذين لا يملكون بيوتا وتوزيعها عليهم بكلفتها وردم المستنقعات وجعلها حدائق ومنتزهات ، او مزارع ... الخ ، وتسهم بالاعمال الانتاجية وتضيف الى الناتج القومي فمثل تلك الامور تسهم مباشرة في زيادة الرفاه الاقتصادي العام .

١٢- تحيا الامم وتستمر في التطور بما تقدمه من علماء ومفكرين ومثقفين فالدولة هنا لابد وان تعير هذه الناحية الاهمية القصوى فتؤسس

المختبرات ومجالس للبحث العلمي ومعاهد للتدريب العلمي العملي وتوجيه النشىء الوجهة العلمية الصحيحة •

١٣ـ كما يؤخذ على الضرائب العالية بأنها تثبط الهمم وتعيق النشـــاط الاقتصادي والاستثماري للافراد كما سبق وان اوضحنـــا ذلك في الفصل السابق فان النياشين واضفاء الاســـماء على من يتبرعون من ثرواتهم اسهاما منهم في الخدمات الاجتماعية يشجع عددا كبيرا من هؤلاء الى القيام بمثل تلك الاعمال الصالحة وهم علاوة على ما يقدمونه الى مجتمعهم من خدمات جلى يخلدون اسماءهم في سجل تاريخ ذلك المجتمع •

١٤ـ ان الاقتصاد في الموارد يعنى التنظيم في الانتاج الزراعي والصناعي والوصول به الى الحد الانتاجي الافضل الذى يتطلبه الرفاه الاقتصادى للمجتمع • وعملا بهذا المبدأ الرئيسي يقتضي ان توجه الدولـــة عنايتها لاختيار افضل السبل في الانفاقات الانتاجية ومعنى ذلك ان تدعم صرح الاقتصاد القومي بتركيز نشاطها الاقتصـــادي على انتـــاج الضروريات سواء كان ذلك في القطاع الحكومي او القطاع الاهلي بحيث تزداد القوة الشرائية للطبقات الفقيرة وتخفض القوة الشرائية للطبقات الغنية على المواد الكمالية ووسائل الترف ومن هذا ما يكفل التقريب بين المنافع النهائية لدخول الفقراء والاغنياء الى حد ما •

١٥ـ ان فرض الضرائب العالية على مواد الترف والسلع الكمالية او تشريع قوانين لتقليل او منع استيرادها ينطوى على حماية الفقـــراء وذوي الدخول الضئيلة التي لا تكاد تكفيهم دخولهم للمواد الضرورية • وعلى العكس بالنسبة للضروريات فعلى الدولة ان تيسرها وتحـاول تخفيض اسعارها ولو ادى ذلك بالحكومة ان تتحمل جزءا من ثمن تلك السلع الضرورية •

١٦- من الاسباب التي تساعد على تفاوت الدخول هو تفـــاوت الحالـــة الصحية لدى الافراد وكلنا يعلم تمام العلم ما يعانيه الشعب العراقي من الامراض الكثيرة المزمنة والمهيضة للجسم والنشاط عموما ولا اغالي اذا قلت ان العراق مختبر لكافة الامراض في العـــالم او على الاقل في منطقة الشرق الاوسط وان اقل ما يمكن ان تعمله الدولـة في هذا الصدد هو فتح عيادات بعد الظهر لبعض الاطباء ليتولوا تطبيب ومعالجة المرضى الفقراء والعاجزين عن دفع اجور الاطباء الخصوصيين او اثمان الدواء اللازم وتتولى الدولة مكافأة هؤلاء الاطباء وتجهزهم بالادوية الضرورية .

دور الافراد

اوجزنا دور الدولة في علاج التفاوت في الدخول وسنأتي هنا سراعا على دور افراد المجتمع في هذا السبيل ودورهم لا يقل شأنا عن الدور الفعال الذي تقوم به الدولة ولان الحكومة هي الهيئة التي اخذت على عاتقهـــا السهر على المصلحة العامة للمجتمع فلابد للشعب الواعي المدرك لواجباتـه وحقوقه ومسؤولياته ان يتعاون مع الحكومة التي تستند عليه في تنفيـــذ وتسيير سياستها في مختلف المجالات فلو ادى كل فرد من المجتمع واجبه نحو الحكومة ونحو المجتمع وسارت الدولة على سياسة بناءة تتوخى العدالة الاجتماعية والتقارب الطبقي لانتظم المجتمع وبلغ من التقدم والرقي شأوا بعيدا . وما زلنا قد جئنا على دور الدولة في علاجها للتفـاوت الاجتماعي فيجدر بنا ان نجيء الان على ما يمكن ان يقدمه افراد المجتمع في هـــذا الصدد :

١ - ان جباية بعض الضرائب تشكل معضلة صعبة الحل ما لم يتعـــاون باخلاص ونزاهة موظفو المالية المسؤولون والافراد الذين تفـــرض

عليهم الضريبة وهذا امر بالغ الاهمية فليس العبرة في التشريعات والقوانين الخاصة بالضريبة وانما بطرق تنفيذها وصور جبايتها وضعف او شدة مراقبتها •

٢ ـ يمتاز المجتمع الواعي في مساهمة فئاته الغنية من تلقاء انفسهم في ادخال بعض التحسينات وعمل بعض الاجراءات المنشئة لخير المجتمع كتأسيس جمعيات خيرية والمساهمة في التبرعات في اوقات النكبات والنائبات التي قد تحل في المجتمع وكذلك في تقديمهم الهبات والوصايا للمشروعات الخيرية ، وان يساهموا في الاستثمارات لزيادة الانتاج القومي الذي سيساعد على رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع •

٣ ـ يتحتم على ارباب الصناعات والمشاريع الاقتصادية ان يهتموا في حالة العمال من رفع لاجورهم وسن للتشريعات الضرورية لضمانهم اجتماعيا وبيع ارباب الاعمال منتجات مشاريعهم بصورة مخفضة للعمال في المشروع • كما لا يخفى ان توجيه ارباب المشاريع الاقتصادية استثماراتهم الى الصناعات الضرورية والانتاج الذي يبد الطبقات الفقيرة ويوفر لها السلع الاستهلاكية اللازمة بدلا من توجيهها نحو الصناعات الكمالية ، التي لا تخدم الا فئة صغيرة من المجتمع امر لابد منه لخدمة المجتمع •

٤ ـ وكما أن هناك واجبات تؤديها الفئات الغنية الى الطبقات الفقيرة والمجتمع عموما فهناك واجبات الفقراء تجاه انفسهم من تنظيم لمصروفاتهم وتكوينهم جمعيات تعاونية للاستهلاك والانتاج وتشكيلهم نقابات تحرسهم وتدافع عن حقوقهم والمطالبة برفع حالهم وتقريبه من الطبقات الاخرى المكونة للمجتمع •

٥ ـ التزاوج بين الطبقات عامل لتخفيف التفاوت الاجتماعي فلا يجب ان تكون الثروة لجماعة والفقر لجماعة اخرى عائقا في ترابطهما برباط

الزواج اذا ما توفرت الامور الاخرى الواجبة لزواج ناجح ولا ضير في ان تتدخل الدولة لاصدار القوانين بذلك تشجيعا لهذا الامر وحينئذ ستنتقل الثروة من جماعة الى اخرى وهكذا يحدث التقارب بين الدخول بدون عوامل محيطية قسرية .

٦ - الشعور الوطني هو الايمان بقوة الشعب والثقة بامكانياته والتفاني في خدمته والتضحية في اعلاء شأنه . وان تقدم المجتمع ورفاهيته يتطلبان رفع المستوى الاجتماعي بدفع الانتاج القومي الى اعلى درجاته ولما كان هذا يدعو الى تفجير القوى الانتاجية الكامنة وتوفر السوق المحلية لاستيعاب ما ينتجه البلد ، وهذا بدوره يتطلب ان يسلك الافراد في استلاكهم سلوكا وطنيا حيا للتعاون على عدم تشجيع المنتجات الاجنبية ما استطاعوا الى ذلك سبيلا وتشجيع الصناعات الوطنية وتقوية الانتاج المحلي لتنتشر الصناعات ويرتفع استخدام الايدي العاملة وتزداد اجورها وترتفع قوتها الشرائية ويتلطف الجو الاجتماعي وتتقارب الطبقات الاجتماعية . لقد عرف الاستعمار كيف يشق طريقه الى البلدان المتأخرة المستضعفة باستيلائه على اقتصادياتها وقتله كل حركة وطنية للتصنيع ثم بتدليله الفئات الحاكمة والغنية لاغراق الاسواق بالكماليات والمواد الترفية التي تستنزف جزءا لا يستهان به من الدخل القومي فضلا عما يسببه من تدهور للانتاج واتساع للشقة بين الطبقات في المجتمع والتفاوت في دخولها . اما والحال كذلك فانه يجدر بالمجموعات الغنية بصورة خاصة ان تسند الاقتصاد الوطني وتنبذ كل ما من شأنه ان يعيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي .

٧ - انصاف الطبقات الفقيرة وجعلها تشعر عضوا لا غنى عنه في المجتمع بتسيس بنوك اهلية لاقراض الافراد المحتاجين على غرار البنوك

التعاونية في اقراضها الجمعيات التعاونية على ان يؤخذ فائدة تقل كثيرا عن تلك في البنوك الاخرى •

٨ ـ كثيرا ما نرى بعض الاغنياء يبذرون المال هنا وهناك فمنهم من يشتري في بعض الاحايين ما لا يحتاج اليه كالسيارات المتعددة والراديوات المختلفة الاشكال والحجوم وادوات الزينة والرياش والاثاث الفائضة عن الحاجة ، افما كان الاجدر بهؤلاء ان يساهموا مثلا في ارسال البعوث العلمية للطلبة النابهين الذين يستحقون اكمال تحصيلهم العالي في الجامعات الاجنبية وبعملهم هذا سيؤدون خدمة جليلة لابناء جلدتهم ويساعدون على رفع المستوى العلمي والاجتماعي للبلاد •

الاشتراكية ومشكلة التفاوت الاقتصادي

لقد شغلت مشكلة التفاوت في الدخـــل بال الكثير من المفكرين من فلاسفة واقتصاديين وسياسيين وعلماء وغيرهم ممن تمسهم المشكلة من بعيد او قريب عبر التاريخ الطويل للمجتمعات البشرية مما حدا باولئك المفكرين لوضع ـ كل حسب تفكيره وظروفه وبيئته وثقافته ـ مخططا لعلاج التفاوت الاجتماعي الجائر فكان ان ولدت الاشتراكية منذ اقدم العصور وعاشت مع الانسان في مختلف مراحل تطوره • والنظـــرة الى معنى الاشتراكي او الاشتراكية تعـددت وتنوعت بحيث لم يعد هناك تعريف متفق عليه بهـذا الشأن حتى بين الاشتراكيين انفسهم • مع ذلك فقد يكون هناك اتفـــاق بصورة عامة على ان الاساس في الاشتراكية هو باختصار نزع الملكية الخاصة للثروة جزءا او كلا وتحويلها الى الدولة •

والحقيقة ان تاريخ الانسان قديما وحديثا ملىء بالتفكـــير والقصص الاشتراكي ، فافلاطون مثلا رسم مخططا لاشتراكيته في « الجمهورية »[1] ونادى ـ بالاضافة الى الاشياء الاخرى ـ لا شيوعيـــة الثروة وحسب بل وحتى شيوعية الاسرة •

---

(١) تعد (جمهورية افلاطون) اول بحث منظم في الاشتراكية ولو ان نوع اشتراكيته كانت تستند على قواعد الاخلاق والسياسة والفلسفة والاجتماع اكثر من استنادها على المباديء الاقتصادية التي ظهرت بعـدئذ في كتابات رود برتس Rodbertus ولاســـال Lassalle • ومما هو جدير بالذكر ان شيوعية افلاطون ليست بذات اهمية عملية لانها اقرب الى الخيال منها الى الواقع كتلك الاشتراكية التي جاءت في كتاب اليوتوبيـــا Utopia لتوماس مور عام ١٥١٥ الذي هو الاخر يعتبر من الاشتراكيين المثاليين والذي اراد من كتابه اليوتوبيا نقد مجتمعه الطبقي بسخرية لاذعة بحيث تستهوى القاريء الذي عاصره وكذلك القاريء المعاصر • ليس هذا وحسب بل رسم منهاجا للاصلاح الاجتماعي بحيث يسري مفعوله في الحقلين الزراعي والصناعي معتمدا في ذلك كله على الفلسفة الخيالية والعقل •

وتعالت الصيحات منادية بمحو الطبقية واشاعة المساواة الاقتصادية في توزيع الدخل والثروة ولذا فالمنادون جميعا اشتركوا في المبدأ الاساسي للاشتراكية ولو انهم تخفوا وراء ظلال متنوعة كالتقدمية والليبرالية وغيرها .

لقد اشتدت الدعوة للاشتراكية في العصر الحديث بعد انبثاق الثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية . فاختراع الآلة وانتشارها الواسع في شتى الحقول واستغلال ارباب العمل للطبقة العاملة وانتشار البطالة كنتيجة واحدة لاحلال الآلة بدلا من اليد العاملة اولا ، ثم جاءت نقطة التحول في تاريخ فرنسا بل في تاريخ اوربا بانطلاق رصاصة الثورة الفرنسية التي قضت على النظام الملكي وانشأت الجمهورية واطلقت الحريات ونادت بالمساواة ، ومن هنا ظهرت الافكار الحرة والتعاليم التحررية والمبادىء الثورية التي تأثر بها عديد من الثورات التي اعقبتها . وبينما كانت هذه الافكار والتعاليم والمبادىء تعمل عملها في العقول تطورت المجتمعات الرأسمالية بحيث بدأ الاستقطاب الطبقي بشكل واضح صارخ كنتيجة لنمو الرساميل لدى طبقة المتمولين والصناعيين من جهة وتدهور حال الطبقة العمالية من جهة اخرى فاشتدت صرخات الاصلاح وبدأ الصراع الطبقي كما يعبر عنه كارل ماركس الذي عاش في مجتمعات رأسمالية طبقية فما كان منه الا ان يقدم الاشتراكية العلمية[٢] . ولا نريد هنا ان نكتب تاريخا للاشتراكية او نقدا للماركسية وانما نريد ان نقول ان بعض النبوءات الماركسية لم تبرهن على صحتها فالثورة الاشتراكية في روسيا مثلا في سنة ١٩١٧ ما كانت نتيجة

(٢) كتب كثير من الكتاب في الاشتراكية فمنهم من زعم انه لم يكن هنالك اشتراكي قبل ماركس ومنهم من قال ان الذين جاءوا بعد ماركس فاعادوا النظر في اشتراكيته لهم الكلمة الاخيرة والقول الفصل في الاشتراكية . ومهما احتدم الجدل حول هذا الموضوع فالحقيقة التي لا يمكن انكارها هي ان الاثر الذي تركته الماركسية كان بليغا جدا حتى ان الاشتراكيات سواء كانت تعنى سياسات اشتراكية لاقتصاديات بعض الدول او دعوات لاصلاحات اجتماعية صارت تنبثق بشكل او بآخر من الماركسية

للصراع الطبقي بعد الاستقطاب الاجتماعي وانما يمكن ان تعزى على اكثر الاحتمالات الى الهزيمة التي منيت بها روسيا القيصرية في الحرب الاولى التي هيأت بعد ذلك الى فئة قليلة للاستيلاء على الحكم واقامة النظام الاشتراكي • وما كان ماركس يوما ما قد ظن ان الثورة الاشتراكية الاولى ستنبثق في روسيا ، لان فرضيته تحتم ان الثورة تبدأ في بلد بلغت الرأسمالية فيه من النمو والنضوج بحيث يزداد عدد الطبقة العاملة وتعم الاضطرابات وتنتشر الاضرابات فتستولي الطبقة العاملة على الحكم وما كانت روسيا القيصرية سوى بلد متخلف •

والاشتراكية تحاول توزيع المنتجات على افراد المجتمع حسب ما يبذل كل فرد من جهة في الاعمال الانتاجية ومن هنا انبثق المبدأ الاشتراكي في التوزيع « من كل حسب طاقته الى كل حسب عمله » وتذهب الشيوعية الى ابعد من هذا فتضع المبدأ « من كل حسب طاقته الى كل حسب حاجته » بعد ان تنتهي كافة مرافق الملكية والثروة الى الدولة • والاشتراكية بعد ذلك تقدم المجتمع على الفرد ولذلك تسعى لاذابة الفرد في المجتمع فتستخدم ما لديها من السلطة والقوة لتحقيق ذلك •

واذا كانت الاشتراكية تبقى بعض الملكية الخاصة فان هذا ينتفي في مرحلة الشيوعية حين تتم السيطرة الكلية على الانتاج والاستهلاك والتوزيع •

واذا كان هناك اي تنافس في النظام الاشتراكي بعد ان تستولي الدولة على وسائل الانتاج والثروة القومية فان ذلك التنافس يأتي كنتيجة لمباديء التخيط والتنظيم كجزء من زيادة الانتاج المتمشية مع المصلحة الوطنية والموجهة من قبل السلطة المركزية • فالمنشآت الاقتصادية تحتفظ بهذا

او الاشتراكية العلمية •

ومهما كان الامر بشأن الماركسية فانها ولا شك خلقت عنصرا جديدا في التفكير الجدي والعملي للاصلاح وجعلت المجتمعات تفيق من سباتها لتفكر ما هي مقبلة عليه من التطور والتغيير •

المبدأ مبدأ المنافسة لزيادة الانتاج والتفنن في العمليات الانتاجية الذي يثير بدوره في القائمين على العمليات الانتاجية روح التفاني والتنافس للقيام باحسن الاعمال والوصول الى أفضل النتائج وتدفع الاجور والرواتب بالنسبة الى النجاح في الانتاج ، على ان يراعي في هذا النوع من التنافس عدم وجود ازدواج في المنشأت الانتاجية بحيث يزيد الناتج عن الحاجة وهذا ينتفي وجوده بالضرورة لما يتمتع به الاقتصاد الاشتراكي من تخطيط وتقنين جيد لوسائل الانتاج خلافا لما هو موجود في الاقتصاد الرأسمالي من تبذير وضياع في الموارد •

في هذا النوع من التنظيم الاقتصادى الاشتراكي يحتاج الجهاز الحكومي القائم على التخطيط الاقتصادي والتوزيع الصحيح للمنتجات الى اناس اكفاء مخلصين غير منحازين الى فئة معينة ولا تفت في صلابتهم المؤثرات الشخصية والمحسوبيات كي يحصل كل معمل او منشأة على ما يستحقه من الاجور والرواتب والامتيازات الاخرى •

ولا يحتاج الانتاج في ظل الاقتصاد الاشتراكي الى اساليب الدعاية والاعلان التي هي من القواعد الاساسية للاقتصاد الرأسمالي ولذلك فهنا يقتصد في كثير من المصاريف كهذه وتعود فائدتها الى المجتمع ككل لا الى فئة معلومة كما هو معروف في الاقتصاد الرأسمالي الذي تعود الفوائد والارباح فيه الى ارباب العمل ولا يفيد منها العمال او المستخدمون •

يشاهد من هذا ان مخطط النظام الاشتراكي يمكن ان يحتوي على منافع نظام المنافسة وفوائد نظام الاحتكار • فيكافأ العمال والمستخدمون والمدراء بمثل ما يحققونه من النجاح في منشأتهم وهذا الامر يبعث فيهم روح التفاني للحصول على اعظم النتائج • نجد في نفس الوقت ان الاحتكار يؤدى الى تقليل كلفة الانتاج فبينما يتوزع الانتاج على عدة منشأت في الاقتصاد الرأسمالي فان الاقتصاد الاشتراكي يعمل على تركيز الانتاج في

اقل عدد ممكن من المنشئآت وكلما توسع حجم الانتاج في منشأة كلما انخفضت تكاليف الانتاج وانخفضت بعدها اثمان المنتجات • وهذا يؤدي بالتالي الى الانتاج الكبير الكافي لحاجات المجتمع فتتوفر السلع لكافة ابناء المجتمع ويستطيع الحصول عليها كل من قدم الخدمات اللازمة للمجتمع •

نظرية فائض القيمة :

ان الظروف التي رافقت حياة كارل ماركس من الثورة الفرنسية والثورة الصناعية صبغت حياته صبغة خاصة •• فالثورة الفرنسية جاءت بالليبرالية السياسية التي من خصائصها الحكومة البرلمانية ، حرية الانتخاب لكافة الطبقات الاجتماعية بدون تحديد او تقييد ، حرية النشر ، فصل الدين عن الدولة ، التحكيم بواسطة المحلفين jury ومن الناس من يضيف الى ذلك توجيه السياسة الخارجية وجهة مسالمة • كما ان كتابات ادم سميث في الاقتصاد والتي كان من اسسها الحرية الاقتصادية او Laissez faire اعطتنا ما يمكن ان ندعوه اليوم بالليبرالية الاقتصادية او الاقتصاد الحر او اقتصاد المشروع الخاص • مع العلم ان من المناسب تنبيه القاريء ان الليبرالية الاقتصادية او الاقتصاد الليبرالي قد تطور في الازمان الاخيرة وصار يعنى شيئا آخر غير الذي عناه ادم سميث او الذين نحوا نحوه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر • ولا غرابة اذا قلنا ان ذاك الاصطلاح ـ الاقتصاد الليبرالي ـ قد صار يعنى خلافا لما اراده ادم سميث تقريبا منذ عام ١٩٠٠ او في اوائل القرن العشرين ولا سيما بعد عام ١٩٣٠ حين تهيأ للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية مادة وروحا •

اجل في تلك الظروف الثورية وبعد نهاية حروب نابليون وفي طفولة الثورة الصناعية ولد كارل ماركس من نتاج محيط بورجوازي وتثقف ثقافة بورجوازية جعلت منه مثقفا ، عالما وراديكاليا وكانت الراديكالية من خصائص البورجوازية في ذلك الزمان • ويمكن ان يقال بحق ان الماركسية هي

تاج للعقلية البورجوازية التي تمتد جذورها في القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر • فماركس كان عالما في الاجتماع قبل ان يصبح عالما في الاقتصاد ولم تبد رغبته في دراسة الاقتصاد قبل سفره الى باريس عام ١٨٤٣ حيث التقى بفردريك انجلز والاقتصاد (ما كان قبل ذلك اقتصاديا وانما اخذ على نفسه ان يكون صحافيا وان كان لديه معلومات سطحية في الاقتصاد) وهناك ايضا تقرر اتجاهه كاشتراكي قبل ان يغادر الى لندن عام ١٨٤٩ حيث كرس بقية حياته للبحث العميق المتواصل في مكتبة المتحف البريطاني وقد انتهى عند ذلك من النشاط الثوري الذي اهتم به في المانيا عام ١٨٤٨ (العام الذي نشر فيه مع صديقه انجلز « البيان الشيوعي ») •

ان نظرية فائض القيمة التي هي اساس مهم للماركسية هي نظرية استغلال طبقة لطبقة اخرى ، استغلال الطبقة العليا في المجتمع للطبقة الدنيا فيه • وبمعنى آخر رفاه الطبقة الرأسمالية على حساب جهود الطبقة العاملة • هذه النظرية ليست اصيلة مع ماركس وانما استعارها من ريكاردو[٣] ومن التاريخ الاشتراكي الذي كان سائدا في تلك الفترة ولو قلنا انه اخذها من ريكاردو لكفى • فنظرية ماركس في فائض القيمة تبدأ هكذا ان قوة العمل للعامل (لا خدماته) في المجتمع الرأسمالي تعتبر سلعة ولذلك فقيمتها (على اساس وجود منافسة تامة) تساوي عدد ساعات العمل الملتحمة بها (قوة العمل) • واذا سألنا ما هي عدد الساعات الملتحمة بقوة العمل للعامل ؟ لكان الجواب عدد ساعات العمل الضرورية اجتماعيا ومعنى ذلك

---

(٣) يعتبر التفسير المادي للتاريخ الفرضية الوحيدة الاصيلة من تفكير ماركس الخاص اما الاشياء الاخرى التي جاء بها في حقل الاجتماع فهي ترجع الى من سبقه من الكتاب والفلاسفة واهمهم هيجل • فالعلاقة مثلا بين رأس المال والعمل التي اهتم وكتب عنها كثيرا لم تكن من عنده‌اته وانما هي افكار الكتاب الراديكاليين الذين سبقوه • ولا ننسى بهذا الخصوص ادم سميث وكتابه (ثروة الامم) •

عدد ساعات العمل الضرورية لمعيشة العامل وتدريبه وسكنه ولباسه ... الخ .

لو فرضنا ان العامل يحتاج الى ان يعمل ست ساعات يوميا (العمل الضروري اجتماعيا) طول حياته . ولكن الرأسمالي الذي اشترى من العامل قوة عمله كما يشترى السلعة يضطره يعمل ثمان ساعات يوميا ولما كان العامل يحتاج الى ست ساعات عمل لتعويض قيمة السلع التي تعود اليه (س) فان الساعتين الاخريين هي فائض القيمة (ض) التي لم يعوض الرأسمالي العامل عنها اي انهما يؤلفان عملا غير مدفوع عنه وهكذا يعمل العامل طول حياته بهذه النسبة من الاستغلال اي بمعدل (ض/س) . ان معدل فائض القيمة هذه ليست طبعا معدل الفائدة لان الاخير يساوي النسبة

ض

بين القيمة الفائضة ومجموع رأس المال (الثابت والمتغير) اي ———

م + س

على فرض ان (م) يشير الى رأس المال وهكذا وعلى تلك الصورة من الاستغلال يتجمع رأس المال . فكلما ازدادت ساعات العمل عن ست ساعات (في هذا المثل) كلما ارتفعت القيمة الفائضة العائدة لرب العمل .

يظهر مما سبق ان نظرية الاستغلال الماركسية عبارة عن تطبيق نظريته في القيمة بالنسبة الى العمل وتعنى ان العامل يجب ان يتسلم اجورا ليست اقل من القيمة الكاملة لعمله وان لا يدفع المستهلك للسلع التي يشتريها اكثر من قيمتها الكاملة والا حدث الاستغلال في العامل كمنتج والعامل كمستهلك .

وهكذا بينما تزداد ارباح رب العمل كلما ازدادت ساعات العمل التي يشتغلها العامل نجد ان العامل في نفس الوقت لا يحصل الا على اجور يكفيه للعيش في مستوى الكفاف (قانون الاجر الحديدي) فتتركز رؤوس الاموال لدى الرأسماليين وتتوسع مشروعاتهم الاقتصادية حتى تميل نحو

الاحتكار حين تخسر المشروعات الصغيرة فتندمج بالكبيرة وهنا تقل الطبقة البورجوازية المتمولة ويزداد عدد الطبقة العاملة (البرولتاريا) ويحدث التناقض في مصالح الطبقتين ويبدأ الصراع فتثور البرولتاريا ـ على حد زعم ماركس ـ وتستولى على المشروعات الاقتصادية وعلى الحكم فتجعل الملكية عامة • وليس ابعد من الواقع من هذا الزعم فلم يحدث في التاريخ حتى الان ان اصبحت البرولتاريا بتلك القوة بحيث تستطيع القيام بانقلاب او ثورة بدون مساعدة قوة عسكرية •

ولكن هذا لا يمنعنا من القول ان نظرية ماركس في الاستغلال فاقت في تحليلها كافة النظريات التي حاولت تفسير استغلال الطبقة العاملة لان كافة المحاولات(٤) استندت على ان العمال يسرقون او يغشون في حالتهم كشركاء في عملية الانتاج او كمستهلكين ولكنها جابهت صعوبة برهنة لماذا يكون كذلك دائما وبالضرورة • بينما تميزت وجهة نظر ماركس بانها لم تعتمد على السرقة او الغش لان الاستغلال لديه انهو الا النتيجة المنطقية لقانون القيمة الرأسمالي ووجوده ـ الاستغلال ـ حتمى ما وجد النظام الرأسمالي •

ولا غرو فان الاشتراكية العلمية او الماركسية رأت في النظام الرأسمالي المستند على استغلال الطبقة العاملة من قبل ارباب العمل المتمولين وجعلت منه مرحلة تطورية في الانظمة الاقتصادية هو السبب في تفاوت الدخول ومتى ما قضى على ذلك النظام فقد قضى على التفاوت وقد اتخذت الماركسية العنف والقسوة سبيلا لتحقيق اغراضها في المساواة الاقتصادية لافراد المجتمع • ولذلك فهي اليوم تعد فاشلة من حيث الاساس الاقتصادي التي قامت عليه • ولذلك ايضا ظهرت مذاهب جديدة لتصلح ما بدأ به ماركس فتطور وتحور في نظرياته وارائه •

فمذاهب تدخل الدولة ونظام التعاون مع الاحتفاظ بالملكية الفردية

---

(٤) ما عدا محاولة بيكو Pigou ومسز روبنسون Joan Robinson في تحليلهما الاخير لمعنى الاستغلال •

المحدودة والغاء الوسطاء وجعل المشروعات الاقتصادية مشروعات تعاونية تنافسية تجمع بين تدخل الدولة وحرية الافراد في مشروعاتهم كلها مذاهب اصلاحية اريد منها التثبيت من العقل لا الانسياق مع العاطفة التي هي بضاعة ماركس والراديكاليين المحدثين • فلم يعن ماركس مثلا بالاساليب الحديثة في نقابات العمال واسلوب المساومة الجماعية واثرها كلها في الترفيه عن حالة العمال • لم يهتم بذلك لانه اعتقد ان المسألة (الاستغلال) ليست مسألة عرضية تحدث في حالات معينة وفي بعض الاحايين وانما كما بينت اذ اعتقد انها النتيجة المنطقية للنظام الرأسمالي بصرف النظر عما يستخدم من السياسات والاساليب العفوية او الحالات الفردية • ولهذا فان العلاج هو وضع نهاية للنظام الاستغلالي نفسه • فماركس لم ير اختلافا مهما بين عقد الاجر (بين رب العمل والعامل) وبين شراء العبد لان رب العمل يشتري قوة العامل لا العامل نفسه كما هو في حالة شراء العبد •

ونحن لا نريد هنا ان نناقش نظرية القيمة لريكاردو وماركس ووجهات النظر المختلفة التي قيلت حولها • وانما نكتفي بالقول انها ان فعلت فعلها ففي حالة واحدة في مجتمع خاص •

اما النظرية السائدة في تحديد القيمة اليوم وفي الاقتصاد الحديث فهي نظرية المنفعة الحدية التي يصدق عملها في كل الحالات المارة الذكر •

مذهب التدخل الحديث لعلاج التفاوت

لم يقف تفكير الانسان عند الاشتراكية العلمية لازالة الفوارق الطبقية ومحو تفاوت الدخول فقد حاول الانسان جهده لان يصل باقل التكاليف واسهل السبل الى تخفيف التفاوت الاجتماعي مع تجنب اساليب العنف والحفاظ على الحريات الفردية ومن هنا ظهرت مذاهب جديدة منها مذهب التدخل الذي يهيب بالدولة التدخل في الانتاج والتوزيع ورفع الحيف عن الاكثرية الساحقة الفقيرة في المجتمع والتدخل الحكومي في هذا الحال

يختلف في وطأته وفي مدى توسيع نطاقه في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المتبعة واثرها الكبير او الضئيل على المشروعات الخاصة والحريات الفردية • ومذهب التدخل الحكومي في حقيقته لا يعدو ان يكون اشتراكية مخففة عن الاشتراكية العلمية حين تصبح الدولة مالكة لوسائل الانتاج ومديرة للمشاريع الكبرى في الصناعة والزراعة والتجارة والنقل وما الى ذلك وتستولى الدولة تدريجيا على كافة المرافق العامة ويمكنها ان تقضى شيئا فشيئا على الملكية الخاصة فتحولها الى ملكية عامة تخدم الصالح العام بدون الالتجاء الى العنف والاكراه •

وما دام القصد هو تخفيف التفاوت في الدخول واحلال الرفاهية في المجتمع وتمكين التطور بمختلف درجاته واشكاله للسير قدما بدون تباطؤ او تلكؤ فان اشتراكية الدولة هذه تسمح الى بعض الملكيات الفردية ان تستمر على العمل في النشاطات الاقتصادية وبذلك تجعل منها حافزا للتنافس والابداع والانتاج الصحيح وتقوم الدولة بوظيفة التوجيه والمساعدة والتشجيع تفاديا لما قد يقع به الافراد من عدم تنسيق او انسجام في نشاطهم الاقتصادي في حقولهم الخاصة مع النشاط الاقتصادي في النطاق الحكومي •

يميل معظم الاقتصاديين اليوم الى مذهب التدخل الحكومي توطئة لخلق اشتراكية الدولة التي ستؤدي بالنتيجة وبعد مدة من الزمن الى الملكية العامة لكافة فروع الانتاج ووسائلها ولا يخلو هذا من ضرورة اتباع اسلوب الاكراه احيانا ولكنه اكراه في حيز المعايير الخلقية وفي نطاق التدبر الانساني للواقع الاجتماعي •

وكما ان الحرب العالمية الاولى هيأت الجو لقيام الثورة الاشتراكية في روسيا وانتجت اول دولة اشتراكية في العالم فكان ذلك الحدث تحولا جديدا في تاريخ العالم ، كذلك الازمة الاقتصادية العظمى في السنوات

الثلاثينات ، فقد بدأت فترة جديدة في التحليل والتفكير الاقتصادي بل حتى يمكن ان يذهب بي التصور لان اقول ان الازمة تلك احدثت ثورة اقتصادية في العالم الرأسمالي واتاحت للسياسيين والسياسة ان تتدخل وبشكل لم يسبقه مثيل في الحقل الاقتصادي فكانت السياسة الكينزية الجديدة التي احدثت بنفسها ضجة كبرى في ثورة اقتصادية لدعوى جديدة مناهضة للشيوعية .

فالثورة الكينزية هي ثورة الاقتصادي جون مينارد كينز على التفكير الكلاسيكي في الاقتصاد . فآدم سميث زعيم المدرسة الكلاسيكية اعتقد ان الاستقرار الاقتصادي يأتي طبيعيا ودونما وجود حاجة لعمل الانسان فيه وقد عارض هذه الفكرة الكلاسيكية اولا احد قادة فلسفة المنفعة وهو جيرمي بينتام حين اراد ان يفند اراء ادم سميث من علاقة الانسان والطبيعة بالاقتصاد ، فاوضح ان الغاية التي يسير نحوها النظام الاقتصادي هي الغاية التي يسير نحوها الانسان لا الطبيعة . وان السوق التي اوجدها الانسان لخدمة اغراضه والتي تسير بالنسبة لمشيئته هي اداة ميكانيكية وليست كائنا حيا . وهنا تأتي عقيدة التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع في فلسفة بينتام وقد لا يجد القاريء صعوبة في تشكك بينتام بوجود توافق طبيعي بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع عموما ومن الخطأ ايضا ان نقرر بصورة اكيدة لا تقبل الجدل ان بينتام اعترف بصراحة ووضوح تضارب مصالح الطرفين ـ الفرد والمجتمع ـ لانه يعتقد ان مصلحة المجتمع لا تتوافق بصورة تلقائية مع مصلحة الفرد ولو ان من مصلحة الجميع وفي بعض الاحيان من مصلحة كل فرد ان يسعى للمصلحة العامة . والنظرية على كل حال تفرض درجات مختلفة للمصالح الشخصية ولكن درجة واحدة من هذه الدرجات تؤدي الى التوافق وهي حينما تسير مصلحتنا في خط سير واحد مع مصلحة الاخرين ؛ اي في هذه الحال فاننا نشترك في المنفعة او الفائدة . ومع تأكيد بينتام على المصلحة الفردية الذي لا يقبل الشك فانه تبع

ذلك التأكيد بشيء من التحفظ حين جعل المصلحة الفردية (المتنورة) enlightened تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الاخرين في المجتمع[٥] .

ولما كانت المصلحة الفردية تتضارب مع المصالح العامة في اكثر الاحوال – فرضية بينتام – فان الدولة مدعوة لان تتدخل في الامر لتخلق التوافق بين المصالح المختلفة لافراد المجتمع وهي تتخذ لذلك صفة المنظم فتصدر القوانين والتشريعات لتنظيم الاقتصاد والمصالح الاجتماعية الاخرى الموصلة الى الرفاه الاجتماعي . ثم قامت مدرسة المنفعة الحدية الاقتصادية على الاسس التي قدمها بينتام وغيره من فلاسفة المنفعة وقد نظر اقطاب هذه المدرسة الى جهتين مختلفتين جهة الانتاج وجهة التوزيع ومن هاتين الجهتين برز بوضوح مفهوما الكفاءة والعدالة الاجتماعية .

فالكفاءة تدخل ضمن نطاق الانتاج وهنا تظهر المصلحة فالانتاج والكفاءة فيه تتوقف على توافق المصالح في العملية الانتاجية .

اما مهمة العدالة الاجتماعية فيترك امرها الى رجال السياسة ورجال الاخلاق والى الحكومات وتشريعاتها .

وحينما جاء كينز اراد من نظريته تأكيد وجهة نظر فلاسفة المنفعة بالنسبة الى توزيع الدخل . فمنذ زمن بينتام ساد الاعتقاد انه كلما توصل المجتمع الى تساوي اكثر في توزيع الدخل القومي كلما سار المجتمع في طريق اكثر رفاهية اي كلما كان توزيع الدخل متساويا كلما زاد الرفاه الاجتماعي العام .

ولم يقف الامر عند هذا الحد لان الناس وجدوا ان التفاوت في الدخول ضروري تحتمه ضرورة الحصول على ادخارات كافية للنهوض بالعملية الاقتصادية والاستمرار بها ورفع مستوى المعيشة لكافة افراد المجتمع بما فيهم الفقراء وعليه استنتجوا ان المساواة الاقتصادية – حيث لا يمكن

---

(٥) ولذلك اعتبر بينتام هنا ان تضارب مصالح الافراد في المجتمع يأتي كنتيجة حتمية لخطأ التقدير وللجهل .

معها ايجاد ضمان لمصادر الادخارات اللازمة للتقـــدم الاقتصادي ـ تنفي الغرض الذي جاءت من اجله وذلك حين لا تنقلص فقط ثروة الغني بل ينقص دخل الفقير •

ولكن كينز متتبعا خطوات بينتام في تفكيره بخصوص ان تقليل تفاوت الدخول يسبب زيادة الرفاه الاقتصادي العام على اساس ان الباون من سلعة ما الذي يؤخذ من الغني ويعطى الى الفقير يقلل من منفعته لدى الغني باقل مما يزيده على منفعة الفقير • ـ وقد يعجل ـ في بعض الحالات عمليـات الاستثمار والتقدم الاقتصادي في الامد القصير •

وعليه فكينز قد ازال احد الاسباب التي تبرر التفاوت في الدخول • وكما يقول عنه شومبيتر ان كينز في هذا الصدد قـد هشم آخـــر ركيزة بورجوازية لتبرير التفاوت في الدخول •

فالتوزيع الاقرب الى التساوي في الدخل لا يعيق النشاط الاقتصادي ولا يقلص الاستثمارات اللازمة للتقدم الاقتصادي وســـوف لا يؤثر على مجموع الاستهلاك او مجموع الادخار على فرض بقاء الميـــل الحـــدي للاستهلاك على حاله سواء ارتفع او انخفض مستوى الدخل للافراد • وبهذا الصدد اود ان انقل هنا ما قالته مسز (جون روبنسون) من ان الاقتصاد الزائد في الانفاق هو نتيجة للتفاوت الكبير في الدخول وهي لذلك تؤيد ـ من ناحية سياسية وانسانية ـ اتباع الاساليب والطرق الضرورية لتصحيح الوضـــع الجائر للتفاوت في الدخول وحينما يقل تفاوت الدخول فسيحدث العكس اي زيادة في الانفاق وهنا تبرز مشكلة الحصول على الادخارات الضرورية للاستثمارات الباعثة على التقدم الاقتصادي • ولكن لا ادري فيما اذا كانت مسز روبنسون قد اخذت بنظر الاعتبار امكان تدخل الحكومة بواسطـــة سياستها المالية بفرض ضرائب على المبيعات (على بيع السلع التي يقتصـــر ـ غالبا ـ استهلاكها على الطبقات الغنية) التي ستعمل على خفض مجمـــوع

الانفاق اولا وستكون مصدرا لزيادة ايرادات الدولة ثانيا ولو ان هذه السياسة وحدها لا تكفي لان تزيد في الادخارات الواجبة للتقدم الاقتصادى[٦] .

واذا رجعنا الى سياسة كينز في تقليل تفاوت الدخول نجده يقترح ثلاث خطوات : (١) سيطرة الدولة على معدل الاستثمار لكي يستمر تناقص الكفاءة الحدية لرأس المال (وهو في الوقت نفسه يؤيد كافة السياسات المؤدية الى زيادة الميل للاستهلاك .) (٢) خفض سعر الفائدة (وبواسطة هذه السياسة يزداد الميل للاستهلاك) . (٣) زيادة نسبة الضرائب على الدخول العالية والميراث .

وهناك مسألة اخرى تتعلق بتضييق الفرق في هوة الدخول والاثر الذي يحدثه على الاستقرار الاقتصادي . لان الدورات التجارية والتقلبات الاقتصادية هي نتيجة للتفاوت الكبير في الدخول واقتصار القوة الشرائية على طبقة معينة في المجتمع الطبقة ذات اليسار وهي بنفس الوقت الطبقة التي تستطيع ان تدخر اكثر من غيرها فاذا حدث وان بقيت هذه الادخارات غير مستثمرة او انها انفقت على سلع كمالية وبالاخص المستوردة منها كالسيارات والاثاث والادوات والسلع الكمالية الاخرى فانها طبعا لا تزيد في الدخل القومي او الاستخدام او الانتاج وبالتالي فانها لا فقط تعرقل التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي بل انها تزيد الشقة بين الدخول

---

(٦) يا ترى هل الواقع يؤيد نظرية مسز روبنسون اي هل اذا حدث وان ازداد مبلغ التساوي في الدخول ـ واقعيا لا نظريا ـ ستتقلص الادخارات بحيث لا تفي باغراض الاستثمار الضروري للانماء والتقدم الاقتصادى . هذا ما سنراه حين يصل اقتصاد مجتمع ما ـ رأسمالي طبعا ـ الى تقريب الطبقات الاجتماعية والوصول الى اقل نسبة من التفاوت في الدخول .

وتجعل التقسيم الطبقي في اسوأ حالاته .

من الضروري ملاحظة نسبة الاجور الى الارباح في دراسة التفاوت في الدخول وان السياسة التي تراعى معدل الاجر بالنسبة للربح بحيث تزداد الاجور على حساب الارباح هي السياسة الواجب اتباعها والتي ينحتم على الحكومة تحبيذها وتشجيعها لكي تؤدي الغرض في زيادة الانتاج والاستخدام والقوة الشرائية والرفاه الاقتصادي العام بالاضافة الى تقريب الطبقات الاجتماعية من بعضها وهو امر ضروري للغاية لمجتمع ينزع الى اصلاح الحالة الاجتماعية ويطمح الى التقدم والتطور الاقتصادي والاستقرار .

فان زيادة الاجور على حساب الارباح يؤدي كما مر معنا الى زيادة الاستخدام بحيث يجعل من الطبقة العاملة ذات قوة للمساومة يعتد بها وبالتالي تهيمن على مقدار الارباح التي تذهب الى ارباب العمل بحيث لا تتعدى حدودا معينة . وكلما ازداد معدل الاستخدام في البلد كلما قويت شكيمة العمال واصبحوا في حال يمكنهم معه التساوم بقدرة وحيوية مع ارباب العمل ليحصلوا على الاجور التي تحفظ لهم مستوى عيش كريم . وان اطراد الزيادة في الاجور يجب ان تسير معا مع الزيادة في الارباح والا فسيأتي زمن تزداد ارباح العمل وتتراكم لديهم الرساميل بحيث يتعذر عليهم بعد ذلك تصريف ما ينتجون وهنا تحدث الازمة الاقتصادية التي لا تشكو منها الطبقات الفقيرة وحدها وانما كافة الطبقات الاجتماعية .

وحينما يتهيأ الاستخدام الكامل وتزداد نسبة الاجور على حساب الارباح ، وحينما تتبع الحكومة سياسة ضريبية هادفة لتخفيف شدة التفاوت وتوزيع الدخل القومي توزيعا يضمن العدالة الاجتماعيةوالرفاهية الاقتصادية لكافة افراد المجتمع وتكون هذه السياسة خاضعة او قابلة للتغيير باستمرار بحيث يراعى فيها اسباب اعمار البلد وتقدمه فهي تتقدم مع تقدم البلد وتنسجم مع سياسة الحكومة التي ترى في التفاوت الاقتصادي شرا على المجتمع وعلى اسباب استقرارها وبقائها .

نحو اقتصاد مخطط(*)

حين يدرس علم الاقتصاد وموضوع الانتاج بالذات الذي يؤلف عضوا مهما من اعضائه تبرز بجلاء اسئلة ذات اهمية خاصة في حقل التطور الاقتصادي وهذه الاسئلة تتلخص في الاتي : ماذا يجب انتاجه ؟ ومتى يجب انتاجه ؟ وكيف يجب انتاجه ؟

هذه الاسئلة تشكل القواعد الاساسية في النظام الاقتصادي سواء كان النظام رأسماليا او اشتراكيا • وهذه القواعد ليست جديدة ولكن الجدة فيها هو تطور العلوم والمجتمعات والتفكير حتى اصبح من اللازم ملاحظة هذه القواعد ومراقبتها وتطويرها كما يتطلب الوضع الاقتصادي • ومجموعة المبادىء والاسس التي ترسم وتدرس على اصول علمية للاجابة الصحيحة على تلك الاسئلة احدث حقلا جديدا في التنظيم الاقتصادي وتركيز قواعده وثبيت اسسه ، هذا الحقل يسمى اليوم بالتخطيط الاقتصادي • وقد ظهر التخطيط في الدول الاشتراكية وروسيا بالذات طبعا كاول دولة اشتراكية في العالم • ثم لما حدثت الازمة العالمية في اقتصاديات الدول الرأسمالية في اواخر عام ١٩٢٩ ادخل لاول مرة نظام الاقتصاد المخطط او المبرمج وهو نوع من التوجيه الاقتصادي او صورة مبسطة من الاشتراكية • وقد اتبعته حينئذ دول فاشستية دكتاتورية او دول رأسمالية دمقراطية • وقد احسن القائمون بشؤون الاقتصاد في تلك الدول صنعا حين برمجوا اقتصادياتهم حيث كانت سياسة البرمجة للاقتصاد الرأسمالي المتدهور بمثابة الحقنة المنعشة للمريض المنهارة قواه ولكن الدواء الشافي الاخير ضمنته الحرب العالمية الثانية والسنين الاولى التي تلت الحرب اذ ازداد الانتاج فعمل كل ذلك على بعث حياة الرفاه والرخاء للنظام الرأسمالي • وما ان انتهت الحرب حتى انقسم العالم الى معسكرين متناحرين ودبت الحرب الباردة في جسم المعسكرين

(*) نشرت في جريدة « الحرية » في تشرين الثاني ١٩٥٩ •

وبدأ الصراع السياسي والاقتصادي والتنافس في الحقل العلمي الذي حقق وسيحقق كثيرا من الانجازات العظيمة .

التخطيط الرأسمالى والتخطيط الاشتراكي

لا يقتصر التخطيط الاقتصادى على النظا مالاشتراكى كما اسلفت وانما يتعداه الى النظام الرأسمالي . ولكن هناك فرقا بين النوعين من التخطيط فبينما يكون التخطيط اجباريا في الاقتصاد الاشتراكي ويشمل كافة القطاعات الاقتصادية ، يكون ترغيبيا في الاقتصاد الرأسمالي ويعنى ذلك تخمين الانتاج والطلب عليه في المستقبل وليس ضروريا ان يشمل كافة القطاعات الاقتصادية؛ والاجبارى يعنى ايضا ان المسؤولين فيه يسيطرون كليا على الانتاج والبيع والاستهلاك ... الخ ولا يدعون بابا للحرية الاقتصادية الفردية .

وعليه فالتخطيط الاقتصادى موجود في النظامين الرأسمالى والاشتراكي . فالمشكلة ليست مشكلة التخطيط فحسب وانما درجة ونوعية ومدى شمول التخطيط للاقتصاد القومي ، فالاقتصاد الرأسمالي يريد التخطيط ليتجنب الازمات الاقتصادية فيحدد الانتاج تبعا للطلب المتوقع ، ويراد بالتخطيط في الاقتصاد الاشتراكي علاوة على القضاء تماما على الكساد الاقتصادي والحد من الحرية الفردية توزيع السلع الاقتصادية والدخل القومي بصورة اكثر عدالة تم التنظيم القسري في الانتاج لرفع القوة الانتاجية والتوصل الى مستوى عيش ارفع للمجتمع عموما في اقصر وقت ممكن .

اما في البلدان المتخلفة فيقصد بالتخطيط توجيه الاقتصاد الى النواحى التى من شأنها ان تنهض بالصناعة وترفع من شأن الزراعة وتحدد الاستيراد فيؤدى ذلك الى تطوير اقتصادياتها ويقضى على الفوضى والتسيب في الاقتصاد وينهض بالمجتمع المتخلف . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان الاقطار المتخلفة تفتقر الى الاساس النظرى في التخطيط الاقتصادى الذى يعتبر الدعامة الاولى لقيام اقتصاد مخطط .

مما سبق يتضح ان التخطيط الاقتصادى اصبح شيئا لازما لكافة الاقطار مهما كان شكل الحكم فيها ومهما اختلفت في مرحلة التطور والتقدم • فقد اصبحت الحرية الاقتصادية ضربا من الخيال اليوم لا يمكن ان تتجاوب ومتطلبات المجتمع الحديث في تنظيماته الاقتصادية والاجتماعية • وان اختلفت مظاهر التخطيط واشكاله بالنسبة للانظمة الاقتصادية ودرجة تطور البلد الاقتصادي فان الهدف من التخطيط يبقى واحدا هو القضاء على الازمات الاقتصادية والتنظيم في الانتاج والتوزيع المؤدى الى الرفاهية العامة للمجتمع •

ومما لا شك فيه ان التخطيط الاقتصادي يعنى ايضا التنسيق في السياسات الاقتصادية التي تقوم بها مختلف دوائر الدولة • ولذلك فبالنسبة الى قطر كالعراق لابد ان يشكل مجلس اعلى لتنسيق السياسات الاقتصادية بين كافة الوزارات المعنية ومجلس اخر يتفرغ للبحث العلمي في شؤون التخطيط ويتصل مباشرة بالمجلس الاعلى • كما تتفرع مجالس للتنسيق في الالوية يكون المجلس الاعلى المرجع الاول لها للتأليف والتوحيد بين التوصيات المختلفة الصادرة من مختلف الجهات • ويكلف خريجو كلية التجارة والاقتصاد لقسم الاقتصاد مثلا بالاشراف على تلك الفروع ورسم المناهج الاعمارية لها • ويرسل بين حين واخر موظفون مختصون اعلى ثقافة ودراية من اولئك في هذا الحقل للوقوف على ما توصل اليه مديرو الفروع من مشاريع واحصاءات وبرامج الى غير ذلك من الاعمال التي تتصل والمهمة التى اوكيلوها • فيبذل المفتشون ما يستطيعون من الجهد في تقديم النصائح والارشادات التى يجدونها ضرورية وصائبة لتسيير العمل ثم يقدمون نتائج جولاتهم التفتيشية الى المجلس الاعلى في بغداد • وهذا بدوره يدرس تقارير المفتشين والاختصاصيين والمشرفين لكافة الفروع لغرض تنسيقها بشكل جماعى ويزيل في نفس الوقت كافة الملابسات والمشاكل والتناقضات المحتمل وجودها في المخططات والتقارير والدراسات المقدمة • وبعد الدراسة

المستفيضة وبمساعدة البحوث العالية تصمم المناهج التى يرجى لها النجاح الاكيد •

وربما يتبادر الى ذهن البعض ان التنسيق يحدث بصورة تلقائية ولا حاجة الى تلك التعقيدات والتحديدات والمراقبات والاحصاءات والدراسات التنبوءية • وهذا النوع من التفكير يدحضه الواقع وتنفيه التجارب التى مرت في الاقتصاد الاميركى والاقتصاد الروسى • فمقارنة البرامج التخطيطية للاقتصاد السوفياتى للعشرين سنة الاولى بعد الثورة الاشتراكية مع نفس المدة للسياسات الاقتصادية الاميركية ، نجد ان سياسة التوحيد والتنسيق للاقتصاد السوفياتى لعبت دورا فعالا في خلق اقتصاد متقدم في اطار منهاج مبنى على اسس علمية ودراسات عميقة للواقع في السوفيتات المنتشرة هنا وهناك • والامر يختلف بالنسبة للاقتصاد الاميركي الذي ما كان يشترشد بسياسة اقتصادية اساسها التنسيق والتوحيد ففى كل قطاع اقتصادى تعمل فئة معينة غرضها الاول والاخير الارباح والزيادة فيها • وما كانت الدراسات التي قامت بها بعض الجهات المعنية في دراسة الاقتصاد الرأسمالي الاميركي في اكثر الاحيان الا من باب المصالح الفردية الخاصة ولذلك جاءت ارشاداتها أو تنبوءاتها اعتباطية وخاطئة • وهكذا فبينما كان الاقتصاد السوفيتي الموجه يهدف لصالح المجتمع عموما كان الاقتصاد الاميركي يعمل لاجل فئة او مجموعة معينة من المجتمع الكبير • فالسياسات التوحيدية العامة في الاقتصاد السوفياتي افادت المجتمع وبرهنت على مدى صلاحية التنسيق والتخطيط المركزي لاقتصاديات البلد وخلق اقتصاد قوي ثابت الاركان مقاوم لمعارك الزمن • وعلى العكس كانت السياسات الاقتصادية غير المربحة للاقتصاد الاميركي في تلك الفترة اذ اثبتت عجزها في تلافي الكساد الاقتصادي والتدهور المالي • اردت بهذا ان اوضح كيف ان توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في شتى انحاء البلد هي من الاهمية بمكان بحيث لا يمكن اغفالها ونحن كقطر متخلف لابد ان نسترشد

بتجارب الدول الاخرى ونأخذ ما يروق لنا ويناسب مرحلتنا التطورية •

التوازن بين الزراعة الصناعة :

من الامور المسلم بها ان النمو الاقتصادي لبلد ما يعتمد قبل كل شيء على النظرة الواقعية التي يتمتع بها المسؤولون عن التنمية الاقتصادية ومدى تفهمهم التام للوسط الاقتصادي والمشاكل التي تحيط به • وهذا يتطلب فضلا عن ارساء الخطوط الاولية للتنمية الاقتصادية دراسة عميقة لاقتصاديات البلد السابقة والحاضرة والقديرة على التنبوء بما سيؤول اليه الحال في المستقبل • ويحضرني بهذه المناسبة قول احد المفكرين الاقتصاديين بان التقدم الاقتصادي سيساعدنا للحصول على ما نرغب ••• ولكن اذا اردنا ان نصل الى نتائج سيئة فهذا من السهولة بمكان ! اسوق هذا الكلام للتدليل على ان التنمية الاقتصادية تحتاج الى سياسات مدروسة مبنية على قواعد علمية وتجارب عملية لان من اليسير ان يقع الانسان او الجماعة في اخطاء حتى ولو كانت غير متصورة ، ويمكن تجنب مثل هذه الوقائع بعد وضع الامور في نصابها وجعل كل شيء في مكانه فلكل مجتمع فلسفة خاصة في الحياة تمليها الظروف الانية والقوانين الوضعية والقواعد الموضوعية • فما يمكن ان تعتبر نتائج تافهة لسياسة تطويرية معينة لوسط اقتصادي معلوم يمكن ان تصبح ذات أهمية بالغة لوسط اقتصادي خاص اخر • والتخطيط الاقتصادي ومدى بلوغه الى مختلف القطاعات المكونة للنظام الاجتماعي[1] يحتم علينا تحضير مخطط شامل يحوي بين دفتيه القطاعين الخاص والحكومي في الزراعة والصناعة بحيث لا ينظر فقط للانتاج وقوته وجودته واتساعه بل

(١) والتخطيط لا يقتصر على الزراعة والصناعة والتجارة للبلد وانما يتعداها الى الحقل الثقافي فقبول الطلاب وفتح ابواب المدارس الثانوية والمهنية والكليات امامهم يجب ان يسير وفق مخطط يكفل متطلبات البلد وعليه فضرورة اتباع سياسة ثقافية واجتماعية تلتزم باولوية بعض السياسات دون غيرها امر مفروغ منه اذا اريد للتخطيط الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية المنوعة ان تجيء بالنتائج المرجوة •

يراعى ايضا كيفية توزيع الدخل على الطبقات الاجتماعية المختلفة .

من المعلوم ان الزراعة تعتبر العصب الضروري للصناعة ولابد ان تسير تنميتها على حد سواء وبخطوات متناسقة بعد ان تفسح كافة قابليات البلد الزراعية والصناعية بصورة عامة شاملة ولابد ان تجند كافة الامكانيات المنهوض بالانتاج الزراعي ولتخدم الغرض الاساسي في زيادة الانتاج الزراعي وتحضير المواد الاولية او نصف المصنوعة لدعم الصناعة الوطنية .

فالسير المتوازن للزراعة والصناعة يتطلب خطوات سديدة وادارة انسانية مرنة مع تجنب البيروقراطية ما امكن واحلال التعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص فيوضع مخطط مشترك للمشاريع الخاصة والمشاريع العامة وسيرها السير الحثيث في تطوير الاقتصاد القومي . ومن هنا يأتي عامل الوقت الذي يحتل مكانا مهما في البرنامج الاقتصادي . وهنا لابد من الاشارة الى ان المخطط الاقتصادي يجب ان يوضع لوقت قصير نوعا ما ولا يجب ان يتعدى العشر سنوات وحتى هذا الوقت المحدد بعشر سنوات مثلا يعتبر طويلا بالنسبة للحصول على النتائج اللازمة لكن بنى على ضوئها البرامج الاخرى المطلوبة فيتجنب الخطأ ويؤخذ بالصواب .

يحاول بعض المسؤولين الاستئثار بسياسة التخطيط ولا يشركون في وضعها او مراقبتها او تنفيذها احدا كأنهم الوحيدون الذين يفقهون مصلحة الوطن وهذا خطر جدا على السياسة الاعمارية والتنمية الاقتصادية . فالتعاون مع من يعول عليهم في انجاز المخططات والبرامج الاقتصادية ضرورة قصوى يجب الالتفات اليها ..

نمو السكان وعلاقة الانتاج :

كل سياسة اقتصادية مربحة لابد وان تعتمد في تخطيطها على رغبات المستهلكين من اعضاء المجتمع فالمستهلكون هم المصوتون على كمية ونوعية السلع ووقت انتاجها .. الخ ولذلك يمكن ان يطلق على الاقتصاد المخطط

الاقتصاد المصوت عليه من قبل المستهلكين بواسطة عمليتهم في الشراء وصرفهم دخولهم النقدية على مختلف السلع وبسلوكهم الاستهلاكي وشرائهم الكميات المختلفة من السلع المنوعة كأنهم بذلك يصوتون على هذه السلعة او تلك فهذا هو نوع من التصويت ولكنه تصويت اقتصادي لا سياسي • وبالمقابلة يتوخى من المخطط الاقتصادي ان يوجه الاستهلاك والمستهلكين الى السلع والحاجيات التي يراها ضرورية والتي ستتجدد وتتطور من بسيطة الى معقدة حسب تطور الاقتصاد ودرجة ثقافة السكان وتقبلهم للاستحداثات والتطورات والتثقيف والتوجيه الحديث •

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان الاقتصاد الموجه يهدف في انتاجه غرض الاستعمال من الربح وهنا تتجدد علاقة الانتاج بالسكان واستهلاكهم من هنا يحتمل جدا حدوث تعارض وتناقض في مصالح السكان والسلطة الحاكمة وهذا يؤدي الى عدم الاستقرار والاضطراب او حتى الثورة واستيلاء الدولة على كافة وسائل الانتاج كبيرة وصغيرة ويتقيد عندئذ المخطط الاقتصادي على حقل واحد هو حقل الملكية العامة لوسائل الانتاج وتوجيهها بصورة مباشرة من قبل السلطة العامة • والاقتصاد المخطط ان عاجلا او اجلا سينتهي الى الاقتصاد الموجه لان التخطيط الاقتصادي يعنى السيطرة التامة على ميكانيكية الانتاج والتوزيع ويعنى بالوقت نفسه نهاية حق الفرد في قراراته ويعنى كذلك انتفاء التبذير والاسراف ويعنى ايضا النمو المتوازن لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني وينتهي بالاشتراكية اي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي ولكن هناك نوعين من التخطيط والاقتصاد المختلط وهو الاقتصاد الذي يحتوي على القطاعين العام والخاص ويمكن ان يمتد التخطيط اليهما معا ولكن بنسبة اقل مما هو في الاقتصاد الاشتراكي ويختلف الاقتصاد المختلط عن الاقتصاد الاشتراكي في مدى عمق تأميم الصناعة وغيرها من فروع الاقتصاد الوطني او ترك جزء منها في ايدى الافراد والمشاريع الخاصة كما هو الحال في بريطانيا ومجيء حكومة العمال

في اعقاب الحرب الثانية[٢] .

ومع ان نمو السكان في العراق بطيء مع الحاجة القصـــوى لزيادة السكان فهو في الوقت الحاضر لا يشكل مشكلة مهمة انية وان الذي يستلزم الفات النظر اليه هو توزيع السكان على القطاعين الصناعي والزراعي بحيث يجهز الصناعة بالعدد اللازم من العمال والفنيين ويقضى على البطالة المقنعة في الزراعة او يزيد من انتاج العامل الزراعي الذي لا يحصل في اكثر الاحوال على مستوى الكفاف في معيشته .

يشاهد في الدول المتقدمة ان النسبة من الطبقة العاملة التي تتخصص في انتاج المواد الصناعية والحرف الاخرى التي يرتفع مستوى دخلها والتي تجهز السوق بالقوة الشرائية الضرورية فتنمى السوق وتأخذ بزيادة الانتاج سواء كان صناعيا أو زراعيا وبذلك يرتفع الدخل القومي ويتضاعف تجميع رأس المال والادخارات وتقوى الطاقة الاستثمارية . ونحن لا نملك الا ان نقول ان العراق يحتاج اليوم الى توزيع صحيح للقوة العاملـــة وتدريب الاختصاصيين الفنيين لمختلف القطاعات الاقتصادية وكل مخطط لا يعـــير هذه النقطة اهمية لا يعدو ان يكون طبخة طعام لم تستكمل موادها الاولية فهي ناقصة وغير لذيذة الطعم بل ربما تكون ضارة. وان التخطيط الاقتصادي في مراعاته لهذا الامر سيتخذ ما سيحتمه المستقبل للتنمية الاقتصادية ولتوزيع الاجيال القادمة توزيعا سليما على مختلف القطاعات الاقتصادية .

وقد يكون من المناسب ان اقول ان من علائم المخطط الصحيح للتنمية الاقتصادية هو دراسة الوضع العام للسكان ومدى توجيهه والمعروف اليوم هو ان التحسين في الانتاج والتنمية في الاقتصاد يظهران عندما تقل نسبة

---

(٢) بقى الاقتصاد السوفياتي اقتصادا ـ مختلطا ـ خلال السنوات العشر الاولى بعد الثورة الاشتراكية اما اليوم فالاقتصاد السوفياتي يقدم لنا الشكل الامثل للاقتصاد المخطط الناضج وهو المثل الاول في التاريخ .

السكان بمرور الزمن الذين يذهبون الى الزراعة ففي اوربا ومنذ انتهاء الحرب الثانية يلاحظ انحدار منحنى العمال الزراعيين وارتفاع منحنى العمال الصناعيين بنسبة مضطردة وكبيرة كدليل اكيد للنماء الاقتصادي وارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وازدياد التقدم المنشود للمجتمع بصورة عامة .

وهكذا فان القواعد التي ادعو اليها في تنمية قطر كالعراق اليوم تتألف من : (١) الاهتمام بالعلم والبحث العلمي وتطبيقه عمليا في عمليات الانماء الاقتصادي . (٢) استمرار تشجيع وفسح المجال للمشاريع الخاصة ان تنمو وتجهيز المنظمين الناجحين لها . (٣) تدخل الدولة تدخلا فعليا بالمجالات العامة والخاصة في الاشارة والتوجيه والانتاج وتوسيع نطاق تدخلها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ومن ذلك تحديد الارباح للمشاريع الخاصة بواسطة السياسات المالية الضرورية بحيث لا تقعدها عن الاستمرار ولا تعود عليها بالارباح الفائضة .

ولابد من كلمة اخيرة في هذا الموضوع موضوع السكان وعلاقته في الانتاج وعمليته لان التخطيط الاقتصادي يمكن ان يحمل في نمو الصناعة والزراعة والسكان وتنظيم سوق العمل وهذا الاخير من الاهمية بمكان بحيث لا يمكن اغفاله اذ في حقيقة الحال ان التنمية لا تتم الا بعد ان تتوفر الايدي العاملة المتعلمة المتدربة ذات الخبرة الفنية وهذه بدورها تعتمد على معدل النمو الصناعي ونسبة التقدم في المجتمع بصورة عامة . فاذا كانت الكفاءة الفنية واطئة فيعني ان مستوى المعيشة واطيء بالتبعية والقوة الشرائية منخفضة ومتى ما حدث ذلك فقد ضعفت السوق وتدهور الانتاج وظهرت البطالة وبدا التأخر الاقتصادي والتخلف الاجتماعي . وعليه فعجلة النمو الاقتصادي متى ما بدأت ستصبح عملية تكون نفسها وتعمل على تجديد حيويتها بتقدم مستمر وطبيعي وعملية التنمية الاقتصادية هذه يتبعها نمو

السكان وتوزيعه توزيعا صائبا وخلق القوة الشرائية المطلوبة لنهوض السوق وتقويته وتوسيع القوة الانتاجية وزيادتها وتنظيم القوة العاملة ورفع كفاءتها الفنية الى غير ذلك من العمليات التي تتبع النماء الاقتصادي للمجتمع سواء كان ذلك اقتصاديا ، اجتماعيا ، سياسيا او فكريا • والتخطيط الاقتصادي يعمل على تنسيق جميع السياسات الاعمارية ويخلق التوازن المنشود في سد تلك العمليات الانتاجية التي تعمل على الانماء والتقدم الاقتصادي والخير العام والرفاهية للمجتمع •

نظرة في الاقتصاد العراقي(*)

بين الركود والتضخم

ليس من السهل تقييم الحالة الاقتصادية التي يمر بها العراق بعد حوالي السنة والنصف من قيام الثورة وتكوين الحكم الجمهوري .

بطبيعة الحال ان القلق الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي جعل من الاقتصاد الوطني اقتصادا قلقا غير مستقر ، وخلق ازمة ركود جعلت المسؤولين ـ كما يظهر ـ في حيرة من امرها ووضعتهم مع الازمة في امتحان عسير . وكما يلوح من الاوضاع العامة فان الركود الاقتصادي سيستمر لمدة من الزمن واذا حدث انتعاش فسيكون الانتعاش ضعيفا غير مكتمل النمو فاذا لم تتخذ سياسات اقتصادية حكيمة فسينتكس الاقتصاد بعد مدة من الزمن مرة اخرى وسيمر بفترة ركود جديدة اخرى . كما أن التحسن الذي سيطرأ قريبا سوف لا يؤثر على النتيجة التي قد تحدث بعد فترة الانتعاش الموقت .

الدخل القومي

لقد اصابت الدخل القومي فترة هبوط قبل مدة واستعاد قوته اخيرا بل ازداد بنسبة لا بأس بها ولكن هذه الزيادة لم تكن ناتجة عن زيادة الانتاج القومي من السلع والخدمات وانما جاءت كنتيجة لزيادة عائدات النفط اذ قوت الخزينة ولكنها لم تزد الناتج الاجمالي للسلع النهائية والخدمات . وبالرغم من زيادة عائدات النفط وانتعاش الخزينة فان نسبة البطالة كما يبدو في ازدياد مصحوبة بارتفاع الاثمان مما جعل العراق قطرا تكمن فيه من المتناقضات ما يجعله فريدا في نوعه . فالدخل القومي الذي يربو على ٣٥٠ مليون دينار اليوم هو أقل قيمة مما كان عليه الاخفض من هذا الرقم قبل الثورة المباركة ، والسبب واضح هو ارتفاع الاسعار ارتفاعا

(*) نشرت في جريدة الاهالي بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٥٩ .

فاحشا ولا غرابة في ذلك فهو متوقع بعد ثورة عارمة قلبت الاوضاع السياسية والاقتصادية من جذورها • واذا اردنا ان نأتي على الارقام القياسية للاسعار وعلى ضوئها درسنا الدخل القومي لاستنتجنا ان الدخل القومي في الوقت الحاضر يجب ان يزداد مائة مليون دينار على الاقل فيصبح ٤٥٠ مليون دينارا اذا اريد للاقتصاد انتعاشا واضحا • ولا يجيء هذا الحال الا بارتفاع الناتج القومي الاجمالي للسلع والخدمات والتوسع في استخدام الايدى العاملة وازدياد الطلب بمقدار الزيادة في الناتج الاجمالي للسلع النهائية والخدمات • واذا تباطأنا في ايجاد هذا الوضع الاقتصادي فان المائة مليون دينارا المطلوب زيادتها على الدخل القومي سيتحتم زيادتها مرة اخرى بنسبة أكبر وذلك بسبب ميل الاسعار للارتفاع المستمر ، ليست هذه النظرة كما تبدو لاول وهلة للقاريء نظرة تشاؤمية وانما سيتفق عليها معي اعظم المتفائلين لان الذي سيحدث في حالة التباطؤ هو استهلاك الاحتياطي بدون وجود فرص للاستثمار وتكوين رؤوس الاموال والقضاء على الخزين من الاموال والسلع •

النفقات الانتاجية

والغريب في امر الاقتصاد العراقي اليوم هو الركود مع نوع جديد من التضخم اذا ما اتفقنا على تعريف التضخم بانه ارتفاع عام في الاثمان • وقد جرت عادة الاقتصاديين ان يفترضوا ان ارتفاع ا لاثمان يحدث فقط عندما يزيد الطلب على العرض للسلع والخدمات او بعبارة اخرى حينما يستمر الطلب بالارتفاع في الوقت الذي لا يمكن فيه للعرض ان يزداد واذا ازداد فانه يزداد على حساب ارتفاع النفقات الانتاجية بصورة كبيرة • وهذا الحال يفرض حدوث التضخم مقرونا باستخدام كامل للايدي العاملة والموارد الانتاجية للبلد او ما يقرب من ذلك ولا وجود لمثل هذا الحال في اقتصادنا في الوقت الحاضر ولعله سيحدث في المستقبل القريب اي بعد البدء ببرنامج الاربع سنوات الذي اختطته وزارة التخطيط اخيرا ، اما اليوم

فان نسبة كبيرة من الايدي العاملة والطاقة الانتاجيـــة معطلة وتنتظـــر الاستغلال .

طريقـــان

وقد جرت العادة ان يعالج مثل هذا التضخم على طريقتين :

١ ـ بواسطة كساد وركود اكثر فتهبط الاثمان الى درجة كبيرة .

٢ ـ بواسطة سيطرة الحكومة المباشرة على الاثمان والاجور .

فالطريقة الاولى لا أظنها تصلح لوضعنا في الوقت الحاضر اذ يشترط فيها زيادة البطالة بحيث تضعف قوة المساومة لدى الطبقة العاملة وتستخدم هذه الطريقة عادة في اقتصاد رأسمالي عريق في الرأسمالية وتام النمو .. فحينئذ يهبط الطلب وتنخفض الاثمان فتقل الارباح لدى ارباب العمل ثم تعود الدورة التجارية الى النمو .

صمام التوازن

اما الطريقة الثانية فمع ما فيها من الصعوبات والمحاذير فاني اعتبرها الصمام الذي يضمن توازن اقتصادنا كبلد لا يزال في مراحل التطور الاولى الذي يلزم الدولة ان تسيطر سيطرة تامة على توزيع الدخل اي تتبع نظام السيطرة على الاثمان والاجور ومن سيطر على الاثمان والاجور فقد سيطر في الوقت نفسه على توزيع الدخل . وهذه الطريقة بالنهاية تقضي قضـاء مبرما على ـ دمقراطية المشروع الخاص ويؤخذ بها الا اذا تأزمت الحال لانقاذ الوضـــع المتردي فهي تدعو الى الضغط على الحريات العـــامة . والمشكلة هي متى يجب الاقلاع عن هذه السياسة ؟ من المحتمل جدا ان اتباعنا هذه السياسة سيدنينا شيئا فشيئا من الاقتصاد الموجه الاشتراكي .

الانفاق العام والخاص

بعد كل ثورة كالثورة العراقية لابد من حدوث فراغ سواء كان في الحقل السياسي ، أو في الحقل الاقتصادي ولابد ان تمضي فترة قصيرة او طويلة لملء الفراغ ذاك ولا يتم الامر الا بالعمل الجدى ، المخلص النزيه ،

والتوجيه الصحيح سواء كان ذلك بين موظفي الدولة او بين افراد المجتمع بصورة عامة ، ولا شك ان الثورة العراقية قد اخذت الناس على حين غرة فانهارت قوى البعض واشتدت عزائم البعض الاخر ، انه لمن نافلة القول ان اعبر عن هذا اكثر مما عبرت الثورة والسلوك الاقتصادي الذي عبرت عنه الطبقة الرأسمالية وطبقة ارباب الاعمال ورد الفعل الاكيد الذي لازمها منذ انبثاق فجر الثورة • وقد زادت الحكومة في الطين بلة عندما قررت تحديد سحب المبالغ النقدية من المصارف بما قيمته ثلاثمائة دينار في بيانها بهذا الخصوص ، فكان هذا البيان وحده ثورة في السوق المالية والنقدية وسوق الاعمال ونطاق الانتاج •• الخ •• اذ انه ولا شك ثبط الهمم للاستثمارات الخاصة وعرقل النشاط الاقتصادي الفردي والوطني بالتبعية •

سوق العمل والمال

ان الاعمال الخاصة لا تستمر في معاملاتها ومضارباتها في سوق العمل والمال ما لم نجد في المخاطرة املا في الربح وتحسنا في الاوضاع العامة للمجتمع لاستيعاب ما تقدمه من انتاج وخدمات وقد جاء حافز المعاملات والمضاربة الى التوقف لولا ان سارعت الحكومة في بياناتها فشجعت الاستيراد الضروري لتكامل الاقتصاد والتخلص بقدر الامكان وبصورة تدريجية من ادران الماضي •

التشجيع الحكومي

ان ما كان وجوب عمله في الاشهر الاولى من الثورة لا سيما بعد ان اتخذت تلك الخطوة في تحديد سحب المبالغ النقدية ان تنزل الحكومة الى سوق الاعمال والمشاركة مع المنتجين في المشاريع الخاصة لانتشالها من محنتها وفتور سوقها فتشارك المنظمين بالرسامل الانتاجية فتضمن عائداتها والارباح الضرورية لتسييرها وتزيل الخوف من قلوبهم كمنتجين او مستهلكين ، ويمكن لهذه السياسة ان تتبع حتى في الوقت الحاضر • فهناك كثير من المشروعات الخاصة التي تنتظر التشجيع الحكومي • ان الحكومة

يمكنها علاوة على المشاركة الفعلية في الرساميل العامة في المشروعات الخاصة ان تمدها بالارشاد والتوجيه فسيؤدي ذلك الى النجاح اذ سيرى فيه ارباب العمل ان اقدامهم على الانتاج سيصبح اقل خطورة واكثر اطمئنانا • والحكومة في عملها هذا لا تساعد المنظمين فحسب وانما تخدم المجتمع بصورة عامة اذ تبعث الروح في النشاط الاستهلاكي وتعيد للمنتج المشلولة قواه حيوية جديدة بشكل مغاير عما الفه ••

الناحية النفسية

وفوق ذلك فمن ناحية نفسية يطمئن الفرد اكثر فاكثر للدولة الجديدة حين يرى الفرق في المعاملة بينها وبين تلك في العهد المباد وحينئذ ستزداد الثقة بين الفرد وحكومته ومتى ما حصل ذلك دب النشاط الاقتصادي وزال الفتور شيئا فشيئا (وخير الحكومات اقلها حكما واعظمها خدمة) • ولا يمكن ان تقوم علاقة طيبة بين الافراد في المجموعة الواحدة اذا اريد التوصل اليها عن طريق التهديد والوعيد ويمكن استعارة هذا المعنى بالنسبة للحكومة في علاقتها بالمجتمع فالثقة والاطمئنان والتعاون صفات لابد ان تسود العلاقات بين الدولة والرعية •

أمران هامان

لا ريب ان تحويل الاقتصاد من ايد فاسدة في العهد المباد الى ايد صالحة في العهد الجمهوري يتطلب عملا متواصلا وموظفين دؤوبين يتصفون بالنزاهة والاخلاص في بلد افسد العهد المباد نفوسه ، على اي حال ان عملية تحويل الاقتصاد هذه تتطلب امرين :

١ ـ تحويل الاقتصاد الزراعي من القواعد الاقطاعية الى المقاطعات الزراعية الفردية قبل ان يصل الى مرحلة الاقتصاد التعاوني وقبل ان يأتي الى المرحلة الاشتراكية ، فالمراحل هذه تتطلب مناهج وموظفين اكفاء ورؤوس اموال جاهزة وموادا ومنشئات اقتصادية وحركة تعاونية شاملة مفهومة مقاصدها للمتعلم والجاهل •

٢ ـ توسيع الانتاج الصناعي بواسطة برامج ذات نطاق واسع بناء لا سيما فيما يخص انتاج السلع الرأسمالية وشمل كافة انحاء القطر بتلك البرامج وتوطين الصناعة .

اتساع الانتاج

وليس من شك فكلا الامرين يكمل احدهما الاخر لان زيادة الانتاج الزراعي والحصول على فائض فيه ضروري لتجهيز الغذاء والمواد الاولية للصناعات النامية المتوسعة ، كما ان اتساع نطاق الانتاج الصناعي لابد منه لتجهيز الاسمدة والالات .. الخ التي بواسطتها يتم ارتفاع مستوى الانتاج الزراعي .

اقتصاد مختلط

ان اقتصادنا سيستمر لفترة طويلة كاقتصاد مختلط قبل ان ينتقل الى الاشتراكية او الاقتصاد التعاوني وهذا الاقتصاد المختلط خطوة لازمة للانتقال به الى الاقتصاد الاشتراكي ان اراد المسؤولون له ذلك ، اذ ان الاتحاد السوفييتي قد اتبع بعد الثورة الاشتراكية تخطيط الاقتصاد المختلط للفترة العشرينية من السنين التي سادت فيها برامج الخمس سنوات حتى وصل الى الاقتصاد الاشتراكي بعد انتهاء تلك المرحلة وبعد ان اصبحت المركزية في التخطيط في اوجها فكان مستطاعا ان تستولي الدولة على وسائل الانتاج وتحقق الانتاج الاشتراكي الكبير ولكن حذار من ان نقلد الاقتصاد السوفيتي تقليدا اعمى فنقع في الاخطاء التي وقعت فيها بعض دول اوربا الشرقية الاشتراكية لان طبيعة الاقتصاد السوفييتي ومراحله في التطور تختلف كثيرا عما نجده في العراق وان التخطيط الذي سارت عليه حكومة الاتحاد السوفييتي بذلك لا يمكن ان يطبق بحذافيره ودونما دراسة للوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق فنحن في بلد يختلف في طبيعته وحياته وموارده وقابلياته عن الاتحاد السوفييتي .

التخطيط الاشتراكي

ولذا فان الواجب يدعونا ـ ان رغبنا في ذلك ـ ان نأخذ ما يلائم حالنا من التخطيط الاشتراكي ويتفق ومرحلتنا التطورية لا ان نستوحي برامجنا في التخطيط والتصنيع من الدول الاشتراكية لنرضي اقتصادياتهم ونفقر حالنا كأن ننتج سلعا تعود بالفائدة على المستهلك في تلك البلدان بينما لا تنفع العراق شيئا او ان نرجىء العمل في صناعة ما او نضرب عنها صفحا في الوقت الحاضر هادفين من ذلك تشجيع الصناعة في الدول الاشتراكية الصديقة التي ربطنا انفسنا معها باتفاقيات اقتصادية فهذا النوع من البرامج الاعمارية كان يتبعها رجال العهد المباد لغرض تعزيز الاستعمار الغربي في وطننا ونحن نهيب بالحكم الجمهوري الذي جاء ليطهر اقتصاد البلاد من مثل تلك السياسات الا تفوته هذه النقطة الجوهرية • وعليه فيجدر بالمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي ان يضعوا نصب اعينهم مبدأ التكاليف النسبية عند رسم البرامج والمخططات للتنمية الاقتصادية لكي تكون الاتفاقيات متكافئة تكافؤ الند للند • مع العلم انه باستطاعتنا ان نفيد من فنيهم وعلمائهم وبعض سياساتهم الاقتصادية التي تخدم مجتمعنا وتبقى على استقلالنا وحرياتنا •

سياسة الاستيراد والتصدير

ان مشروع الاربع سنوات الذي اعلنته وزارة التخطيط حدينا والذي لابد ان يعمل متناسقا ومتفقا مع اعمال وبرامج الوزارات الاخرى يحتم اتباع سياسات اقتصادية وتجارية جديدة ، وقد تجد الحكومة ضرورة لتعديل سياستها في الاستيراد والتصدير لكي تلائم الوضع الجديد الذي سيخلفه التصنيع فتشجع القطاع الخاص وتخلق الادخارات الفردية وتوسع باب الاستيراد للمواد والسلع اللازمة لامتصاص النقود الزائدة واتقاء خطر التضخم الذي عادة يصاحب عمليات الاستثمار الواسعة •• وان هذه السياسة في الاستيراد بحد ذاتها تعتبر من باب التطور الاقتصادي الذي لا

غنى لبلد ما عنه • والتصنيع السريع يستلزم التركيز في المراحل الاولى على تكوين الرساميل الانتاجية اي تهيئة السلع الاستثمارية وهذا يستلزم نفقات عالية وقد استعنا بهذا الخصوص بالقرض السوفييتي ولكن لابد من الالتفات الى ما يمكن انجازه في القطاع الخاص وسيره جنبا الى جنب مع القطاع الحكومي وما يمكنه ان يقدم من الادخارات الفردية الضرورية لعملية التنمية السريعة ••

الاقتصاد في الموارد

من اجل ان يظهر العراق في وجه جديد مشرق لابد ان يأخذ الاعمار الاقتصادي اتجاهات معينة في توزيع الموارد والتقنين بها والاحتفاظ بمستوى انتاج يعزز الاقتصاد الوطني ويرفع الدخل الفردي ويزيد في معدل التسارع للتنمية الاقتصادية ويزيل شبح الفتور والتدهور الاقتصادي في البلد ويحقق المخططات لاقتصاد يسير نحو التطور والتكامل •

ان الاسراف في النفقات العامة يضر بالاقتصاد الوطني ولابد الالتفات الى هذا الامر واتباع سياسة الاقتصاد بقدر الامكان من هذه النفقات لتزيد في نسبة الادخار من الدخل القومي ولترفع من تكوين الرساميل ولننظر من الان الى المستقبل للاستغناء عن القروض الاجنبية وانه ليساورني الشك اذا لم تتبع من الان سياسة اقتصاد في الموارد فاننا سنعتمد حتى في الامد الطويل على التمويل الخارجي وهذا لا يتفق وسياسة بلد يريد التحرر من كافة القيود التبعية • فالتوسع في الانتاج يجب ان يكون مصحوبا بزيادة في الارباح التي تحول الى استثمار فزيادة في الادخار وارتفاع في دخول الافراد لكي تعود المنافع لا الى ارباب العمل وحدهم بل يجب ان يشترك العامل والفلاح والكاسب وكل فرد في المجتمع من التطور الاقتصادي حين تتوزع الزيادة في الارباح على كافة افراد المجتمع فلا تقتصر عليها فئة صغيرة لان في توازن الاستفادة من زيادة الدخل القومي تزداد القوة

الشرائية لكافة افراد المجتمع وتبدأ عملية التصنيع في التكامل ـ متوازنة مع نمو دخول الافراد المتعادلة واذا لم يلاحظ هذا الامر (توازن الاستفادة من الزيادة في الدخل القومي) فسوف لا تؤدي عملية التصنيع والانماء غرضها الاول وهو زيادة الرفاهية الاقتصادية العامة للمجتمع الا لفئة واحدة فيه وعندئذ يحكم عليها بالفشل •

تقليص الاستهلاك الكمالي

ان الدولة مدعوة الى تقليص منافذ الاستهلاك الكمالي لدى الطبقة ذات الارباح العالية في المجتمع باتباعها سياسة التقنين في المواد والسلع المستوردة والكمالية منها بصورة خاصة وتوجيه الانفاق وجهة انتاجية لا في الحقل الحكومي وحسب وانما في الحقل الخاص ايضا فهي بواسطة سياستها في الاستيراد تستطيع ان ترغم ارباب الصناعات وذوي الدخول العالية والارباح الفائضة ان لا يوجهوا انفاقاتهم الى الاستهلاك المباشر بل لانتاج وتكوين الرساميل الضرورية للاسراع بعملية التصنيع اخذة في ذلك الرأي الذي يقول ان الدينار الذي يخرج من العراق لغرض شراء سلع استهلاك ينقص من الدخل القومي العراقي ويخفض اجور العامل العراقي ويزيد في الدخل القومي واجر العامل في البلد الذي ذهب اليه الدينار العراقي • ولكن الامر يختلف بالنسبة للدينار الذي يشترى فيه سلع انتاجية في هذا الوقت من المرحلة التطورية التي نمر بها فان الغرض هنا هو زيادة الناتج القومي الذي سيتبعه ارتفاع في دخول افراد المجتمع العراقي • والتضخم اذا احكم امره ووجه توجيهه صحيحة فانه سيعود بمنافع جمة على الاقتصاد الوطني •

التنمية الاقتصادية

ولاجل ان تسير عملية التنمية الاقتصادية في طريقها الصحيح فاني ارى ان تؤخذ الملاحظات التالية بنظر الاعتبار :

١ ـ البدء بأهم المشاريع الانتاجية اي اتباع سياسة الاولوية في تنفيذ المخطط الاعماري المنوي القيام به والتركيز على انتاج السلع الاستثمارية واخذ انتاج السلع الاستهلاكية بنظر الاعتبار سيما تلك التي يكون فيها الميل للاستهلاك كبيرا وتستنفذ كثيرا من الدخول الفردية .

٢ ـ ان توزيع المناصب الوزارية لغرض ارضاء اسرة او شخص او قبيلة او حزب او ما شاكل ذلك سياسة بائدة لا تتمشى وروح العهد الجديد. اذ لابد ان يكون الغرض من انشاء وزارة الخدمة العامة ومراعاة الاقتصاد في الموارد وان تكون هناك حدود عريضة فاصلة بين اعمال وزارة واخرى بحيث تبرر جعل كرسي لكل منها ولما كان عمل وزارة الزراعة ووزارة الاصلاح الزراعي متشابها ويكمل احدهما الاخر فان الضرورة تقضي بادماجهما في وزارة واحدة ولتكن مثلا وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي فالمسألة ليست تعدد الوزارات او الوزراء وانما المسألة هي مسألة المعرفة بدقائق الامور والوظائف التي تتحدد بها اعمال كل وزارة ـ في الدولة فتوزع الاعمال والوظائف توزيعا صحيحا على الوزارات مع ملاحظة الاقتصاد في الموارد .

التصنيع والنفط

ويسرى هذا القول على وزارة التصنيع والنفط اذ ان صناعة النفط وما يتصل بها ويشتق منها تعتبر ضمن صناعة النفط افلا يكون بعد ذلك من الافضل ان تدمج هاتان الوزارتان في وزارة واحدة وتدعى باسم واحد وليكن وزارة المعادن والتصنيع .

فالعراق بلد صغير وانه كلما ازدادت البيروقراطية في بلد تعقدت امور الدولة وزادت تكاليفها ونحن في غنى عن تعقيد البسيط فالاحرى بنا في هذه المرحلة تبسيط المعقد لا العكس .

شبح الحرب

٣ ـ لسنا الان في حرب ولا على ابواب حرب لا سيما وان شبح الحرب

الثالثة ـ التي نرجو ان لا نكون وقودا لها ـ كما يبدو الان اصبح بعيدا نوعا ما وان الحرب الاقتصادية هي التي تتحكم في امور المعسكرين في الوقت الحاضر واننا كدولة ناشئة متخلفة لا يمكننا ان نخصص في ميزانية الاستهلاك جزءا كبيرا من الدخل القومي لاغراض التسلح لا سيما في هذه الفترة من المراحل التطورية التي نمر بها فنحن بحاجة لبناء الاقتصاد ، لانشاء المجتمع المرفه الجديد ، لزيادة الدخل القومي بواسطة زيادة الاستثمارات المثمرة لا الميتة (على اعتبار ان الانفاق على التسلح هو استثمار ميت) مع مراعاة معدل السرعة في بناء الصناعة الثقيلة كحجر الزاوية للانماء الاقتصادي العام •

الصراع العقائدى

٤ ـ ان الصراع العقائدي الذي ساد ولا يزال يسود العراق منذ الثورة حتى اليوم ليس من صالح البلد وهو بحد ذاته يضيع فرصا ثمينة على الافراد الذين يؤلفون عنصرا هاما في موارد البلد بل هم العضو الاهم اذ ما فائدة الموارد الطبيعية والثروة القومية اذا فقد البلد الجزء الاهم في تلك الثروة والموارد لان الاخيرة انما خلقت ليستفيد منها افراد المجتمع فاذا تطاحن الافراد وانهكت قواهم وقابلياتهم فمعنى ذلك ان البلد قد فقد اهم ثروة يملكها فالصراع مهما تلبس من لبوس ينتفع منه الاستعمار والطامعون في بلدنا وثروتنا ويضيع علينا فرصة العمر للاستفادة القصوى مما حبتنا به الطبيعة من ثروة وامكانيات •

الخبراء الاجانب

٥ ـ يستقدم الخبراء الاجانب عادة للاستفادة من خبراتهم التي يصعب على البلد النامي ان يجدها في ابنائه لفترة معينة ولكن حالما يتيسر العلماء والفنيون المحليون يستغنى عن الخبراء الاجانب الذين يكلفون غاليا اولا ولكي يجد ابناء البلد الفرصة لتطبيق ما تعلموه وتنمية ما تفهموه ثانيا

فيتشجعوا ويعملوا وينشطوا ويفكروا فيفتكروا ويستنبطوا وقد قاسى طويلا ابناء البلد المتعلمون والمثقفون الحرمان وعدم التشجيع وطمس القابليات من سياسات العهد المباد وفضل عليهم الاجنبي حتى ولو كان في مستواهم العلمي او ربما اقل من ذلك وكان ذلك كافيا لان يبقينا مربوطين بالتشكيلة الاستعمارية • وقد جاءت الثورة لتصفي حساب التبعية وتعيد البلد الى اهله •

فترة الانتقال

٦ – في هذه الفترة الانتقالية من الاقتصاد الزراعي الاقطاعي الى الاقتصاد الزراعي التعاوني يتحتم على الدولة بعد تشجيع المزارعين للالتفات الى مزارعهم وانواع محاصيلهم ان تقوم بسياسة التسعير للحاصلات الزراعية فتضع حدا اعلى للاثمان لكي تضمن اولا التوازن في الزراعة مراعية وضع المزارع والفلاح ثانيا وضمان مستواهما الاقتصادي الذي يحفظ لهما كرامتهما وثالثا يرعى حالة المستهلك وقدرته على شراء ما يحتاجه من تلك الحاصلات •

التوازن الزراعي

٧ – وترتبط بالنقطة السابعة التوازن في الزراعة وما يجب ان تقدمه الزراعة لتغذية الصناعة من موارد اولية ومن سوق للصناعة الوطنية واتخاذ كافة السبل لقتل المنافسة الاجنبية للمصنوعات الوطنية التي يمكن ان تحل محلها •

٨ – تنظيم المجتمع تنظيما يكفل الاستفادة من حيوية الناس الاقتصادية على اتموجه يراعى فيه تقسيمهم حسب اصنافهم التي يرتاحون اليها وتساعدهم على التعاون والانتاج وهذا التنظيم نفسه يساعد بطريقة غير مباشرة على توزيع الدخل القومي توزيعا اكثر عدالة •• فقابلية الافراد للانتقال من مكان الى احر او من عمل الى عمل جدير بالتشجيع اذا ما لوحظ فيه خير للفرد وللمجتمع •

٩ ـ في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي علينـــا الاهتمام الكلي بالانتاج الزراعي وزيادته زيادة تفيض عن حاجة البلد لكي يساعد الصناعة على النمو طالما ان الانتاج الصناعي يحتاج لمرور فترة زمنية طويلة بالنسبة للفترة الزمنية التي يحتاجها الانتاج الزراعي لكي يأتي بثماره حتى يتـــم للصناعة ان تقف على اقدامها وتمول نفسها بنفسها وتجدد حيويتها وتبلـغ تكاملها ٠

المجتمع المنظم السعيد

١٠ ـ واخيرا فالحكومة الدمقراطية القوية تعمل لاجل المجتمع الذي يتعاون معها بالضرورة لتنظيم الموارد والاقتصاد لخلق المجتمع السعيد تشبه (الانترارونير) المنظم الساهر على مشروعه الخاص ستبقى خالدة خلـود الدول التي تستمد قوتها من صلاحها وخدمتها الخالصة للمجتمع ٠

دراسة الاقتصاد(*)

لكل علم من العلوم مشكلاته الخاصة التي يعنى بدراستها ولكل منها اسلوبها في الدراسة وغرضها النهائي الذي جاءت من اجله ، وقد استنبطت العلوم بسبب الحاجة اليها سواء كانت الحاجة شخصية او اجتماعية • وينمو العلم – اي علم – كنمو البذرة التي تزرع في الارض وتسير في مختلف درجات حياتها الطبيعية اذا ما توفرت الشروط اللازمة والمحيط الضروري •

والعلوم قد تختلف في أهميتها بالنسبة للافراد ولكنها جميعا تحتل موضعا له اهميته البالغة للمجتمع الواحد او المجتمعات المختلفة •

والعلم عبارة عن شتات من المعرفة موزعة في عقول الافراد ومن اجتماع تلك الافكار او المعارف يتكون العلم الذي وان كان اساسيا قد يهدف الى خدمة مجتمع معين ولكنه في النهاية سواء كان ذلك في الاجل القريب او البعيد ستنتشر خدماته وتعم المجتمعات كافة ولكن بالدرجة التي تهيئها الاوضاع والظروف الموجودة حينئذ في المحيط او المجتمع المعلوم •

ومن الامور المسلم بها اليوم ان علم الاقتصاد يعتبر الدعامة الاساسية لانهاض المجتمعات وتوطيد سيرها التاريخي • وان القدرة على التحكم بالشؤون الاقتصادية وتطبيق المبادىء والقواعد والتشريعات الاقتصادية لتعبر حقيقة عن تحديد الفترة التاريخية من مراحل التطور الاقتصادي للبلاد اذ ستجعل مجالا للتحكم في النتائج المنطوية وراء تلك المبادىء والتشريعات • ومن المعلوم ان الشكل العام الذي تأخذه المجتمعات في سبيل نموها وتطورها التاريخي يختلف باختلاف الظروف والتاريخ الاجتماعي والعادات والتقاليد والمعتقدات وغير ذلك من الامور التي تميز كل مجتمع عن الاخر • وهذا يتطلب بطبيعة الحال دراسة شاملة لا فقط

(*) محاضرة القيت في جمعية الاقتصاديين في موسمها الثقافي لسنة ١٩٦١ ونشرت في مجلة (الاقتصادي) التي تصدرها الجمعية •

لاحوال المجتمع كما هي عليه وانما لما يصبو اليه وطريقة الوصـــول الى الاهداف المرجوة • ولا يلبث الواحد منا الا ان يميل الى القول ان دراسة الاقتصاد هي من تلك الدراسات التي تقدم على كل دراسة اخرى من نوعها لان القوى التي ترافق تطور المجتمعات ومقدار نموها تكمن وراء عوامل اقتصادية حيوية لا تفتأ الظروف ان تظهرها بشكل او بأخر في الامد القصير او الطويل •

ولما كان الاقتصاد بهذه الاهمية فالاحرى بنا ان نقف قليلا عنـــده ونشرع في دراسته لكي نقف على مدى العلاقة بينه وبين ما نجده في حياتنا اليومية لا سيما وان دراسة الاقتصاد في العصر الحديث لم تقتصر على طلبة العلوم الاقتصادية في المعاهد المختصة بل تعدتها الى المعاهد العلمية الاخرى بعد ان اكتشفت العلاقة الوثيقة بينه وبين الاثار التي يتركها في حياة الهيئة الاجتماعية بصورة عامة • ولم تتأسس العلوم الا لخدمة تلك الهيئة ، اذ اتخذت العلوم على اختلافها وبمجموعها وسيلة للوصول الى اغراض معينة يتطلبها المجتمع في حياته • ولا عجب اذا شملت دراسة الاقتصاد كافـــة الفروع الثقافية ووجد الاقتصاد منفذا في جميع الاعمال والتنظيمات •

وما ضر الاقتصاد ان يوصفه البعض بانه افكار عامة Common sense او ليست حياة الفرد افكارا عامة فما بال هذه الافكار العامة اذا انتظمت وبوشر بدراستها دراسة علمية ؟ ومع ان المشكلة الاساسية في الاقتصاد هي مشكلة الاختيار فان مفهوم الاقتصاد لا يعني فقط الاختيار بين رغيف الخبز او علبة السكاير او بين ادخال الوالدين ابنهما للجامعة او الاكتفاء بالتعليم الثانوي له او بين العمل في مصنع او في مزرعة او بين انتاج الصابون او الزيوت او غير ذلك من الامور التي تتعرض في تقريرها الى ميكانيكية الاسعار في السوق الحرة او الى قرارات السلطة العليا في النظم الدكتاتورية ، اقول لم يعد مفهوم الاقتصاد يقتصر على ذلك بل ان مفهوم الاقتصاد اصبح يعنى مجموعة من القيم ذات اثار بليغة في حياة الفرد كانسان متحضر يخضع

لمؤثرات اجتماعية ـ خلقية يحددها مركزه الاجتماعى وتتطلبها الهيئة الاجتماعية ويفرضه اتجاهه الخاص • بل وفوق ذلك كله يمكن ان يعتبر الاقتصاد حياة والنظام الاقتصادى السائد في بلد ما تعبيرا للحضارة وانعكاسا لها •

وتسهيلا لدراسة الموضوع فانى آثرت تحديد الدراسة بما يلى :
ماذا نعنى بدراسة الاقتصاد ـ اسلوب الدراسة ـ الغاية من الدراسة •

ماذا نعنى بدراسة الاقتصاد :

تنتج المشاكل الاجتماعية من تضارب مصالح الافراد في المجتمع الواحد ثم تتشعب وتمتد الى مشاكل بين المجتمعات المختلفة نتيجة لتضارب مصالحها ايضا ودراسة المجتمع وما تحيط به من مشاكل اقتصادية تتطلب دراسة الفرد والمشاكل الاجتماعية المحيطة به التى تساعد على تكوين تفكيره وخلق افكاره وما المجتمع كما يراه علماء الاجتماع سوى مجموعة من الافراد متشاركة شعوريا هادفة الى غايات معلومة •

واذا تأملنا في نمط المجتمع فسوف يتحقق لنا انه يكونه نوع الانتاج وكميته ومقدار ما يستهلك منه • ويبدو ذلك واضحا حين يحدث بصورة تلقائية فلا تلبث تلك الفعاليات ان تصبح اسسا ومبادىء بل حقائق يومية يقوم عليها النمط الاجتماعي • هذه الحالة تجدها عندما تنظر الى المجتمعات المختلفة سواء منها البدائية او في مرحلة التنمية والتطور او متقدمة •

فالمجتمع البدائي تكون على اساس الصفة العامة للاقتصاد وهذه الصفة العامة هى كونه اقتصادا زراعيا بدائيا تنتظم الجماعة فيه على نمط واحد من العيش تتحدد اعمالها ويختص انتاجها بضيق المجتمع او الاقليم • واقتصادها على الاكثر اقتصاد راكد يدور في نفس الحلقة الانتاجية ويكتفى بما ينتجه • وهذا ينطوى على كون الاقتصاد من هذا النوع اقتصادا متوازنا او على الاقل يقرب من حالة التوازن • هذا لا يعنى طبعا ان القرارات التي

تتخذها الجماعة البدائية لا تتأثر او تؤثر في النمط الاجتماعي العام للمجتمع ولكن يمكن القول ان ميكانيكية القرارات ستترك مجالا ضيقا لاتساع مثل هذا الاقتصاد او نموه بالسرعة التي ينمو فيها اقتصاد من نوع آخـــر • فالاقتصاد يتحدد في السوق وما زالت السوق ضيقة ومحدودة في المجتمع البدائي فمما لا ريب فيه ان ستحدد السوق بالشكل الذي تتطلبه عمليـة التبادل • وهذا الاقتصاد بنفس الوقت يرسم حدود التفكير للجماعة البشرية ويعمل على تنظيم حياتها بالنسبة للتجارب اليومية التي تمر بها الجماعة وهذه التجارب اليومية التي ستترك اثارها في الجماعة ستصبح بعد زمن مجموعة من الحقائق التاريخية التي يهتم بها بصورة خاصة المعنيون والمختصـون بالتاريخ الاقتصادي الذين سينتفعون بها في تحليلهم لتطـــور المجتمعات اقتصاديا وعلى ضوء تلك التحليلات سيخرجون بنظريات وافكار جديدة •

(آخرها نظرية روستو في كتابه « مراحل النمو الاقتصادي ») •

ومما هو جدير بالذكر ان الاقتصاد لا يحتل مركزا مهما في المجتمع البدائي على اساس ان الاقتصاد (ولو انه يتملك كل حاسة من حـواس الانسان ويشترك في توجيه سلوكه وادراك وضعه واختيار عمله) يعنى بحياة الجماعة وتوزيع الموارد المحدودة لديها • ولما كانت مشكلة الندرة لا تظهر في الاقتصاد البدائي بالشكل الواضح الذي تظهر فيه في الاقتصاد المتقدم لان الحاجات في المجتمع الاول محدودة بحكم مجال التطور الاقتصادي البطيء بينما المشكلة نفسها تتضخم بصورة واضحة في المجتمع المتقدم الذي من صفاته كون الحاجات عديدة ومتنوعة ومتغيرة بشكل سريع ومستمر بفضل التقدم التكنيكي والتقدير الشخصي لضرورات الحياة •

فاين محل تقسيم العمل والاختصاص في الاقتصـــاد البدائي الذي يعتبر من اهم الاسس في عملية النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي ؟ اين كان اقتصاد السوق وتناقض المصالح فيه ؟ اين التغير الكبير الذي يتصف

به الاقتصاد المتقدم بل تتصف به الحياة ؟ فالحياة وحدها تتصف بالتغير وان الشيء الوحيد الذي لا يتصف بالتغير هو الموت[1] • فلا يمكن ان يكون ثمة تغير بدون تغير وتطور بدون تبديل •

ولما كان الفرد هو الاصل في المجتمع سواء كان المجتمع بدائيا او متقدما وان مشكلة الافراد هي مشكلة المجتمع فايجاد الحلول المختصة لمشكلة الفرد هو بنفس الوقت ايجاد الحلول لمشاكل المجتمع • وليست هناك من مشكلة ما لم يتطلب حلها بذل جهد ومحاولة ايجاد الحل نفسها عملية معرضة للوقوع في الخطأ وان سلوك الفرد نفسه يقدم اساسيا جزءا او جانبا من حل المشكلة وبمقتضى دراستنا فان المشكلة بمعنى محدود هي حل المشكلة الاقتصادية الاساسية التي تتلخص بوجود موارد محدودة امام الفرد الذي يحاول بواسطتها الوصول الى غايات معينة وهو لذلك في عمل دائب وتفكير مستمر لايجاد افضل الحلول وبلوغ احسن النتائج • وقد تكلل جهوده بالنجاح او تمنى بالفشل وهذا شيء بديهي لان فرضية الوصول دوما الى الحلول الصحيحة ينفي اساسا وجود مشكلة ، وهذا النفي بدوره ينفي وجود حقيقة • فالسبيل الى الحلول محفوف بالمشاكل وهذا واضح حتى في بعض السلوك العفوي للافراد ، فلو كنت مثلا في فرقة موسيقية (اوركسترا) فان الهدف الذي تقصده هو العزف الجيد على الالة الموسيقية والنجاح ، ثم الموسيقى الجيدة التي يطمئن اليها مدير الفرقة والمتفرجون • وفي الطريق الى هذه الاهداف تبرز مشاكل يتعاون العازفون على حلها • ولعل هذا يشبه ما نجده في المشاكل الاقتصادية التي انفرد لها علم يقوم على دراستها ويقدم حلولا لها • وان ما قدمه جهابذة الاقتصاديين من افكار اقتصادية وما اصاب الاقتصاد من تطور مستمر في دراسته وافكاره واساليبه وسياساته فسوف لا نتردد من اطلاق صفة العلمية على موضوعه • فالعلم ببسط تعاريفه عبارة عن مجموعة من المعارف تنتمي الى حقل معين •

(1) Von Mises, Human Action, Treatise on Economics.

والاساليب العلمية وجدت لدراسة جميع العلوم سواء كانت اقتصادية او غيرها .

والدراسة العلمية تحاول الخروج بمبادىء وقواعد لتفسير الحقائق الظاهرة وتساعد على التنبوء بما سيحدث . فعلم النبات مثلا يدرس النباتات وظواهرها الطبيعية المختلفة ويحاول تفسير نموها وتكاثرها او تخلفها وموتها . وعلم الفلك يدرس القواعد والقوانين التي تتحكم في حركة النجوم والكواكب . والقوانين التي تمت لها هذه العلوم في زمن معين لا يجب ان تعتبر مطلقة يمكن تطبيقها في جميع الظروف والازمان اذ هي تخضع لامرين : اولهما : ان هذه القوانين تمثل حالة العلم او مدى تقدمه في الفترة المعنية وثانيهما : انها تشير الى ما هو كائن في نفس الفترة . وكلنا يعلم ان الدراسات الحديثة والتفكير العلمي منذ بدء القرن العشرين قد غير كثيرا من الافكار القديمة وامامنا امثلة عديدة في علوم شتى كعلم الفلك والفيزياء والكيمياء وغيرها . فقد احدثت الدراسات الحديثة تغييرا اساسيا في القوانين والقواعد التي تخص هذه العلوم وبالتالي اخضعت التفكير الحديث الى اصول جديدة ودفعت بالمعرفة العلمية الى تقصى حدود لم يسبق ان عرفتها قديما .

ان هذه العلوم بطبيعة الحال تدرس اشياء غير عاقلة وهي لذلك تفترق هنا بصورة اساسية عن العلوم الاجتماعية التي تأخذ الانسان والمجتمعات الانسانية كقاعدة لدراستها والانسان له عقل وتفكير مستقل . ولو ان افكاره واعماله تعتمد على تفكير الاخرين واعمالهم لانه جزء من مجموعة كبيرة ترتبط بمصالح وتعمل للوصول الى غايات . وان سلوك الانسان يختلف عن سلوك النبات او غيره من الاشياء غير العاقلة من حيث اننا اقل قدرة للتنبوء بسلوك الاول منه بسلوك الثاني . ولكن هذا الاختلاف لم يمنع العلوم الاجتماعية من محاولة تفسير سلوك الفرد على اسس واساليب علمية واستنتاج القواعد والقوانين التي على ضوئها يمكن تفسير سلوك الفرد ومن

ثم ايجاد قابلية التنبوء ومن القواعد هذه ما يصح حكمها في مجال واسع ولكن قد لا يكون هذا الحكم عاما شاملا • فالام مثلا التي تجد كمية قليلة من الطعام تكفي ابناءها فقط تفضل تغذية ابنائها وحرمان نفسها • هذه قاعدة يصدق عملها في حالات كثيرة ومجالات واسعة ولكن لا نستطيع القول ان هذه القاعدة ذات مفعول عام شامل •

وكما ان من القواعد ما لها مفعول على نطاق ضيق ومحدود خاضعة لشروط محلية وموقتة فان الاقتصاد يعنى باشباع الحاجات او عدم اشباعها في ظروف محلية وموقتة أي ان الامر لا يتعدى ان يكون شخصيا لا يمكن قياسه • والاقتصاد كعلم يرسم مبادىء عامة ونظريات لا تلتزم بحدود وطنية • واذا اريد لعلم الاقتصاد ان يخدم اغراضا محلية وغايات وطنية حسب ما ترغب فيه السلطة العليا الحاكمة فحينئذ سيتضرر علم الاقتصاد اذ سيفقد صفته العلمية ويتلبس لباس الحزب الموجه او القائد الحاكم • ونستطيع ان نمثل لذلك بما حدث في عهد الحكومات الدكتاتورية في المانيا الهتلرية وايطاليا الموسولينية حين هاجموا بعنف الاقتصاد الارثوذوكسي • فاتبعت المانيا النظام الاقتصادي القائم على مبادىء النظرية الاشتراكية الوطنية (النازية) حتى ان احد الوزراء الذي كان يدعى رست Rust اصدر اوامره للجامعات الالمانية ان تسترشد في تدريس الاقتصاد على مبادىء النظرية الاشتراكية الوطنية المشار اليها ولا تحيد عنها مهما كانت الاسباب • وحدث ما يشبه ذلك في ايطاليا • وفي كلتا الحالتين ظهرت نتائج سيئة بالنسبة للنشء وخلق كثيرا من الفوضى والاضطراب وبالتالي سادت اراء خاطئة ووجهات نظر مغلوطة بالنسبة لاهمية الظواهر الاقتصادية وعلاقتها بدور الدولة النازية • وكنتيجة لكل هذا فقد اصاب نمو التفكير الاقتصادي الشلل والتأخر بعد ان رأى المعنيون بالشؤون العامة ان علم الاقتصاد ما هو سوى عقيدة للانتفاع الشخصي او هو علم الفردية المادية والانانية الشخصية • وهذا كما تعلمون هجوم على علم الاقتصاد لا

يمكن تبريره لان علم الاقتصاد ولو انه يبدأ من الفرد ولكنه ينتهي لايجاد القواعد والقوانين الاقتصادية التي تهدف الى خدمة المصلحة العامة والرفاه الاجتماعي •

وهكذا يتضح ان استخدام علم الاقتصاد (ومن صفات العلم عدم الانحياز الى وجهة نظر معينة) لاغراض وطنية يبعد الاقتصاد عن دائرته العلمية ذات الشمول والعموم • فغرض العلم هو وصف ما هو واقع وكائن لا ما يجب ان يكون • وما المجتمع سوى جماعة من الافراد لها حاجات ورغبات تعمل وتسلك حسب ما تتطلبه القوى الدافعة المنبعثـــة عن تلك الحاجات والرغبات •

وقد يتهم البعض خطأ الاقتصاديين بانهم اناس لا تهمهم الرفاهية العامة لان الاقتصادي ينظر الى المجتمع او الدولة كاشياء مطلقة ويرى ان هناك فقط افراد بحاجاتهم ، برغباتهم بعواطفهم ، وبمثالياتهم • ولو التفت هؤلاء المتهجمون على الاقتصاد الى الاقتصاديين الطبيعيين (الفيزيوقراط) مثلا وما قدموه من افكار اقتصادية لما وجدوها تختلف من بعيد او قريب عما تفكر فيه الجماعة حول رفاهيتها العامة • ويمكن القول كذلك بالنسبة الى بعض المدارس والافكار الاقتصادية الاخرى التي جاءت بعد ذلك •

فالاقتصاد يدرس الظواهر الاجتماعية ويبني الفرضيـات ويقـــوم بتحليلها فيخرج بالقوانين الاقتصادية والقوانين الاقتصادية كما نعلم ليست قوانين فيزيائية جاءت نتيجة لبحوث مختبرية بل تعبير عن ظواهر لسلوك الفرد اليومي في الجماعة قابلة للتغير في الامد القصير وهذا الحال لا ينفي العلمية عن موضوع الاقتصاد كما اراد ان يبينه البعض الذين لا يعيرون اهمية للنظريات الاقتصادية ويعتبرون دراستها او التفكير فيها مضيعة للوقت والجهود وهم لا يعرفون او يقدرون سوى ما يجدونه من اعمال يومية في السوق تمليها طبيعة سلوك الفرد • وهؤلاء يعبرون عن رغبة في جعل ما هو مفيد او خادم للمجتمع هو ذلك الفرع من العلم الطبيقي المبنى على تجارب

مختبرية ولما كان الاقتصاد لا ينتمي الى الفصيلة المختبرية من العلوم فهو غير جدير بالدراسة والبحث .

وهذا بطبيعة الحال عين الخطأ . فالاقتصاد الذي لا يزيد عمره على قرنين من الزمن يبرهن على أهميته بنفسه . فازدهار العلوم وتقدم المجتمعات ورقي الحضارة الحديثة كلها واكبت تطور علم الاقتصاد ، حين اصبح اكيدا خلال هذه الفترة ان علم الاقتصاد قد بدد الكثير من الاراء والنظـــريات والمعتقدات التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة وحطم الاحجار التي كان يستند عليها التفكير القديم السقيم . وهكذا قدم علم الاقتصاد الكثير من النظريات والاعمال الحديثة والتفكير الجديد وانتزع الثورات الخلاقة وفي الثورة الصناعية المثل الاكبر وهي اللسان الناطق للمدنية التكنيكية الحديثة . وما بناء المجتمع الحديث الا نتيجة منطقية لعلم الاقتصاد ونظرياته المتطورة . فهل بعد ذلك من ريب في اهمية علم الاقتصاد .

ولننظر الى ما حوالينا لنجد السياسات التي تسير عليها الحكومات لبناء مجتمعاتها اتخرج عن كونها تطبيقات لنظريات وقواعد وافكار اقتصاديـة وهل السياسة الا صدى للاقتصاد وجزء منه ؟ وعلم الاقتصاد لا يختص باقتصاديات قطر او نوع خاص من الاقتصاديات فهو مثلا لا يعنى بالاقتصاد المتقدم وحسب بل يتعداه الى كافة الانواع من الاقتصاديات سواء كانت بدائية او في مرحلة النمو او متقدمة لان الاقتصاديات المتقدمة ترجـــع في جذورها الى اقتصاديات بدائية . لذلك فدراسة الاقتصاد دراسة عامـــة شاملة من الخطأ او حتى من غير الممكن حصرها على دراسة نوع واحد من الاقتصاد .

واذا كانت اعمال الحكومة الاقتصادية تنبع من نظريات اقتصاديـة فهل تنتفى الاعمال الفردية عن ذلك ؟ فالافراد عن وعي او عن غير وعي يتبعون قواعد واصول اقتصادية في تحديد سلوكهم او توجيهه . او ليس

توزيع الاعمال بين الرجل والمرأة ، تحديد الاجور لكل منهما ، التوزيع الخاص بالاستثمار ، اختيار المهنة ، الزواج ، انجاب الاطفال ، الاستخدام ، البطالة ، اختزال اليد العاملة في بعض الاعمال بعد اختراع الالة ، تطبيق نظريات علمية مختبرية على بعض جوانب الحياة وغيرها او ليست هذه جميعها سوى من وحي النظريات والقوانين الاقتصادية التي لم تكن في حد ذاتها الا نتيجة للسلوك الفردي في المجتمع .

الاسلوب :

قد يعاب على الاقتصاد انه ليس علما مختبريا يستخرج الحقائق والنظريات العلمية بعد التجارب العلمية في المختبرات وذلك امر واضح لا معيبة فيه ما دام علم الاقتصاد يعرف على أنه نظرية عمل الانسان والانسان طبعا لا يخضع لتجارب مختبرية غرضها استنتاج حقائق ونظريات اقتصادية .

فنحن حينما نتحدث مثلا عن العمل بدون تخصيص فانما نتحدث عن عمل الفرد بصورة عامة . مع ذلك فاننا لا نعنى بذلك ان الاعمال واحدة او كونها من نوعية واحدة . بينما حينما نتحدث عن حقيقة علمية مختبرية فحينئذ يختلف الامر فمن شروط هذه الحقيقة اتصافها بالشمول في كل زمان ومكان وكونها ذات خاصية او نوعية واحدة . فبالنسبة لعالم الفيزياء او الكيمياء فالمعروف او المفروض ان هناك علاقات ثابتة بين احداثها يستطيع العالم ان يكتشف تلك العلاقات بشكل مضبوط بواسطة تجاربه في المختبر. وهذا غير موجود في الاقتصاد لان الاقتصاد يعنى باعمال الانسان ولا وجود للعلاقات الثابتة بين اعماله . وقد مرت فترة في تاريخ الاقتصاد ظن فيها بعض الاقتصاديين انهم اكتشفوا العلاقة الثابتة في تأثير التغيرات في كمية النقود على اثمان السلع اي ان ازدياد او نقص كمية النقود في التداول وحدها ستؤدي الى ازدياد او نقص مقابل في اثمان السلع (نظرية كمية النقود) ولكن الاقتصاد الحديث قد اظهر خطأ تلك النظرية . فعلم

الاقتصاد لا يعنى بالعلاقات الثابتة المعروفة في العلوم الطبيعيـــة • ولذلك تنتفي فيه وجود المقاييس الثابتة • فاذا حدث وان ازداد عرض سلعة ما بمقدار (٥) بالمائة وكنتيجة لذلك انخفض سعرها بنسبة (٣) بالمائة في مكان معين فليس هناك من مقياس يبين لنا ان العلاقة نفسها ستحدث في مكان آخر ، وذلك لان مرونة الطلب لا يمكن قياسها كما ان العلاقات غير ثابتة • فهل يستطيع احد ان يقول بان السلوك الاستهلاكي للافراد لتلك السلعة او اي سلعة اخرى ثابتة ؟ وهلا توجد اختلافات في قيمة السلعة بين مختلف الافراد في مختلف الاحوال والظروف ؟ وما دامت العلاقات بين الفـــرد والسلعة غير ثابتة فان الحالة السالفة الذكر ستبقى حقيقة تاريخية فقط •

وعلى هذا الاساس ولعدم وجود علاقة ثابتة في الحدث او السلوك الاستهلاكي لاختلاف دوافع الافراد اذن سينتفي قياس الاحداث الاقتصادية وستظل الحقائق التي يمر بها الاقتصاد كحقائق او تجارب اقتصادية في صفحات تاريخ الاقتصاد • ولا يمكن الاعتماد على هذه التجارب للاستفادة منها في برهان او نفي نظرية اقتصادية لان اثبات صحة او خطأ النظرية الاقتصادية لا يتوصل اليه عن طريق التجربة وانما عن طريق التحليل العقلي • ويقال عن النظرية الاقتصادية بانها صحيحة في كل مناسبة اذا ما تهيأت لها مسبقا كافة الفرضيات اللازمة • وبينما تعتمد العلوم الطبيعية على التجارب المختبرية وادواتها المادية فان ادوات الاقتصاد هي العقل وقوة التفكير وقابلية التحليل وكلما اصبح في الامكان ايجاد المختبرات الحديثة الكاملة والادوات الممتازة كلما تحسنت الامكانيات للقيام باحدث التجارب والوصول الى افضل النتائج للعلوم الطبيعية • كما انه اذا تهيأ العقل وقوة التفكير وقابلية التحليل كلما تطور الفكر الاقتصادي وازدادت المعرفـــة الاقتصادية •

ويشبه علم الاقتصاد في اسلوب بحثه العلوم الاخـــرى من حيث استخدامـــه للطريقتين الاستنتاجيـــة Deduction والاستقرائيـــة

Induction ولو ان الطريقة الاستقرائية هي الطريقة الشائعة في العلوم المختبرية التي تهدف الى الحصول على قواعد ومبادىء وقوانين تعبر عن التجارب وتفسر الظواهر الطبيعية • ولكن علم الاقتصاد مع انه اليوم يستخدم الطريقتين كاسلوب لبحثه فانه اعتاد ان يتخذ الطريقة الاستنتاجية لهذا الغرض والذي يرجع الى الاقتصاد الكلاسيكي يجده عموما قد اتبع الطريقة الاستنتاجية •

ويعنى التحليل الاستنتاجي التوصل الى الحقائق والنظريات الاقتصادية بالطريقة التي تبدأ بالعام وتنتهي بالخاص • وعلى العكس يكون التحليل الاستقرائي فهو يبدأ بالخاص وينتهي بالعام • فعدما يقدم الاقتصادي فرضياته للتحليل العقلي فهو قد اطمأن بان اسلوبه هذا سينتهي بعمل نافع لمعرفة الواقع وفهمه • وقد اتخذ من الطريقة الاستنتاجية ومن تفسير الظواهر التاريخية بصورة مجتمعة شكلا لاستخلاص الاستنتاجات المنظمة وبناء المبادىء والنظريات[٢] • وستصبح الاستنتاجات هذه عرضة الى امرين :

فاما ان يظهر النقاد خطأها وحينئذ ستتحول الى اثر تاريخي وحسب ؛ واما ان تثبت وتبرهن على حقيقة وجودها وصحتها وعندئذ ستكون اساسا لسياسات اقتصادية او لتحليلات علمية اخرى •

واذا اكتفى الاقتصاد الكلاسيكي بالطريقة الاستنتاجية فان الاقتصاد الحديث لم يعد يكتفى بالتعميم بعد الملاحظة بل اخذ يتبع اسلوب جمع النماذج التي تمثل مجموعات من الافراد ليمتحن سلوكها ويدرس حالها ، فيطلب المعلومات من المؤسسات المختلفة سواء تلك التي تقدم الخدمات او الاخرى التي تبيع السلع الاستهلاكية للافراد ليرى بعد ذلك مدى التفضيل وانواع الاغراض التي يتبعها الافراد في المجتمع • مع ذلك فهناك حقيقة لا يمكن نكرانها وهي ان هناك حالات واوضاعا اقتصادية لا يمكن معها الا

---

(٢) المصدر السابق ص ٦٦ •

ان تكتفى بالتعميم ولكن هذا الاسلوب من التحليل والخروج بالنتائج لا يبرر نفي صفة العلمية عن الاقتصاد • لا سيما واننا انتهينا توا من القول ان الاقتصاد اخذ اخيرا يتبع الطريقة الاستقرائية في بحثه •

ان طريقة بناء الفرضيات الاقتصادية وامتحانها التي يلتجىء اليها الاقتصادي في بحثه اسلوب خيالي اذ ان بناء الفرضيات وامتحان صحتها والاخذ بحالاتها بالدقة المعروفة لدى الاقتصاديين معتمدين في ذلك كله على الطريقة الاستنتاجية ان هو الا محاولة لاظهار فعل الحادثات والاوضاع الخيالية التي نتجت عن حالات علمية جيء بها او استخدمت لغرض ايجاد تلك الحادثات • ولكن هذا البناء الخيالي للفرضيات وتحليلها سيجده الاقتصادي امرا لا مفر منه لتفهم واقع الحياة وفعالية الفرد في المجتمع • وهذا الاسلوب الخيالي الذي يستخدمه الاقتصادي في دراسته لا يمكن البتة الالتجاء اليه في حقل العلم الطبيعي الذي يعتمد على المختبر وتجاربه والتحسس المادي للاشياء •

بقى ان نسأل هل ان الفرضيات لبنائنا الخيالي تتجاوب مع الفعاليات التي نريد او نفكر في ايجادها في حياتنا فعلا لان الشيء الاساسي الذي نود التوصل اليه باتباعنا هذا الاسلوب هو الفعاليات للاوضاع الموجودة حقيقة في الحياة • فبتفهمنا للفرضيات ونتائجها غير الواقعية نستطيع تصور اثارها لو وجدت حقيقة • ولا مفر كما قلت من اتباع هذا الاسلوب في البناء الخيالي للبحث الاقتصادي • والحذر الكبير في اتباع هذا الاسلوب هو سهولة الخروج بنتائج مغلوطة وتدرج خاطيء •

واذ يبدو واضحا اننا نستنتج شيئا كثيرا من التعاريف والتعميمات فهذه نفسها لا تجيء اعتباطا ولذا فمن الخطأ ان يعتبر الاقتصادي شخصا يهتم فقط في الاستنتاج ولو ان عمله يرتكز كثيرا على هذا • ومما لا شك فيه ان هم الاقتصادي هو تفسير الواقع واكتشاف ما استحدث او ما استجد

وعملية الاكتشاف هذه لا تقتصر على تفسير الاسس المعينة والتوسع فيها بل في استيعاب قبل كل شيء الحقائق التي تبنى عليها تلك الاسس • وعملية اكتشاف هذه الاصول في التجارب الاعتيادية التي تقدم الاسس لسلسلة التدرج الاستنتاجي هو اكتشاف اقتصادي بقدر استخراج استنتاجات جديدة من اسس قديمة • فنظرية القيمة كما نعرفها اليوم نشأت من التوسع في الاستنتاج من اصول واسعة بسيطة وقديمة • ومثل هذا يمكن ان يقال عن نظريات اخرى •

الغـــرض :

قلنا قبل قليل ان الفرضيات والنظريات الاقتصادية القائمة على التحليل العقلي لبناء الهيكل الخيالي الذي منه ننطلق لمعرفة واقع الحياة الاقتصادية وتفهم المشاكل المختلفة التي تربط بين الفرد ومجتمعه لايجاد الحلول الناجعة لها هي اساس دراسة علم الاقتصاد • وقلنا ايضا ان علم الاقتصاد هو نظرية الانسان في عمله (او نظرية فعالية الانسان) ودراسة الاقتصاد تجعل للفرد القدرة على اصدار احكام ذات اثر بليغ في حياة المجتمع • والاقتصاد بعد ذلك ما هو سوى وسيلة لغايات والوسيلة تحصل على قيمتها من الغاية التي تهدف اليها ومن الوسائل الاخرى التي يمكن ان تعوض عنها • فاذا كان التاريخ الاقتصادي لا يكتفي بنقل الحوادث التاريخية او بجمعها على شكل احصاءات وارقام وحقائق بل لابد ان يستخدم التفكير الاقتصادى في دراسته فكم بالاحرى ان يعتمد الاقتصاد بصورة رئيسية على التفكير ، فالاقتصاد هو غير التاريخ الاقتصادي •

فالاقتصاد كما مر معنا هو نظرية فعاليات الانسان وعملها في كافة الاحوال التي يمكن ان يتصورها الانسان او يعمل في ظلها وفي النهاية سيقدم الوسيلة للتاريخ الاقتصادي الذي قلنا عنه ما هو الا مجموعة من الارقام والاحصاءات والحقائق والملاحظات التي كانت اقتصادا في حينه •

ولما كان الاقتصاد يهدف في تحليله العقلية الحيادية فهو حينما يدرس

مشكلة يدرسها بروح بعيدة عن التعصب او التحيز ويصدر قيمه واحكامه على اساس الغايات التي يتوصل اليها من اتباع سياسة معينة بدون ان يوصى بكذا او كذا • فهو مثلا عندما يوصف الاحتكار يبين ان الاحتكار يسبب كذا الى هذه الجماعة او كذا الى تلك الجماعة ولا يذكر فيما اذا كان يؤيد هذه الوجهة أو تلك لانه ان ذكر ذلك فقد انحاز الى جهة معينة وحينئذ يفقد العقلية الحيادية المفروضة فيه •

ومع ان الاقتصاد علم حديث الا انه يعتبر من اكثر العلوم الاجتماعية تقدما فهو ينبض بالحياة ويقدر الاعمال ويعطى احكاما للقيمة تتفق ودرجة نمو العلم الاقتصادي وتطور المجتمع •

ويؤخذ على الاقتصاد الكلاسيكي الذي يعتبر اساس الاقتصاد الحديث هو انه حينما بحث مشكلة القيمة بحثها من زاوية واحدة فاعتبر عملية التبادل مصدرا للقيمة وان ليس هناك الا قيمة تبادلية • وقد اظهر الاقتصاد الحديث خطأ هذه النظرية حين قرر ان للقيمة مصدرا اخر هو الاستعمال وهذا عامل شخصي ومن هنا برزت نظرية المنفعة ومبدأ المنفعة الحدية •

وعلى هذا الاساس وغيره نجد ان دراسة الاقتصاد متجددة تهدف الى اصدار الاحكام والقيم او تصحيحها او ابدالها حسب ما يتطلبه الظرف الاني او المستقبل • وان تقرير صحة نظرية اقتصادية او خطأها يعتمد على التجارب العملية التي تمر بها النظرية أو التحليل العقلي المنطقي للفرضيات كما تمليه الظروف الاقتصادية في حياة الفرد والمجتمع • ولايضاح ذلك سنرجع الى النظرية الاشتراكية العلمية التي اثارت من الجدل والخلاف ما لم تثره نظرية اقتصادية اخرى • فالاقتصاد الرأسمالي ينعى خطأ النظرية الاشتراكية العلمية ، والاقتصاد الاشتراكي يكيل الثناء والمديح لها كل حسب تجاربه وظروفه • ونحن الذين نعنى بالناحية العلمية ونقف من ذاك او هذا موقف الحياد العلمي نجد مستندين على دراستنا هذه ان ثبات النظرية أو نفيها

يحتم القاء نظرة على الفرضيات اولا وامتحانها • فهل الفرضيات التي تبنتها الاشتراكية العلمية موجودة أو تهيأت الظروف لاظهارها • فاذا انتفت الفرضيات فطبعا سوف لا تكون ضرورة لظهور الاشتراكية العلمية • ومثل ذلك كمثل وجود الموسيقيين دون وجود الالات الموسيقية اذ لا يمكن حينئذ الاستماع الى موسيقى • وهذا المنطق لا يعنى ان مؤسس الاشتراكية العلمية كان غير مصيب في نظريته بل تعنى ان دراسة الاقتصاد هيأت الجماعة والتفكير لايجاد فرضيات جديدة ونظريات مخالفة الغرض منها انقاذ السوق الحرة والنظام الرأسمالي مما يمر به او ينتظره • اما لو بقى النظام الرأسمالي يعمل في سوقه الحرة وبقيت الاوضاع كما فرضها فعندئذ يختلف الامر فيما اذا استطاعت الليبرالية ان تنقذ نفسها من الدمار المحتوم الذي خططته الماركسية لها •

ان دراسة الاقتصاد تهيء الفرصة الضرورية لخلق التفكير الاقتصادي واظهار التحسس بواقع الاقتصاد الوطني وما تنتظره الامة من مواطنيها او رجال دولتها • فرجال الدولة في العصر الحديث لا يمكن ان يكونوا بحق رجال دولة ما لم يتفهموا المشاكل الاقتصادية المحلية والدولية وهذا التفهم يلزم الاستفادة من التفكير الاقتصادي والاستناد عليه • وقد اصبح تأثير الاقتصاديين على سير الاحداث المحلية والعالمية في العصر الحديث كبيرا وواضحا بحيث لم يعد باستطاعة الانسان اغماظ عينيه امام الاثار المباشرة التي يتركها الاقتصاديون على سير ماكنة الدولة او عجلة التاريخ • فبعد ان كان الاقتصاد ودراسة الاقتصاد تهم فئة صغيرة تدفعها الرغبة ويحدوها الفضول للوقوف على ميراث الاقتصاديين وما استجد من الفكر الاقتصادي والاطلاع على النظريات الاقتصادية : أذ بالاقتصاد يتبوأ المركز الاول في تبديد السياسات الحكومية القديمة ليرسم لها سياسات جديدة قائمة على اسس وفروع جديدة تهدف الى تغيير كيان المجتمع وحياته الحاضرة والمستقبلة وبموجب تلك الاهداف صارت تنبثق التشريعات الحكومية

المختلفة سواء كان ذلك في حقل العمل والاجور ، في سعر الفائدة ، في توزيع الدخل ، في الاستثمار وغيرها وحتى في العلاقات الاجتماعية كالزواج والطلاق وتنظيم حياة الاسرة الى غير ذلك • وهكذا نجد ان الاقتصاد الذي كان ينحصر ضمن اطار الكتب ويكمن في عقول الاقتصاديين خرج اخيرا على شكل سياسات عامة يلتزم بها رجال الحكم لينيروا للمجتمع سبل حياة الرفاهية والتقدم •

فدراسة الاقتصاد التي يهمها بناء الفرضيات ويدعمها التحليل الخيالي لها تتوخى بالاخير اشاعة الرفاهية الاقتصادية وهي تتحرى في التاريخ الاقتصادي وتستفيد من الظروف المتشابهة في القديم والحديث ومن النظريات المنبثقة عنها ومدى صحة تطبيقها في الظرف الملائم •

واذا كانت الحكومات قد اتخذت من النظريات الاقتصادية ما يعينها للتدخل في بناء الاقتصاد الوطني واتباع السياسات الاقتصادية المناسبة واشراك المفكرين الاقتصاديين في رسم وتخطيط تلك السياسات فان هذا التدخل الحكومي واختلاف الاحوال الاقتصادية وتطور المجتمعات كان هذا كله باعثا لتطور التفكير الاقتصادي ووحيا لنظريات جديدة هزت بعضها الفكر الاقتصادي والاقتصاد التطبيقي هزات عنيفة خالقة منها سياسات اقتصادية وطنية جديدة ونظريات اقتصادية حديثة تكونت على أثرها مدارس اقتصادية بوحيها ثورات اطاحت بنظم اقتصادية قديمة لتنشىء على خرائبها نظما جديدة • فالثورة الاشتراكية في روسيا والصين مع كونها قد خالفت نبوءة ماركس في كيفية واصول انبثاقها الا انها قد اتخذت من كثير من التفكير الماركسي ـ اللينيني احجارا لبناء سياساتها الاقتصادية الحديثة •

ثم خذ الثورة الكينزية في الاقتصاد التي ثارت على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في بعض اعمدته الاساسية والتي جاءت نتيجة للازمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات حين تصدى لها كينز الذي كان منذ امد بعيد يحاول

النفاذ الى اسباب الازمات الاقتصادية المتكررة لعله يجد علاجا لها ، تهيأت له الفرصة في ازمة الثلاثينيات العنيفة وصار يحلل الازمة بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي الذي نشأ وترعرع فيه وراح بمعوله الفكري يهدم ما بناه معلموه Macro - economics ليخرج سياسة اقتصادية وطنية تعنى بالاقتصاد الكبير ويفضح خطأ السوق الحرة في توازن الاقتصاد ويدعو الى التدخل الحكومي لاحلال التوازن الاقتصادي في الحالة العامة • فكانت نظريته في الحقيقة من وحي اقتصاد الكساد بعد تحليل وتفنيد الاقتصاد الكلاسيكي فيما يخص التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني •

ولابد اخيرا من كلمة تلخص موضوع المحاضرة فقد يعلمنا الاقتصاد ان المشكلة الاولى والاساسية التي تجابه الفرد في المجتمع الواحد او في المجتمعات المختلفة هي مشكلة الاختيار بين الموارد الاقتصادية المحدودة • وعلم الاقتصاد يحاول جعل ذلك في قالب متوازن بعد صياغة الفرضيات وامتحانها واستنتاج المفاهيم والتعميمات التي تساعدنا على فهم الحاضر والنظر الى المستقبل بعين ثاقبة • وليس من الصعب ايجاد العلاقة بين الدراسة النظرية والواقع العملي في الاقتصاد فالنظرية تحاول تفسير اوضاع معينة من الواقع بمساعدة التعميمات التي قد حصلت عليها سابقا • وهكذا يمكن معرفة العلاقة المتجانسة في تركيب النظرية المعلومة • ولا يمكن ان يحصل تقدم في الاقتصاد بمجرد جمع احصاءات وجداول زمنية بل يحصل التقدم اذا توفر اناس مستعدون ان يسيروا ابعد من ذلك بعد التحليل النظري الابتدائي ليحصلوا على فرضيات اخرى تفسر الاختلافات او التطورات المناسبة للفرضيات التي تبين بدء التقدم • وقد تعنى الدراسة الواقعية بالمشكلة المراد حلها ولكن الحل لا يأتي الا عن طريق النظرية واي محاولة تهدف لعكس تلك العلاقة ستؤدي الى لا نتيجة •

ان علم الاقتصاد يهدف الى تفسير الحقائق والوقائع التي هي عبارة عن علاقات بين الانسان والاشياء المحيطة به هذه العلاقة التي لا تتغير بمرور

الزمن اي ان علم الاقتصاد يحاول بحث وتفسير لحقائق عامة تتكون نتيجة بعض الخصائص الضرورية المستديمة في طبيعة الانسان وطبيعة الاشياء المحيطة به • وعليه فدراسة الاقتصاد هي شيء يختلف عن رسم سياسة اقتصادية • فدراسة الاقتصاد تعنى بتقديم مبادىء وقواعد عامة مبنية على ظواهر اجتماعية في سلوك الفرد الاقتصادي قد ترى الدولة فيها من الفائدة لرسم سياستها الاقتصادية العامة بعد الاسترشاد بما قدمه الاقتصاد من نظريات ومبادىء عامة • لان الاقتصادى في دراسته ينظر الى الرفاهية العامة بينما تهدف سياسة الدولة قبل كل شيء الى السلامة القومية •

وبينما تهدف سياسة الحكومة الاقتصادية الى تقويم الاقتصاد الوطني ونشر الرفاهية الاقتصادية واشاعة الاطمئنان في قطر معين نرى ان دراسة الاقتصاد تقوم على اساس بناء فرضيات واستنتاج نظريات عامة تتعدى حدود الوطن الواحد والتي في الاخير تخدم اغراض حكومات مختلفة • فاذا صدق القول ان هناك جنسية لسياسة اقتصادية معينة فلا يصدق هذا على دراسة الاقتصاد التي لا تعترف بحدود قومية او التزام دولي •

التخطيط الاقتصادي واهدافه(*)

مثل مسيرة الاقتصاد الرأسمالي كمثل النهر العظيم الذي يصب فيه ويغذيه عدد كبير من الفروع والنهيرات ، فعندما يفيض يصبح ماؤه الفائض وبالا وتعاسة على المجتمع وحينما يغيض يصبح ماؤه شحيحا لا يفي بالغرض وفي كلتا الحالتين ينتاب المجتمع المرض الخطير الذي لابد من ايجاد العلاج الضروري قبل ان يتفاقم الامر ويتدهور النظام .

اي ان سبب فشل النظام الرأسمالي يكمن في نجاحه الفائق وانجازاته العظيمة ولكن التناقض هو انه لولا الحرية او ترك الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تسير بدون تقييد او تحديد لما استطاعت الرأسمالية ان تتوصل الى مثل هذه الانجازات مع ذلك فالانجازات الرأسمالية نفسها الناتجة عن الحرية الاقتصادية وترك حبل الامور على غاربه ستسير بالنظام الرأسمالي الى النهاية الحتمية في الزوال مسبقة بالازمات المتكررة والتدهور والانحطاط في النشاط الاقتصادي وقد اجمل الاقتصادي (شومبيتر) هذا الحال في كتابه (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) كما يلى :

١ ـ لقد حقق المشروع الخاص (النظام الرأسمالي) مهمات عظيمة وانجازات رائعة بحيث صار التقدم الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي يسير بصورة تلقائية ولم يعد لمثل هذا النظام حاجة للبقاء . اي بمعنى آخر فان اعماله وانجازاته ستقضى عليه .

٢ ـ ان رجل الاعمال (رب العمل) في نشاطه واعماله الناجحة قد عجز عن ايجاد خطوط الدفاع اللازمة التي تحافظ عليه من الهجوم السياسي على نوع الاقتصاد الذي يعيش فيه .

(*) نشر في مجلة « الصناعي » التي يصدرها اتحاد الصناعات العراقي بعددها الاول (السنة الثالثة) شباط ١٩٦٢ .

٣ ـ ان رجل الاعمال الذي بهرته انجازاته واصبح غارقا في الثـــروة والترف لم يعد لديه ذلك الاهتمام القمين برجل الاعمال المتوثب اذ خارت عزيمته وفقد حوافز العمل وغريزة حب البقاء .

٤ ـ خلق الاقتصاد الرأسمالي خلال عملية تطوره وتقدمه جفاءا تامـا وعداء شاملا لنظامه الاجتماعي . وقد يكون هذا العداء غالبا غير مبنى على اسس عقلانية ولكنه عداء مستحكم على كل حال لان قضيـــة الاقتصاد الحر ذات المشاكل والتعقيدات مبنية على اعتبارات ذات مدى بعيد وينقصها اساسيا ما يثير الشعور العاطفي . »

فاذا صح ما يراه (شومبيتر) عن مستقبل الاقتصاد الرأسمالي فلابد من اتخاذ العدة للحيلولة دون وقوع الكارثة وحلول الهزيمة الكبرى لذلك الاقتصاد[1] . فكيف يتسنى للاطباء علاج المريض المشرف على الهلاك ؟ يكاد يتفق المفكرون السياسيون والاقتصاديون في الوقت الحاضر على ان الامر يقتضى رقابة وتوجيه الدولة ولكن ما هو قدر هذا التوجيه ؟ وهنـا يختلف هؤلاء المفكرون . فمنهم من يذهب الى ان المركزية في التخطيط يجب ان تشمل كافة القطاعات الاقتصادية وان يمتد سلطان الدولة الى اقصى حد ممكن ومنهم من رأى في تقليص ذلك السلطان ما امكن . فالاشتراكيون

---

(١) ان تحليل (شو مبيتر) ولا شك عميق نفاذ وفيه كثير مـن الحقائق وقد فاق فيه حتى المفكرين الاشتراكيين امثال (سدني ويب) و (هارولد لاسكي) فالتغيرات التي جاءت كنتيجة للاقتصاد الحر ومنها نمو الاحتكارات واقتصار النمو الاقتصادي على فئة ضئيلة وهي مالكـــة الرساميل الكبيرة اخذ يهدد نظام المنافسة ولم يترك للمجتمع الرأسمالي الا ان يختار بين امرين فاما رأسمالية احتكارية تسيطر على الاقتصاد الوطني او اقتصاد يدار من قبل الدولة ولا يمكن لانسان ان يرضى العيش في ظل نظام احتكاري تسيطر فيه القلة المحتكرة لا على الاقتصاد وحسب بل وعلى السياسة والتشريعات والقانون فيقسم المجتمع ويقضى على التقدم وروح العمل والابتكار ويخلق الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

انقسموا في مدى تحبيذهم لتدخل الدولة في التنظيم الاقتصادي في تشككهم لقابلية السوق في تنظيم الحياة الاقتصادية • والاختلاف بين الاشتراكيين او المحبذين للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية هو اختلاف في الاسلوب لا في الاهداف • ويمكن ان نميز بين نوعين من التخطيط :

١ ـ التخطيط الذي يعنى تدخل الدولة في قسم من الصناعات ويترك القسم الباقي من الاقتصاد الوطني بالايدى الخاصة •

٢ ـ التخطيط المركزي الكامل والذي ينتفى معه وجود المشروعات الفردية كمقررة للنشاط الاقتصادي •

وان التمييز بين النوعين من التخطيط ذو اهمية بالغة لان التمييز يعنى التمييز بين التخطيط الاقتصادي مع الحفاظ على الحريات والتخطيط الاقتصادي مع سلب الحريات • فالتخطيط من النوع الاول هو الذي اخذت به معظم الدول الرأسمالية في الوقت الحاضر ، بينما التخطيط من النوع الثاني فهو السائد في الدول الاشتراكية • وسنقصر بحثنا في هذا المقال على النوع الاول من التخطيط •

لقد قلنا ان نظام الحرية الاقتصادية قد عجز ان يؤدي النتائج المرجوة من عدالة التوزيع واستقرار في الاقتصاد وشمول في الرفاه وقد اصبح التخطيط الاقتصادي شيئا مسلما به اليوم اذا اريد انقاذ نظام المشروع الفردي وقد راح اكبر المدافعين عن الرأسمالية واعظم الثائرين على التخطيط الاقتصادي وهو فون هايك Von Hayek يرى ضرورة الحد من الحرية الاقتصادية وينادى ـ مع الاحتفاظ ـ بالمنافسة ـ بالتخطيط لبعض النشاطات الاقتصادية وها هو في كتابه (الطريق الى الرق) يقول :

« ولا يغنى الاستخدام الناجح للمنافسة عن بعض ضروب التدخل الحكومي مثال ذلك ان تحديد ساعات العمل وتحتيم بعض التدابير الصحية وتهيئة نظام واسع النطاق للخدمات الاجتماعية فان كل هذا يأتلف تمام

الائتلاف مع الاحتفاظ بالمنافسة وثمة ايضا ميادين معينة لا يكون فيها نظام المنافسة عمليا مثال ذلك الاثار السيئة لقطع الغابات او لدخان المصانع او تزويد المدن بالتيار الكهربائي ... الخ ولكن كوننا مضطرين الى الالتجاء الى التنظيم المباشر حيث لا يتيسر ايجاد الاحوال الصالحة للمنافسة لا ينهض دليلا على أنه ينبغي قمع المنافسة حيث يمكن ان تعمل وتنفع . والتخطيط الذي نوجه اليه كل نقدنا هو التخطيط ضد المنافسة »[٢] .

يلاحظ ان فون هايك يترك مكانا مناسبا للمشروع الخاص ان ينمو وينتعش ضمن المخططات الاقتصادية التي تقوم بها السلطة العامة . ويمكن ان يوصف هذا النوع من التخطيط بانه تخطيط لاجل الحفاظ على الحرية . فاذا كان الاقتصاد الحر الذي يهتم بالحرية الفردية قد عبد الطريق لقيام الاشتراكية فان التخطيط الاقتصادي في حدود معينة والذي يشمل قسما من الصناعات سينتشل النظام الرأسمالي مما تنبأ له بعض المفكرين ويبعد شبح الاشتراكية الدكتاتورية والتخطيط المركزي القسري لكافة مرافق الاقتصاد . وما زلنا هنا نتحدث عن التخطيط الرأسمالي فيجدر بنا ان نقول شيئا عن ماهية اثر ميكانيكية الاسعار على الاقتصاد وهي السياسة الاقتصادية التي نادى بها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي . والحركة الميكانيكية للاسعار هي التي اريد بها تنظيم وتوازن الاقتصاد بصورة تلقائية (اوتوماسيكية) . (فادم سميث) قرر ان اليد المستترة في الاقتصاد الحر تضمن التوازن التلقائي للاقتصاد بواسطة الحركة الميكانيكية للاسعار في السوق وتبع الفكر الكلاسيكي هذا مدرسة المنفعة الحدية[٣] التي قدمت فيما قدمته للفكر الاقتصادي فكرة التوازن العام للسوق وقد بدأت بفرضية وجود سوق

---

(٢) التخطيط الاقتصادي تأليف احمد دويدار ص (٣٠) .

(٣) ويطلق عليها احيانا المدرسة النمساوية للاقتصاد ويعد (كارل منكر) و (فون فايزر) و (بون بافيرك) الاقطاب الاوائل فيها ثم جاءت مدرسة لوزان وتطور مفهوم المنفعة الحدية واهم اعضائها (فالراس) و (باريتو) . وقد قدم هؤلاء جميعا افكارا قيمة للنظرية الاقتصادية وما

المنافسة التامة التي يتحتم فيها سعر واحد • ففي هذا السوق لابد من توفر بعض الشروط منها :

١ ـ وجود منحنى المنفعة لكل شخص ولكل سلعة أو خدمة تقدم في السوق •

٢ ـ سيصل الشخص الى الحد الاعلى للمنفعة بواسطة عملية التبادل •

٣ ـ واخيرا سيحصل الشخص على اعظم حد من اشباع رغبته حينما يكون الثمن الذي يدفعه اثناء عملية التبادل متناسبا مع المنفعة الحدية للسلعة المشتراة بالاضافة الى هذه الشروط فهناك تابع لابد من وجوده ذلك ان العرض لكل سلعة او خدمة من الضروري ان يتساوى مع الطلب عليها • وحينئذ فسيكون ثمن كل سلعة او خدمة في الامد الطويل بالضرورة مساويا لتكاليف الانتاج • وهكذا نجد ان التوازن الاقتصادي في السوق سيكون على الشكل الاتي تحت تأثير القوانين الاساسية التالية :

١ ـ هناك سعر واحد لكل صنف من السلع في السوق الواحدة •

٢ ـ سيجعل هذا السعر الواحد الكميات المعروضة من السلع في السوق والكميات المطلوبة فيه متساوية •

٣ ـ وهكذا سيكون السعر هذا مرضيا لطرفي البائعين والمستهلكين على السواء •

وهذا الحال وحده كفيل بايجاد التوازن في السوق بصورة تلقائية • ولما كانت المنفعة الحدية للسلع التي يشتريها المستهلك لابد ان تتساوى فان هذا مدعاة لان يجعل توازنا ايضا بين الطلب والعرض لعناصر الانتاج الداخلة في صناعة تلك السلع بعد ان يصل استعمال عناصر الانتاج مستوى المنفعة الحدية لجميع الصناعات • ومتى وصل الحال الى هذا المستوى فلا

زال تأثيرهم على التحليل الاقتصادي الحديث قويا لا سيما بالنسبة للمنفعة الحدية واثرها على الطلب والعرض والثمن والتوازن العام للسوق الى الدرجة التي شاع ما يعرف اليوم بنظام التوازن العام لـ (فالراس) •

تبقى ضرورة لانتقال عناصر الانتاج من صناعة الى اخرى لان الانتقال لو حدث فلا يأتي بتغيير في سعرها ما دام هناك تساوى في المنفعة الحدية لكافة النشاطات الاقتصادية التي تستخدم تلك العناصر او بكلمة اخرى فان العناصر الانتاجية في هذا المستوى قد حصلت على منفعتها الحدية وليس من فائدة ترجى في انتقالها الى عملية انتاجية اخرى وبموجب هذه الحركة الميكانيكية للاسعار سينتظم السوق وسيحصل التوازن الاقتصادي بصورة تلقائية وتنتفي الازمات الاقتصادية .

واذا امكن قبول هذه النظرية التلقائية في التوازن الاقتصادي فان قبولها يقتصر على زمن لم يصل فيه الانتاج والاستحداثات في العملية الانتاجية الى الدرجة التي وصلنا اليها في العهود الاخيرة اذ كان العرض من السلع ما زال مفتقرا الى المزيد ليجابه الطلب اما وقد تبدل الحال بعد الثورة الصناعية وغرقت الاسواق بالسلع بحيث تحول الاهتمام الى الطلب بدلا من العرض الذي كان ينظر اليه باهتمام سابقا ، فالمشكلة اليوم ليست مشكلة عرض بقدر ما هي مشكلة طلب ولن يتيسر احداث توازن في الاقتصاد الوطني ما لم تدرس نظرية الطلب الفعال التي قدمها (كينز) في نظريته العامة سنة ١٩٣٦ للفكر الاقتصادي فاحدث ثورة على القديم . ان الحركة الميكانيكية للاسعار وحصول التوازن الاقتصادي بموجبها تفرض حدوث المنافع الحدية في طرف الطلب والعرض كما بينا اعلاه ولكن هل حقيقة هذا ما يحدث ؟ هل يحصل العامل اجرا مساويا لانتاجه الحدى ؟ الجواب لا . اذ لو حصل على ذلك المقدار لما نتج ربح العمل[٤] ولم يكن باستطاعة الاقتصاد ان يحصل على الرساميل اللازمة لاستمرار العمليات

---

(٤) يكون الحال صحيحا برأى (فالراس) الذي استعمل مفهوم الربح « الاعتيادي » وجعله جزءا من تكاليف الانتاج التي ستساوي الثمن في السوق . وما كان هذا التحليل للربح ليحظى بقبول الاقتصاديين واهمهم (ايدج ورث) Edgeworth اذ انتقد بشدة ما فرضه (فالراس) من ان الثمن (وهو يحتوي على ربح اعتيادي) يساوي تكاليف الانتاج .

الانتاجية والتقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي • يؤخذ على تحليل الاقتصاديين للتوازن الاقتصادي بواسطة حركة السوق الميكانيكية للاسعار انهـا :

١ ـ اهملت المشكلة الاساسية في النظام الاقتصادي وهي مشكلة تفاوت الدخول التي تخلق مجتمعا مريضا حين تتضور الاكثرية العظمى فيه تحت كابوس من الشقاء والبؤس وتنعم الاقلية الصغرى بثراء فاحش وعيش رغيد • هذا الوضع المشين يدعو ان يتجه الانتاج الى السلع والخدمات التي تطلبها الفئة المنعمة سواء كانت ضرورية او كمالية اذ تستطيع تلك الفئة ان تقدم الاسعار الضرورية للمواد المنتجة وبهذه الطريقة ستتوزع عناصر الانتاج بشكل خاطيء وسيتبع ذلك تدهور في الهيكل العام للاقتصاد الوطني وحدوث الازمات الاقتصادية •

٢ ـ وما زالت الحركة الميكانيكية للاسعار تؤدي الى التفاوت في الدخول وعدم الانتظام في الانتاج وبالتالي التدهور الاقتصادي فان الطبقة العمالية سيصيبها اجحاف شديد في اجورها بالنسبة الى الارباح التي يحصل عليها ارباب العمل وهو مفض بالاخير الى تفاوت اشد وافظع لان الاجور لا تساير ثمن السلع التي ينتجها العمال وعدم مسايرتها يخلق التفاوت الطبقي والازمات المتكررة • ولما كان الدخل يحصل من مصدرين هما العمل والملكية ، ولما كان العامل لا يملك سوى قوته العملية وجهوده اليومية وهو لا يحصل حتى على انتاجيته الحدية فان ذلك مدعاة لان يحرمه من الملكية ويجلب له الفقر والشقاء ويزيد التفاوت في الدخول شدة وصرامة وعند حدوث الازمات الاقتصادية فان الطبقة التي ستصيبها اعظم الاثار السيئة هي الطبقة العمالية والطبقة الفقيرة التي تشكل الاكثرية العظمى في المجتمع • لذا فان المشكلة الاساسية الواجب الاهتمام بها ودراستها دراسة مركزة هي مشكلة توزيع الدخل •

٣ ـ من المعلوم ان الاقتصاد الكلاسيكي قد نظم التجارة الداخلية

بموجب مبدأ حرية التجارة وكما ان مبدأ المنفعة الحدية والايراد الحدي ينظم السوق الداخلية فيحصل التوازن فان التجارة الخارجية تقوم على ذات المبدأ وتنظم نفسها بنفسها • قد يكون هذا صحيحا في ظل نظام الذهب القديم حيث يكون سعر الصرف ثابتا • اما وقد عفى الدهر على نظام الذهب واصبحت النقود الورقية الالزامية هي النظام السائد في عالم اليوم والمعروف ان سعر الصرف للنقود الورقية يتغير بتغير ظروف البلاد فهو يرتفع او ينخفض حسب ظروف الطلب والعرض على العملة الوطنية ولذلك فلابد من منظم للتجارة الخارجية للبلد وليس بمستطاع ان يحدث التوازن فيها تلقائيا • وهنا يتحتم على الدولة ان تتدخل وتتخذ الحلول الضرورية لموازنة ميزان المدفوعات •

٤ ـ قد تصدق النظرية الكلاسيكية في ميكانيكية الاسعار في عهد ما قبل الثورة الصناعية حين كان الانتاج ضيقا والاقتصاد محدودا والحياة بدائية تدعو لثبات الاسعار او قريبا من ذلك اما اليوم وقد احدث التقدم التكنيكي معجزات عظيمة واصبح التغيير صفة العصر الحديث فان ميكانيكية الاسعار لا تستطيع اللحاق بتغييرات العصر اي انها تبقى متخلفة عما يتطلب منها انجازه في الوقت المعين •

٥ ـ ان السوق الحرة التي تسود فيها ميكانيكية الاسعار مضيعة للموارد الوطنية ومضرة بالاقتصاد الوطني اذ توجه الموارد الى انتاج قد لا يصلح للفترة التي تمر بها البلاد مثلا ولكن لان المنظمين يستدرون ربحا عظيما من استثماراتهم في المجالات المعلومة فهم يستمرون في عملية الاستثمار بالرغم من فداحة الخسارة للاقتصاد الوطني والضرر الذي يصيب الطبقات الكبرى في المجتمع •

ليس هذا وحسب وانما قد تسبب ميكانيكية الاسعار الى انتاج سلعة ما حتى يفيض مقدار عرضها على طلبها وهنا بالاضافة الى خسارة المنتجين فهو ضياع للموارد وتبذير للثروة القومية •

٦ ـ ولما كانت ميكانيكية الاسعار لا تستطيع اللحاق بركب التقدم التكنيكي كما سبق بيانه في الفقرة الرابعة فان الزيادة في الثروات والاسراع في الانتاج لا يمكن ان يتم بدون تدخل الدولة •

٧ ـ ان الانسان المعاصر يختلف عن الانسان الذي عاش قبل قرن او قرنين من الزمن • فقد زادت مشاكل الانسان المعاصر بتعقد مشاكل محيطه وصار انسان اليوم يحاول ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالسيطرة على محيطه والعيش بامان فهو يحاذر الانسان ويتشكك من المحيط فهو غير مطمئن • فرب العمل يحاول استغلال العامل وهو بنفس الوقت غير مطمئن من نوايا واندفاعات العامل وما يضمره له • وان الماكنة الاقتصادية في ميكانيكية الاسعار غير قادرة ان تجلب الاطمئنان والراحة للمجتمع البشري بله الاستقرار الاقتصادي • ولذلك يبدو ان الدولة هي العنصر الوحيد الذي بامكانه ان يتدخل فيبعث الاستقرار والاطمئنان والضمان •

٨ ـ لا تستند ميكانيكية الاسعار في السوق على الاسلوب العلمي وينظر المفكرون اليوم الى ان النظام الاقتصادي لا يمكن ان يعبر عنه تعبيرا علميا ما لم يسر كل شيء فيه حسب خطة واضحة ويوجه من قبل هيئة معينة ، الهيئة التي تقرر الكميات الواجب انتاجها وكيفية انتاجها وكيف يجب ان توزع وهذا هو التخطيط الاقتصادي •

واذا كان الداعون الى التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية يقدمون هذه العيوب الى ميكانيكية الاسعار في السوق الحرة فهناك من المدافعين عن السوق الحرة الذين يرون في التخطيط خطرا على الحرية الفردية والقيم الاجتماعية وهم يعنون التخطيط المركزى كما هو موجود في الدول الاشتراكية حين تتسع سلطة الدولة وتتسع معها الروح الدكتاتورية وتاكتيك سيطرة الحزب الواحد •

فعملية التوازن الاقتصادى في السوق الحرة بواسطة ميكانيكية الاسعار

قد برهنت في عدة مناسبات على أنها غير عملية ، ولما حدثت ازمة الثلاثينيات الاقتصادية تأكد الاقتصاديون من فشل النظرية الكلاسيكية لانقاذ الاقتصاد مما اصابه من تدهور وقد مر على العالم في تلك الازمة انواع المضايقات وقاسى افظع التجارب وصار اكيدا ان ميكانيكية الاسعار في السوق الحرة لا تتمشى واقتصاديات اليوم ولابد من التفكير في شيء افضل وقد تنبأ في حينه كينز في سنة ١٩٣٠ ان هبوط الاسعار في بورصة نيويورك ستتوقف بعد قليل وسيعقب ذلك انتعاش سريع وتوسع في الصناعات والانتاج ولكن برهنت الحوادث خطأ نبوءة كينز حين هبطت الاسعار اكثر خلال السنتين اللاحقتين وتدهور الاقتصاد بشكل اسوء مما عرفه العالم حتى هذه اللحظة حين افضى الحال بان يكتب كينز نظريته العامة التي يشجب فيها صحة نظريات الكلاسيكيين ويضع حدا لميكانيكية الاسعار فكان ذلك فتحا جديدا مبينا في الاقتصاد حين جد تدخل الدولة لعلاج الازمة بالطلب الفعال Effective Demand وقال ان المسألة لا تتعدى تجهيز الاقتصاد بالطلب الذى يجب اذا تطلب الامر ان تتدخل في احداثه الدولة والمؤسسات الاقتصادية وان لا صحة لقانون ساى Say المشهور بان (العرض يخلق طلبه) وساى بذلك يؤكد على قوى السوق الحرة وميكانيكية الاسعار فيه لايجاد العمالة الكاملة والتوازن الاقتصادى وتوجيه الاستثمارات الى وجهاتها التى تحقق التوازن المطلوب • فكينز في نظريته العامة حرر الاقتصاد من النظريات التقليدية وحاول تركيب الوصفة اللازمة للاقتصاد الرأسمالي المريض • ووجد ان بلاده (انكلترا) والعالم الرأسمالي لابد ان يختار احد الطريقين : طريق الاشتراكية الدكتاتورية او طريق الرأسمالية الوعر • فكان ان اختار كينز لبلاده الطريق الاخير مع بعض التعديلات والاصلاحات • فبين ان النظام الاقتصادى الرأسمالي ذا السوق الحرة لا يمكن ان يحقق التوازن والعمالة الكاملة بصورة تلقائية واضاف بان بامكان هذا النظام ان يصل الى مستوى التوازن باقل من العمالة الكاملة للايدي العاملة والموارد ؛

وهنا خرج بمبدأ التدخل الحكومي فاوضح مسؤولية الدولة في تعديلات التفاوت الاقتصادي وعدم التوازن المتسبب عن فشل التوازن التلقائي في السوق وذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى •

وهكذا وجد دعاة التخطيط والتوجيه الاقتصادى في الافكار الكينزية سلاحا قويا لاشهاره ضد المناوئين للتخطيط ورأوا فيه الامل الوحيد لابعاد شبح البطالة ، وهذا يعنى أيضا أهمية الدور الجديد الذى يجب ان تضطلع به الدولة • وهذا شيء مفروغ منه فحيثما وجدت الدولة خطرا على المجتمع والمصلحة العامة من جراء النشاطات الاقتصادية الخاصة فلابد ان تتنبه للامر وتجعل من تدخلها سياسة لتوجيه الاقتصاد الوجهة التى تراعى المصلحة العامة بشرط ان لا تقضى على الفردية والحرية الشخصية في الاختيار والاستهلاك، فاذا اردنا السير على سياسة كينز في تحقيق الاستخدام الكامل هل يا ترى باستطاعتنا في الوقت نفسه ان نحتفظ بالاقتصاد السوقي حيث يتمتع المنتج والمستهلك بالحرية المؤدية الى المجتمع الحر • لنرى ما سيحدث عند توقع حدوث بطالة عامة في الاقتصاد الوطني • هل يمكن ايقاف الخطر ؟ اجل • يمكن ايقاف خطر البطالة اذا اظهر الافراد استعدادا لزيادة الانفاق ، سواء المستهلكين للسلع الاستهلاكية او المنتجين للسلع الانتاجية • هذا الحال هو افرب الى الامنية منه الى الواقع • لان الشعور الغريزى للافراد في حالة شروع مداهمة خطر البطالة سيكون على العكس • فالشعور الطبيعي للعامل في هذه الحالة سيحمله على التقتير في انفاقه والادخار مقتديا بالقول : (القرش الابيض ينفع في اليوم الاسود) ويمكن ان يقال نفس الشيء بالنسبة الى المنتجين حين يرون من الخطل ان يستمروا في استثماراتهم في السلع الانتاجية • هذا الحذر وهذه الحيطة سيزيدان الطين بلة وسيجلبان بسرعة الشرور التى اريد تجنبها • ولا يمكن ان ينقذ هذا الحال سوى الدولة التى تستطيع في تدخلها الصحيح وتنظيم انفاقاتها تغيير مجرى الاقتصاد المتدهور وارجاعه الى جادة الصواب والانتعاش وهذه السيطرة الحكومية

التى ستمتد الى مختلف النشاطات الاقتصادية سوف لا تعيق الحرية الفردية التى هى من صفات المجتمع الحر •

واذا استطاع نظام التخيط الاقتصادى الحر ان يضع الامور في نصابها من استخدام كامل للموارد والايدى العاملة وتوازن اقتصادى ونمـــو اقتصادي ورفع مستوى المجتمع فهل ثمة حاجة لان يلجـــأ المجتمع الى الاشتراكية الدكتاتورية ؟

والمجتمعات تجابه هذا السؤال اليوم اكثـــر من اى وقت مضى • فالسؤال لا يقتصر على مبنى النظام الاقتصادى وحسب بل وعلى معنى النظام السياسى الذى يرغب المجتمع ان يعيش تحت ظله • فاذا ما تحقق ما يصبوا اليه المجتمع من تقدم اقتصادي ورفاه اجتماعي وعدالة في توزيع الدخـل وتكافوء في الفرص في ظل نظام التخطيط الاقتصادى الحر فهل تبقى ضرورة لتحويل النظام الاقتصادى الى اشتراكية دكتاتورية • فليس الاختيار اليوم بين رأسمالية حرة Laissez-faire Capitalism كلاسيكيةوبين اشتراكية دكتاتورية بل بين رأسمالية مخططة وبين اشتراكية دكتاتورية • فالعصر الذى نمر فيه هو عصر اختيار بين ان نعيش في مجتمع حر يحتفظ الانسان بفرديته وشخصيته الكاملة ويعبر عن ارائه ومعتقداته بدون خوف او حذر مع وجود نوع من التخطيط الاقتصادى الذى يقضى على الاحتكاروالاستغلال وتفاوت الدخول وبين ان نعيش في مجتمع غير حر تنعدم فيه الفرديـــة وتذوب فيه الشخصية ويردد فيه لانسان ما تبشر السلطـة العليـا من اراء ومعتقدات • هذا هو الاختيار الذى يواجهنا • ولا يمكن للمواطنين ان يحققوا لهم مجتمعا حرا ما لم يريدوا هم ذلك فيقرروا اختياره •

والعصر الذى نعيش فيه هو عصر تقرير الوصول الى اهداف التخطيط عن طريق الترغيب او عن طريق القسر(٥) فالطريق الاخير هو ان ترسم

(٥) وبالنسبة للتخطيط القسرى يقول ستالين : « من المسلم به فلديهم (في النظام الرأسمالي) ايضا شبيه بالخطط ولكن هذه الخطط

الدولة المخططات الاقتصادية وان تتحكم لا فقط في الانتاج وانما في الاستهلاك ايضا وهنا ينتفى حق المواطن في اختيار ما يرغب في استهلاكه فيصبح الانسان كالطفل الصغير الذى لا يعرف للاختيار معنى بين ان يشرب حليب ثدى امه او حليب بقرة فهو مجبر ان يشرب ما يقدم له من الحليب ايا كان مصدره •

اما الطريق الاول ، طريق الترغيب ـ فهو ان تتخذ الدولة بعض الاجراءات تشجيعا لتحقيق فكرة او خطة فلو ارادت الدولة مثلا ان تصون الدخل القومي من الضياع وان تنظم السير وان تحصل على مورد يساعدها على شق الشوارع والطرق (اى تضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد) فعليها ان تقلص مخصصات استيراد السيارات الخاصة وان ترفع الضرائب المستوفاة عليها وبنفس الوقت تزيد من استيراد السيارات الحكومية الكبيرة (باصات مصلحة نقل الركاب) وتهيئها لاكبر عدد من المواطنين بحيث لا يبقى مجال للتذمر من الازدحام والانتظار الطويل في المحطات المختلفة وسيجدالمواطنون راحة وسهولة وضمانا لحياتهم من الاخطار التي تأتي مع استعمال السيارة الخاصة بالاضافة لى ان الدولة ستجد في ذلك موردا جيدا للخزينة يساعدها على ما تخصصه لشق الطرق والشوارع • هذا نوع من التخطيط ولكنه نوع ترغيبي •

ومهما قيل عن النظريات الاقتصادية واهميتها في الواقع الاقتصادى فان اية خطة اقتصادية لا تقوم على اساس اقتصادى علمى او تسترشد بالنظريات الاقتصادية في كيفية توزيع الموارد وحساب كلفة الانتاج ومقارنتها بثمن

لا تعدى التنبوءات والتخمينات التي لا تلزم اي فرد وانه من المستحيل ان يوجه اقتصاد قطر على اساسها • تختلف الاشياء عندنا ، فخططنا ليست تنبوءات وتخمينات وانما اوامر قسرية لكافة الهيئات الادارية لتقرر طريق المستقبل في التنمية الاقتصادية لبلادنا جميعا • وانكم تجدون ان هذا يعنى اختلافا في المبدأ » •

عن كتاب (جون جوكس) (ص ٨٨ ـ ٨٩) •

البيع وهذا جميعه يحتم الرجوع الى احصاءات دقيقة في كميات العرض والطلب وهذا بدوره يعيد الى الذهن توزيع الدخل القومى على المواطنين والذى يكون بحد ذاته اهم موضوعات التخطيط الاقتصادى واهدافه .

اثر التخطيط الاقتصادي على توزيع الدخل والرفاهية العامة :

المعروف عن سوق المنافسة الحرة ان الموارد الاقتصادية الوطنية تنظم بعضها البعض حسب مفهوم النظرية الحدية[٦] حتى تصل الى المستوى الافضل لاشباع الطلب الفعلي . والغرض من هذه السوق هو خلق الارباح والتمتع باكبر كمية منها لعدد ضئيل من الافراد حتى ولو ادى الامر الى افتقار الاكثرية الساحقة في المجتمع لاوطأ مستوى من العيش ، وهذا نراه في المجتمعات الرأسمالية سواء التي حققت قدرا كبيرا من التقدم او تلك التي ما زالت في عداد الاقطار المتخلفة .

ومن طبيعة نظام الاثمان في اقتصاد المنافسة الحرة ان يشيد سلالم من الطبقات الاجتماعية حيث يكون توزيع الدخل القاسم المشترك بينها . ولما كان علم الاقتصاد مجموعة من القوانين والنظريات الاقتصادية التى هى انعكاسات لظواهر الحياة الاقتصادية في المجتمع اصبح هذا العلم جزءا من حياة الفرد والمجتمع واصبحت نظرياته وقوانينه تتحكم وتوجه نظام الانتاج والتوزيع .

هذه القوانين والنظريات الاقتصادية المستقاة من محيط الجماعة خلقت او ساعدت على خلق الحقوق والامتيازات لجماعة وحرمت منها جماعة

---

(٦) واذا كانت السوق الحرة تعتمد في حساباتها في عملية الانتاج على التحليل الحدي فان نظام التخطيط الاقتصادي لا يستغني عن ذلك . من ذلك مثلا ان يصدر مجلس التخطيط الاعلى اوامر كالاتي :

١ ـ على المؤسسات الاقتصادية حساب الانتاج الحدي لكافة الموارد القابلة للانتقال .

٢ ـ يجب اتخاذ ما يلزم لنقل الموارد القابلة للانتقال من المكان الذي تقل فيه الانتاجية الحدية الى المكان الذي ترتفع فيه . وهذا بدوره يؤدي

اخرى • ثم هيأت الانظمة الاقتصادية التي بدورها خلقت الهيكل الاجتماعي للجماعة واخذت الفئات الاجتماعية تحميها القوانين الوضعية تتوارث الثروة او الفقر ، الرفاه او الضنك •

وبقى الحال كذلك حتى ظهرت الافكار الاقتصادية الكلاسيكية وسار الاقتصاد بموجبها وانقسم المجتمع حسب قوانينها ونظرياتها في الانتاج والتوزيع • ومع ان الاقتصاد الكلاسيكي اوجد الاسس للاقتصاد الحر فقد هيأ بالوقت نفسه التفكير الاجتماعي لظهور النظرية الاشتراكية العلمية والثورات الاشتراكية التي اعقبتها •

ومما لا شك فيه ان النظريات الاشتراكية تنبثق اساسيا من النظرة الانسانية لواقع المجتمع الرأسمالي المشين من تفاوت في الدخول الى النظام الطبقي الجائر • وهنا وجدت الاشتراكية في المساواة الاقتصادية الاساس النظرى لدعوتها فجعلته نقطة الارتكاز والانطلاق • نقطة الارتكاز للهجوم على النظام الرأسمالي ونقطة الانطلاق للثورة والتحول الى النظام الاشتراكي •

لا ريب ان العلل والمشاكل التي تلاحق النظام الرأسمالي آتية من التفاوت في الدخل وان النمو الذى يحدثه النظام الرأسمالي لا يكون متوافقا ومنسجما ما دام هناك نمو في جهة وتدهور في جهة اخرى فالتنمية الاقتصادية في النظام الرأسمالي على هذا الاساس كتفوق نمو بعض اعضاء الجسم دون

الى تحقيق التوزيع الصحيح للموارد الوطنية •

وقد يصعب حساب الانتاجية الحدية وهذه الصعوبة لا تقتصر على الاقتصاد المخطط بل تتعداه الى الاقتصاد غير المخطط • مع ذلك فيمكن ايجاد الحسابات الدقيقة كحل للصعوبة • فالخطط الاقتصادية في العراق اليوم تعتمد على التحليل الحدي بقدر ما تعتمد على التقديرات والتخمينات التي ستحصل لتطبيق الخطة الاقتصادية • ولا يخفى ان ايجاد الانتاج الحدي والكلفة الحدية يساعد على تجنب الوقوع في اخطاء وبالتالي يجعل من السهل اعادة تنظيم الخطة او المشروع على اسس علمية صحيحة •

الاخرى ويعنى ذلك تشوه في تركيب جسم الانسان •

تزداد الارباح الرأسمالية بدرجة سريعة بينما لا تزداد اجور العمال بنفس الدرجة من السرعة فينخفض بعد ذلك الدخل الحقيقي للطبقة العاملة بينما يتضاعف لدى الطبقة الرأسمالية وهذا نوع من التشوه في نمو المجتمع حسب ما يقرره النظام الرأسمالي في نظرياته وقوانينه • ان تضاعف ارباح الرأسماليين يعنى بنفس الوقت تدنى اجور الطبقة العاملة وهذا الحال يدعو الى امرين : (١) انخفاض الطلب الكلى على الاستهلاك (لان الاكثرية العظمى في المجتمع الرأسمالي تتكون من الطبقات العاملة) (٢) اتجاه الاستثمارات الى انتاج السلع الكمالية التى تتطلبها الفئة الرأسمالية ذات الغنى واليسار او قد يؤدى الى امر ثالث (حـ) وهو زيادة الادخار على المبالغ المخصصة للاستثمار وهذا يؤدى بالتالى الى الازمات الاقتصادية وتفاقم الحالةالاقتصادية العامة وتظافر الامراض الاجتماعية • وهذا ما حدا بالاشتراكيين والمصلحين ان يقدموا افكارهم لتقويم المجتمع وتهذيب النفوس بواسطة اعادة توزيع الدخل القومي وتنظيم العلاقات الاجتماعية كما تتطلبه اعادة توزيع الدخل •

والدخل يحصل من مصدرين : (١) الملكية (٢) العمل وقد يضاف مصدر ثالث هو الملكية والعمل • والتفاوت في الدخول في الحقيقة ما هو الا نتيجة حتمية للملكية بصورة خاصة فهي التي سيتسبب عنها تكوين وتراكم رؤوس الاموال الضرورية ـ كما يرى بعض الاقتصاديين ـ للتقدم الاجتماعي وزيادة الرفاهية الاقتصادية ولهذا السبب يبرر الاقتصادى كينز مبدأ التفاوت في الدخول على أنه الاساس الذى هيأ للمجتمع عملية تراكم الرساميل الضرورية للتنمية الاقتصادية والتي تميز العصر الذى نعيش فيه عن العصور الاخرى التى عاش فيها اجدادنا ولا ادرى كيف يوفق كينز في نظريته هذه عن تراكم الرساميل وزيادة الانتاج وبين ضمور الاجور بالنسبة للارباح العالية التي يحصل عليها ارباب العمل كشىء ضرورى لعملية تكوين رؤوس الاموال اللازمة للتنمية • فازدياد الارباح تعنى بنفس

الوقت هبوط الاجور وتخلف الاستهلاك عن الانتاج • وما من شك ان النظرة الكينزية هذه هى المعول عليها اليوم في النظام الرأسمالي بالنسبة الى عملية التطور والتنمية لان الرساميل الفردية تؤلف الجزء الاكبر في عملية الانتاج الرأسمالي والتقدم الصناعى واذا اريد للعملية الانمائية ان تستمر فلابد ان يحصل المنتجون على الارباح اللازمة التى ستساعد على تكوين الرساميل •

والتنمية الاقتصادية تعنى اليوم تهيئة اكبر كمية من السلع والخدمات وجعلها بمتناول يد اكبر عدد من المستهلكين في المجتمع للدرجة التى تصبح فيها السلع والخدمات الضرورية من الوفرة بحيث تأخذ خاصية السلع الحرة • والوصول الى مثل هذا الحال موكول بامرين اما : (١) تخفيض الاسعار او (٢) زيادة الاجور • او قد يكون بتلازم الامرين معا • والمشكلة المستعصية هى كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ فان انخفاض الاسعار قد يتم بعد الزيادة المطردة من انتاج السلع والخدمات ولكن قد تؤدى وفرة الانتاج الى التدهور الاقتصادى وحلول الازمات الاقتصادية • كما ان زيادة الاجور اذا لم يصاحبها ازدياد القوة الشرائية لدى الطبقة الاجيرة فسيحدث عكس ما تصبو اليه السياسة الاقتصادية في زيادة الرفاهية الاجتماعية بل سيبدأ الاقتصاد بالتدهور والهبوط • ولكن قد يحدث هبوط في اسعار بعض السلع كما قد يحدث ارتفاع في اجور فئة من الطبقات العاملة دون الاخرى ولكن الامر هو اكثر من ان ينحصر في جزء من الاقتصاد الوطني اذ لابد ان يتعداه الى كافة الاجزاء المكونة له وان ينظر الى الامر من ناحية المصلحة العامة لا مصلحة افراد او فئات خاصة • فالسياسة الاقتصادية الحكيمة هى تلك التى تأخذ بنظر الاعتبار الزيادة المطردة في الدخل القومي المحققة لارتفاع الاجور الحقيقية التي تتناسب على الاقل مع الزيادة في الانتاج والدخل القومى بحيث ان الزيادة تتوزع بشكل عادل على افراد المجتمع لا ان تستأثر بها فئة من ذلك المجتمع • وقد عجزت السوق الحرة ان تحقق ذلك

وقد وجد ان التخطيط الاقتصادى هو الحل المناسب لا فقط لتوازن الانتاج والاستهلاك بل لزيادة القوة الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وزيادة حصص الطبقة العاملة من الدخل القومى وتحقيق قدر اكبر في تقارب الطبقات الاجتماعية وتضييق الفجوة بين الدخول العالية والدخول الواطئة دون اللجوء الى اساليب العنف والقسوة • فالتخطيط الاقتصادى هو قبل كل شيء وسيلة للاصلاح الاجتماعى الغاية منها خلق المجتمع المرفه والقويم الذى تتكافأ فيه الفرص وتتقارب الدخول وينعدم النظام الطبقي الشنيع وكما ان الغاية شريفة فالاحرى ان يتوصل اليها بوسيلة شريفة وخلقية وكل غاية مهما كانت عظيمة ، جليلة وشريفة تتبع اساليب غير خلقية للوصول اليها تفقد الغاية صفاتها وينتقص من اهميتها • لان الهدف من التخطيط لا يقتصر على الدوافع السياسية مع اهمية الاخيرة في ايجاد الاستقرار للمجتمع بل يتعداها الى الدوافع الخلقية والدينية والاجتماعية والادبية والاقتصادية •

وما زال التخطيط كوسيلة للاصلاح الاجتماعي واحلال العدالة في توزيع الدخل والتوصل الى المساواة وهو الهدف النهائي للاشتراكية فان تدخل الدولة واجب في تحقيق المساواة الاقتصادية بطرق سلمية مع الحفاظ على الحرية والامن والاطمئنان مع التضحية باقل قدر ممكن من الحرية الاقتصادية التي يتطلبها نظام التخطيط الاقتصادي •

واذا كان الهدف الاخير للتخطيط الاقتصادي هو المساواة الاقتصادية النسبية بين افراد المجتمع ولما كانت المساواة الاقتصادية النسبية تعنى التقارب في الدخول بين الطبقات فلابد ان نقف برهة عند مصادر الدخل وسبب التفاوت فيه •

قلنا ان للدخل مصدرين اساسيين هما : الملكية والعمل فاذا عرفنا سبب الاختلاف فيهما عرفنا في الوقت نفسه اسباب التفاوت في الدخول فاذا

استطعنا ازالة الاسباب تلك اهتدينا الى طريق المساواة الاقتصادية المطلوبة .

فالدخل الناتج عن ملكية الارض ورأس المال هو بصورة رئيسية سبب التفاوت الاقتصادى في المجتمع الرأسمالى فاننا حين نتكلم هنا عن التفاوت الاقتصادى نعنى به التوزيع الشخصى لا التوزيع الوظيفى ولو ان الواحد منهما يتعلق بالاخر . فالحصص في التوزيع الوظيفى تصبح دخلا شخصيا لمن يملك تلك الحصص التي تأتى بها عناصر الانتاج فلو ان شخصا يملك قدرا معينا من من العناصر الانتاجية المختلفة فان دخله يتقرر بملكية تلك العناصر وما تأتى به من ثمن في السوق ، فالتوزيع الشخصى مبنى على التوزيع الوظيفي لعناصر الانتاج على افراد المجتمع والتوزيع الشخصي بالتالي يقرر دخول الافراد ومستوى عيشهم وقوتهم الاقتصادية وفي بعض الاحيان نفوذهم السياسي .

فالتفاوت الاقتصادي الناتج عن التوزيع الشخصي في الرأسمالية هو نتيجة حتمية لنظام الملكية الخاصة ولهذا فان الاشتراكية اخذت هذا النظام (نظام الملكية الخاصة) وجعلته قاعدة للهجوم على الرأسمالية . فالنظام الاشتراكي لا يعترف بالملكية الخاصة المادية لعناصر الانتاج (رأس المال والارض) وانما يعتبرهما ملكية عامة وان القوة العاملة فقط تعتبر في هذا النظام ملكية خاصة .

فالاشتراكية على هذا الاساس تهتم بالتوزيع الشخصى لان التوزيع الوظيفى اصبح من شأن الدولة مالكة الارض ورأس المال . اى بمعنى آخر فالاشتراكية تعنى اشباع حاجات المجتمع بصورة مجتمعة والوصول الى الحد الاعظم لاشباع حاجات المجتمع يأتي حين يتوزع الدخل القومي بالشكل الذي عنده تتساوى المنافع الحدية لدخول الافراد المكونين للمجتمع وهذا هو حصيلة مبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل .

واخيرا نجمل ما قلناه من ان دخل الفرد يتقرر بعاملين :

اولهما مقدار ملكيته وثانيهما ثمن خدمات تلك الملكية (يشمل ذلك جهد الفرد) .

نستطيع الان معرفة الاسباب المؤدية الى التفاوت في الدخول . فكلما تحققت عدالة اكثر في توزيع الملكية بانواعها واشكالها كلما تحقق تساوى اكثر في توزيع الدخل . وكلما تركزت الملكية بيد فئة قليلة في المجتمع كلما اصبح تباين الدخول اشد واقوى ظهورا او متى ما استحوذت فئة على جميع الملكية في البلاد وجعلت من العاملين لديها عبيدا (تملك العبيد) تحول النظام الاقتصادى الى عبودية كما هو معروف في نظام الاقطاع .

والسؤال الذى لابد من طرحه الان هو كيف يتقرر توزيع الملكية ؟ ان توزيع الملكية سلسلة من العمليات التاريخية وليس من اختصاصنا هنا بحث القوانين والتشريعات التى تحكم العمليات التاريخية في توزيع الملكية. فذلك يدخل تحت دراسة المجتمع ومؤسساته في الميراث والضرائب وحقوق التملك .. الخ .. فصاحب الملايين اذا توفى مثلا وترك ثروته لولده الوحيد يختلف عن صاحب الخمسين الف دينارا الذى توفى وخلف عشرة اولاد فبينما نجد الاول قد تركزت ثروته العظيمة في ابنه الواحد نجد الثاني قد توزعت ثروته على عشرة اولاد . ويختلف الحال لو ان صاحب الملايين قد قدم جزءا من ثروته الى مؤسسات خيرية او الى بعض قرباه ومثل هذا يمكن قوله بالنسبة للاجيال الاخرى . اما نظام الضرائب واحكامه وقوانينه وتطبيقها فله اهمية بالغة في توزيع الدخل . فمن انظمة الضرائب ما تساعد على تكوين الثروات الطائلة وتركيزها بيد القلة في المجتمع ، ومنها ما يحاول تقليل التفاوت في توزيع الملكية وحقوقها كالحروب والثورات والتضخم المالى ... الخ

هذا بالنسبة الى التوزيع الشخصي للدخل . اما ما يتصل بالتوزيع الوظيفى فيمكن القول ن التوزيع الوظيفى جزء من نظرية الاثمان . فاجور

العمال وريع الارض والسلع الرأسمالية والفائدة على رأس المال فكلها تجمع تحت عنوان اثمان خدمات ملكية هذه العناصر • وتتقرر اثمانها بواسطة عملية التبادل في السوق الحرة الخاضعة لقوى العرض والطلب • فالعامل يبيع قوة عمله بمبلغ من النقود واذا اجر مالك البيت بيته فيعنى ذلك ان خدمات البيت قدمت للايجار ودفع كعوض عن استعمالها مبلغ من النقود يدعى الايجار او الريع • وهناك طبعا علاقة بين قوة العامل ومهارته وبين الاجر الذى يحصل عليه • كما ان هناك علاقة بين ثمن البيت والريع الذى يأمى به • وهكذا نجد ان بواسطة عملية التبادل استطعنا ان نقدر ثمن قوة العامل ومهارته وخدمات البيت او الارض او غيرها • والثمن الاتى نتيجة هذه العملية التبادلية الذى دفعه من استخدام تلك القوة او هذه الخدمة اصبح نفسه دخلا لمن باع تلك القوة او هذه الخدمة •

وما زالت هذه العناصر خاضعة لقوى العرض والطلب في السوق الحرة فهى خاضعة بنفس الوقت لميكانيكية الاسعار ولما كانت ميكانيكية الاسعار هى من خصائص السوق الحرة في النظام الرأسمالي فاننا والحال كذلك نريد ان نخضعها لعملية التخطيط الاقتصادى ولا عجب بعد ذلك اذا تصدى الرأسماليون واصحاب الثروات الضخمة والمشروعات الكبيرة الناجحة لمهاجمة نظام الاقتصاد المخطط اذ يرون فيه العقبة الكؤود في سبيل استمرارهم لجنى اكبر كمية من الارباح والتحكم في حياة المستهلكين وشؤونهم •

لقد اصبح موضوع التفاوت في الدخول حديث الخاص والعام ولم يكن ليتردد احد حتى اصحاب الثروات الذين قد وصل اليهم الوعى الاجتماعي والمسؤولية الجماعية وراحوا يرون في تجميع الثروة وتركيز الرساميل خطرا لا على ثرواتهم وحسب وانما على حياتهم ومعتقداتهم ومؤسساتهم الاجتماعية • ولم يكن وعى الحكومات في الدول الرأسمالية وشعورها بالمسؤولية تجاه النظام الاجتماعى ومؤسساته باقل من وعى الافراد

ولذلك قاموا بمحاولات وقدموا سياسات تستهدف وضع حد للاثراء وجعل حد للتفاوت الاقتصادى واعادة توزيع الدخل توزيعا اكثر عدالة واضمن للامن والاستقرار والسلام • وقد وجدت الحكومات امامها طريقين للقضاء على التفاوت الكبير في الدخول • الطريق الاول هو بواسطة الضرائب ، والطريق الثاني هو بتغيير العوامل الاساسية التي تحدد توزيع الدخل • فالسياسة الضرائبية هى السياسة الاكثر اتباعا في الوقت الحاضر • اما السياسة الثانية في تغيير اسس توزيع الثروة فقد اخذت بعض الحكومات بها ولكن ما زالت في نطاق ضيق محدود وتشمل هذه السياسة تغيير توزيع حق الملكية وهذه السياسة في الحقيقة هى ذات التأثير الاعظم في تغيير النظام الطبقي المعروف في المجتمع الرأسمالى لانها تخلف اثارا سريعة في تنظيم المجتمع الحديث والتغيرات التي تحدثها في المجتمع هى تغيرات واضحة وكبيرة(٧) •

وتعتبر الضرائب من القواعد الاساسية لتخفيف حدة تفاوت الدخل ونعتبر الدولة في هذا الصدد الوسيط بين الاغنياء والفقراء لتهيئة الفرص اللازمة التى تخدم اغراضا معينة تختص بالصالح العام فالدولة تستقطع جزءا من ثروة الطبقة الغنية على شكل ضرائب لتقدمها الى الطبقات الفقيرة على شكل خدمات وسلع فالغرض من فرض الضرائب المختلفة يجب ان يكون للرفاهية العامة للمجتمع ولتمويل الخدمات العامة للمجتمع ولتمويل الخدمات العامة المفروض بالدولة ان تقدمها للمجتمع عموما لا لفئة معينة • وهناك عدة قواعد يمكن الاسترشاد بها عند فرض الضريبة او على من يقع عبئها ولا نريد ان ندخل في هذا الان ولكننا نكتفى في القول ان العبء الاكبر للضريبة يجب ان يقع على الاغنياء وثرواتهم العظيمة ولا يجب ان يساهم الفقراء الا بجزء يسير في الاستقطاعات الضرائبية اى بمعنى اخر

(٧) اصول التخطيط الاقتصادي (ارثر لويس) ترجمة مجدى الكماش • مراجعة ابراهيم حلمي عبدالرحمن (ص ٥٩ ـ ٦٠) •

اتباع سياسة الضريبة التصاعدية التي اخذت بها اكثر الدول الحديثة اليوم مسترشدة بمبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل والذي يعنى انه كلما ازداد الدخل كلما تناقصت منفعته الحدية فاذا نقص الدخل بعد استقطاع الضريبة فسيؤثر ذلك على ارتفاع المنفعة الحدية للدخل المتبقى فالاغنياء واصحاب الدخول العالية يحصلون على منفعة او درجة اشباع من كل وحدة من الدخل اقل نسبيا من الفقراء وذوى الدخول الواطئة الذين يحصلون بالتبعية على منفعة من كل وحدة من دخلهم اكبر من تلك في الفئة الاولى. فاذا اريد اتباع سياسة عادلة في توزيع عبء الضريبة فلابد الاسترشاد بهذا المبدأ (تناقص منفعة الدخل الحدية) اذ بواسطته يقدم كافة افراد المجتمع حصة متساوية (بالنسبة لدخولهم) للخدمات العامة (التى تقوم بها الدولة) .

ان استخدام الضرائب كوسيلة او سياسة مالية لتخفيف التفاوت الاقتصادي وتساوي الدخول (لا سيما اولئك المدافعين بقوة عن المساواة الاقتصادية والذين يعتقدون بصلاح الضريبة التصاعدية الشديدة التصاعد ويحبذون تطبيقها في المجتمعات الشديدة التفاوت الاقتصادى) يعنى بصورة بسيطة محدودة تطبيق المبدأ الاشتراكى (من كل حسب قابليته والى كل حسب حاجته) .

ومهما قيل عن الضريبة التصاعدية فهي ما زالت تعتبر من اهم الاسلحة في المجتمع الرأسمالى لتقريب الدخول بل تعتبر وسيلة للانتقال الى الاشتراكية التطورية[٨] :

---

(٨) ظهرت في اواخر القرن التاسع عشر حركة اشتراكية تطورية تحاول تطوير النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي بشكل تطوري لا ثوري وراح الاشتراكيون التطوريون يتحدون (ماركس) ونبوءاته في تطور المجتمع . وقد اعتمدت الحركة في منهاجها الاشتراكي على سياسات اصلاحية عملية كتشريعات العمل ، وتشريعات الضمان والتأمين الاجتماعي ،

يتصدى المناوئون لنظام الضرائب ويكيلون له التهـــم من ذلك ان الضرائب تؤدى الى تقليل حافز الانتاج والاعمال وتسبب بالتالى الى تدنى الناتج القومي معتمدين في ذلك على ما يسمونه بالقانون النفسى من ان الانسان يعمل وينتج بقدر ما يتوقع من المكافات فمتى انخفضـــت تلك المكافات قل معها حافز العمل والانتاج وهم يربطون هذا الرأى مع الرأى القائل ان التفاوت الاقتصادى ضرورى للتطور والتقدم الاقتصادى لان اصحاب الدخول العالية وحدهم يستطيعون القيام بعملية الادخار وتكوين رؤوس الاموال التي ستنتهى بالاستثمارات والزيادة في الانتـــاج القومي والدخل القومي • ولكن لماذا لا نقول ان التساوى الاقتصادى يساعد على زيادة مجموع الاستهلاك في المجتمع ومجموع الاستهلاك بالتالى يساعد على زيادة الانتاج حين تأخذ الدولة على عاتقها بصورة خاصة تأميم المرافق الهامة في البلاد والثروة القومية وحينئذ يكون باستطاعتها ان تقدم الرساميل اللازمة لعملية الانماء والتطور والانشاء •

اما الطريق الثاني للقضاء على التفاوت الكبير في توزيع الدخل فهو كما قدمنا يتلخص بتغيير العوامل الاساسية لمصادر الدخل ويحصل ذلك باتباع سياسات قد تدعى احيانا راديكالية حين تلجأ الدولة الى اصـــدار القوانين والتشريعات الخاصة بتوزيع حق الملكية وتحديدها بالشكل الذى يتضمن عدم زيادتها وتضخمها • ويمكن ان يمثل ذلك عندنا بقانـــون الاصلاح الزراعى الذى حدد ملكية الاراضى • وقد تتبع الحكومة ايضا قانونا في تحديد العقار وتستملك مازاد عن مقدار معين تدفع مقابل ذلك

وتشريعات الضرائب • وان الحركة الفابية الاشتراكية التي ظهرت في انكلترا في اواخر القرن التاسع عشر التي تحدث أيضا مبادىء (ماركس) وتبنت منهاجا تطوريا لاعادة بناء المجتمع هي نوع من الحركة الاشتراكية التطورية •

تعويضا قد يجيء عن طريق ايجار تلك العقارات لمدة من الزمن • وهذا بدوره يجعل قسما من المواطنين يشاركون في اشاعة الرفاهية الاقتصادية ونشر الوعى التقدمي واحلال الاستقرار •

وهذا الطريق يعتبر اكثر وضوحا وابقى اثرا في ازالة التفاوت الطبقي وبناء مجتمع صحيح وغير معتل •

على هامش الفلسفة التعاونية

لاجل من يشاد النظام الاقتصادى ؟ لو سألنا هذا السؤال الى جماعة من مختلف التفكير الاقتصادى والاتجاه الفكرى لكان الجواب على الغالب واحدا ، هو ان النظام الاقتصادى يشاد من اجل الانسان وان اى فلسفة اقتصادية ما هي الا مظهر من مظاهر الاوضاع الاجتماعية او وحي من التفاعل الاقتصادى ـ الاجتماعي للمرحلة التاريخية التطورية التي تمر بها الجماعة البشرية • ومع ذلك فالانظمة الاقتصادية المتنوعة اختلفت في تقديرها مكانة الانسان في الهيكل الاجتماعي ومبلغ تمتعه بالرفاهية الاقتصادية • فكما ان الفلسفة السياسية للحكم تأخذ اهميتها ويعزى مدى نجاحها وبرهن على قوتها حسب ما تتجاوب الفئات الاجتماعية معها كذلك يمكن ان يقال عن مركز النظام الاقتصادي القائم في مجتمع ما من انه يستمد حيويته ويستعيد نشاطه ويبرهن على نجاحه بمقدار ما تتجاوب الفئات الاجتماعية مع فلسفته ويقدر ذلك بمقدار ما تقدمه هذه الفلسفة من مبادىء اقتصادية تؤدى الى اشاعة الرفاهية العامة لافراد ذلك المجتمع • ولعلنا لا نستبق الاحداث فنقرر صلاح هذا النظام الاقتصادى او ذاك بمحض بعض النجاحات التى يحرزها او بعض الفشل الذى يصيبه لان الزمن وهو عامل لا يمكن التغاضى عنه في سبيل التطور الاقتصادى والاجتماعي والسياسى لسوف يظهر ان عاجلا او اجلا مدى صلاحية النظام الاقتصادى المعين • ولعله من سقط القول ان نسلم مبدأيا بان نجاح النظام السياسى يبدو من مقدار ما يحققه النظام من وحدة وتوافق وانسجام بين الفئات الاجتماعية والمنظمات السياسية • فان نجاح النظام الاجتماعي واستقرار المجتمع وسعادته يعتمد على تفاعل الفلسفة السياسية للحكم مع الفلسفة الاقتصادية للرفاه الاجتماعي ومدى ما يؤدى هذا كله الى فلسفة سياسية ـ اقتصادية متطورة ومتجددة لنظام الحكم • وهذا التجدد والتطور يكسب

الفلسفة السياسية ـ الاقتصادية قوة ويزيل كافة الشوائب من التفكير العام ويوصل المجتمع الى اسلوب الحياة الذى يسعى اليه •

ومنذ ازمان سحيقة في القدم حتى الان واجهت الانسان اسئلة تتعلق بكيانه كفرد في مجتمع وعضو في الاسرة البشرية ومن الاسئلة الكثيرة هى : كيف يجب ان يقدر الفرد في المجتمع ابخدمته ام بثروته ؟ ابقوته الجسمية ام بقواه العقلية ؟ ابتضحيته مصلحته الشخصية ام بحرصه عليها ؟ وغيرها • واذا تعددت هذه الاسئلة حسب ما تتطلبها الجماعات البشرية او كما يفرضه النظام الاجتماعي فان الغاية من كل ذلك لا يختلف عليها اثنان تلك هى مقدار الرفاه الذى يحرزه الفرد في المجتمع مهما تنوعت الوسائل واختلفت السبل للتوصل اليها •

وما فتئت المجتمعات تنقسم الى طبقات كل طبقة تكمل الاخرى وهذه جزء من غيرها وهكذا دواليك • ومن الفلسفات القديمة من ايدت نوعا من التقسيم الطبقى وخالفتها فلسفات اخرى تبشر بنوع آخر من التقسيم الطبقى وتبعتها فلسفات اخرى جديدة تنظر الى المجتمع من زاوية اخرى ونرى ان تكون طبقاته على اسس تختلف عما سبقتها من فلسفات وهكذا ظل المجتمع البشرى حتى يومنا هذا يعترف بالطبقات الاجتماعية وسيظل كذلك على مر الدهور ما زال الانسان يختلف بالفطرة وبصورة طبيعية عن الانسان الآخر ولا يمكن للانظمة الاجتماعية مهما اوتيت من فلسفات مثالية او مادية ان تقضي على الفروق الاساسية التى وجدت مع الانسان في خليقته وتطوره وبالتالى يستحيل قيام مجتمع بشرى متساو • بل ان محض وجود تلك الفروق الطبيعية الاساسية كفيل بان ينتج عنها تباين الانسان في تفكيره ونموه وقابلياته واخيرا في مركزه الاجتماعي •

ولا يحسبن القارىء انى ادعو الى التقسيم الطبقى الجائر القائم على قواعد ومبادىء ارادتها فئات اجتماعية معينة غرضها خدمة مصالح طبقية

معلومة والابقاء على وضع اجتماعي خاص حيث تتلاشى الفرص المتكافئة لافراد المجتمع ، مع العلم ان هنالك كما قلت من الاختلافات الطبيعية ما لا يمكن ان يقف دون ظهورها اى نظام او فلسفة او افكار مهما اوتيت من قوة وتأييد او تأثير على التفكير الاجتماعى ولكن لا يجب ان تحول هذه الاختلافات الطبيعية دون ايجاد التوازن الاجتماعي في تكافوء الفرص وتضييق الفوارق الطبقية مسترشدة بالقوانين والانظمة الوضعية وحينئذ فسيكون انتاج الانسان ومركزه الاجتماعى اعلا مكافأة واكثر عدالة واوفى للاعراض الاجتماعية واقرب للمنطق الاقتصادى .

والواقعان التقسيم الطبقي الشنيع للمجتمع هو من صلب النظام الرأسمالى والتفكير الرأسمالى ومنهما انبثقت الحركات الفكرية والنظريات الاقتصادية التي ارادت خلق تفكير جديد يخفف من غلواء الرأسمالية او يحاول القضاء عليها والتخلص من شرورها فينظم المجتمع بعد ذلك على اسس جديدة بعيدة عن الاستغلال الطبقي وخالية من التطرف في الانانية والمصلحة الشخصية واهم النظريات التي اوجدتها الفلسفة الرأسمالية هي النظريات الاشتراكية التي اصبح ابرزها واكثرها انتشارا هي نظرية الاشتراكية العلمية او الماركسية التي حاولت تغيير علاقة رأس المال بالعامل كما ارادت تحوير طبيعة الانسان وجعلها تتمشى مع الفكرة الشيوعية ثم خلق طبائع وعلائق اجتماعية غريبة عما الفه الانسان في فلسفة النظام الرأسمالى .

ولا شك فالنظريات الاشتراكية وجدت لها انصارا واتباعا في مجتمعات مختلفة كما برز لها مناوئون حاولوا تسفيه افكارها فرأوا خطرا اعظم بابدال دكتاتورية رأس المال بدكتاتورية الطبقة العاملة ، وهنا نادوا بحل آخر يكون فيه النظام الاقتصادى على شكل مشاركة وتعاون يشترك فيه رأس المال والعامل على اسعاد المجتمع ويقيه من شرور الرأسمالية وعنف الشيوعية . وهكذا نشأت فلسفة الحركة التعاونية الحديثة التى ينيف

عمرها عن قرن بسنوات قلائل[1] .

ولا تعي الباحث الحجة في ان الحركة المنتظمة للنظام التعاوني قامت بصورة خاصة كنتيجة للثورة الصناعية مع ذلك فلا تتيح لانفسنا ان نقول انه لولا الثورة الصناعية لما وجدت الفلسفة التعاونية فهذا كمن يقول انه لولا الرأسمالية لما ظهرت الشيوعية لان الفلسفة الشيوعية هى اقدم في تفكيرها من الفلسفة الرأسمالية اذ ان فلاسفة الاغريق قد فكروا بالشيوعية قبل ان تعرف قوانين ونظريات الرأسمالية الحديثة . مع ذلك فالثورة الصناعية هيأت الجو الفكرى بعد ان احدثت التغييرات الواسعة في الحقل الصناعى والزراعى والاجتماعى وخلقت نوعا جديدا من التفكير في الواقع الاجتماعى وما لحق الانسان من اضرار ومنافع فى هذه المرحلة من تطور النظام

---

(١) ووصف الحركة التعاونية بالحديثة هو لاجل تفريقها عن الحركات التعاونية التى لم تقم على مبادىء واصول عامة معروفة ؛ لان الانسان كما نعلم متعاون بالطبع فرغيف الخبز الذى تتناوله قد تعاون على عمله عديد من الافراد فالملاك والفلاح والخباز والبائع ... وغيرهم قد تعاونوا شاعرين او غير شاعرين على اخراجه بالصورة التى وصلت الى فم المستهلك . كما ان نظام الطوائف والحرف القديم هو نوع اخر من انواع التعاون ولكنها جميعا تختلف قليلا او كثيرا عن المبادىء والاصول التى قامت عليها الحركة التعاونية التى ظهرت اولا في انكلترا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ومنها انتشرت الى القارة الاوربية ومن ثم الى القارات الاخرى . هذا اذا كان لابد من تحديد الزمن الذى تحركت فيه العجلة التعاونية بانتظام وعلى اسس ثابتة مقررة . اما اذا اردنا ان نكون اكثر دقة واقرب الى الحقيقة لقلنا ان الحركة الحديثة للنظام التعاوني بدأت في اواخر القرن الثامن عشر . والحركة التعاونية بعد هذا حركة تطورية لا ثورية . فاذا كان من السهل جعل تاريخ ثابت للثورات فان من الصعب وضع تاريخ معين للحركات التعاونية لان التغييرات الاجتماعية في الحركات الاخيرة تحدث بانتظام وبصورة تدريجية وبعضا بدون شعور مثل ذلك مثل الشجرة التى تنمو ببطء وبصورة غير محسوسة ولكنها تنمو بصورة اكيدة لا تقبل الجدل حتى تؤتى ثمارها .

الاقتصادى • وكما ان التفكير الحثيث والفكرة الناضجة سبقت الثـــورة الصناعية كذلك فان النظريات الاشتراكية جاءت بعد نضوج الثورة الصناعية ونضوج الفكر الاشتراكي الذي يعتبر فيه ماركس قطب الرحى ، مع الفارق ان الفلسفة التعاونية الاشتراكية تختلف عن فلسفة الاشتراكية العلمية في ان الاخيرة رسمت لها المبادىء والاسس اولا باول بينما لم تكن الاولى كذلك فانها قامت من رغبة الافراد والجماعات للتعاون واقامة كيان المجتمع التعاونى اي يمكن تشبيه الاشتراكية العلمية بالعروس التي هيئت لها كافـة اسباب الزواج اولا باول بينما يمكن تشبيه الحركة التعاونية باانتخاب ملكة الجمال من بين عدد غفير من الفتيات فهى لم تعرف قبل اجتماع كافة المرشحات او قبل اجتماع اراء لجنة التحكيم • ومهما يكن من امر الاختلافات بـين الحركتين فان الشيء الذي يدعونا ان نقف عنده هو ان الحركتين اشتدتا واخذتا طريقا اكثر وضوحا واقرب الى الواقع العملى بعد نضوج الثـورة الصناعية وما احدثته من انقلابات في الحقول الاقتصادية المختلفة وما تبـع ذلك من تخلخل في الاوضاع الاجتماعية وتجديد في العلاقات الاجتماعية والسياسية والفكرية واجبرت الفرد ان ينحو في تفكيره منحى جديدا وجاءت بعد ذلك بالثورة الفكرية التى ما زلنا نعيش فيها والتي وضعت الاساس الفكرى للحركات والفلسفات الاقتصادية التى تلت الثورة الصناعية •

واننا اذ نؤكد هنا على الثورة الصناعية فانما نؤكد على مرحلة حاسمة في تطور الاسرة البشرية ماديا وفكريا • انها المرحلة بين الحضارة الزراعية للانسان وحضارته الصناعية • انها نقطة تحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي • انها بداية عهد جديد للتغيير والتنظيم في اقتصاد الزراعة والصناعة وخلق مجتمع بتنظيمات ومؤسسات مختلفة وبمشاكل معقـــدة مغايرة تماما لما عرفه الانسان حتى ذلك العهد • وان عهد الثورة الصناعية وما بعدها هو عهد تطور في مشاكل الثورة وبدء مرحلة تفكير حديث لملء الفراغ الكبير في حياة الانسان الذى بدأته التغييرات العظيمة للثورةالصناعية

وتحويل الاقتصاد من الزراعة الى الصناعة وانبثاق تفكير جديد مغاير للقديم مساير لركب الحضارة الصناعية الحديثة التى انبثقت توا •

ومع ما جاءت به الثورة الصناعية من افانين الانتاج وطرق التجارة والتبادل فقد اثرت بنفس الوقت تأثيرا بالغا على مشكلة التوزيع التى اصبحت بعد الثورة من اشد المشاكل تعقيدا واكثرها خطرا على الاستقرار الاجتماعى • فبعد ان كانت المجتمعات البشرية تتمتع باستقرار نسبى في ظل الاقتصاد الزراعي بالرغم من ضآلة الانتاج وتخلف اساليبه وانخفاض مستوى المعيشة فقد اصبحت بعد الثورة الصناعية تتمتع عموما بمستوى عال للمعيشة اذ ازداد الانتاج وتنوع بحيث اغرق الاسواق بما لا يمكن ان يقع تحت حصر من السلع والخدمات ؛ وهكذا فبينما كانت المشكلة قبل الثورة الصناعية مشكلة انتاج اصبحت بعدها مشكلة توزيع فزيادة الانتاج لم تنسجم مع طريقة التوزيع • فحدث ان بانت الشقة الواسعة بين الانتاج والتوزيع فكان ان تمتعت الاقلية في المجتمع باكبر نصيب من السلع والخدمات حين لم تحصل الاكثرية الساحقة الا على جزء يسير من ذلك الانتاج الكبير او بعبارة اخرى فبينما اصبحت القلة تنعم بمستوى رفيع للمعيشة ظل القسم الاعظم فى المجتمع يعيش تحت ظل كابوس من الفقر والبؤس والشقاء • وهكذا انقسم المجتمع بصورة واضحة الى طبقتين بائنتي الفروق : الطبقة الفقيرة الكادحة والطبقة الغنية المترفة فحدث الانشقاق والشقاق وتضاعفت المشاكل وازدادت بعد ان ازداد الوعى واشتد الطلب لانصاف الطبقات الفقيرة المعدمة • كما كان من نتائج الثورة الصناعية والانتاج الكبير حدوث الازمات الاقتصادية المتكررة بسبب عدم الانتظام في عمليتي الانتاج والتوزيع • وبسبب بعض الاختلافات الموسمية في المحاصيل الزراعية وغيرها • وبتوالى الازمات الاقتصادية ازدادت الايدى العاطلة ويعنى ذلك بالوقت نفسه هبوط اجر الطبقة العاملة وتدنى مستوى عيشها وصعوبة تصريف السلع والخدمات التى تم انتاجها في السوق المحلية وهذا مدعاة لاشتداد الازمة الاقتصادية

الذى صار حافزا بدوره الى ايجاد اسواق خارجية لتصريف البضائع المنتجة لبعث انشاط في ماكنة الانتاج الوطنى وايقاف الازمة واعادة الرفـــاه والحيوية في اقتصاد الدولة المصدرة فكان من النتائج السياسية لهذا الحال وهو المنافسة الشديدة بين الدول الصناعية الناضجة للبحث عن اســـواق لمنتجاتها ظهور الاستعمار وماجره من حروب وويلات على الانسانية • ومن الاوضاع الغريبة التى نتجت عن هذا كله ازدياد الثروات بشكل مضاعف وبع ذلك قساوة الاستعمار وفضاعة الخسائر الحربيـــة ومضاعفة دمارها وآلامها• وهذا يدعونا الى القولان الرفاهية الاقتصادية كثيرا ما سببت المشاكل واثارت الحروب وخلقت النكبات للعالم • وبينما انحدر الكثير من الفئات الاجتماعية في هوة سحيقة من الفقر المدقع انغمرت الفئة القليلة الرأسمالية في بحر من الثراء الشنيع •

لم يكن هذا وحده من نتائج الثورة الصناعية بل هناك سلسلة مـــن النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية من ذلك ان زيـــادة الانتاج لحقها ارتفاع الاجور وزيادة اثمان السلع ولكن نسبة زيادة اثـمان السلع كان اكثر من نسبة ارتفاع الاجور وهذا يعنى في الوقت ذاته تدهور حالة الطبقات العاملة وانخفاض مستوى عيشها وبالتالى تكرر الازمـــات الاقتصادية • وقد ادى ذلك الى الصرخات المدوية من قبل الطبقة العاملة مطالبة بحقوقها فانتظمت مع بعضها في اتحادات عمالية تظللها حماية القانون محاولة بذلك اقتطاع جزء من الارباح الطائلـة واضافتهـا الى اجورهـــا ومخصصاتها وحينئذ فقد اســـدت الى نفسها والى الاستقـرار الاقتصـادى والسياسى خدمة جليلة[٢] • ولكن مع ما في هذه الحركة العمالية والتضامن

(٢) تجدر الاشارة هنا الى ان الثورة الصناعية وتجاربها في الحياة العامة تنعكس ايضا في التشريعات والقوانين التى تسنها المجالس التشريعية للحفاظ على حقوق العمال وتنظيم علاقاتهم بارباب العمل ولا شك فهـذه القوانين والتشريعات تعتبر في عداد حصيلة الثورة الصناعية في حقـــل القانون والتشريع •

الحرفي من قوة ومنعة للطبقة العاملة فقد بقيت هذه الاتحادات ضعيفة في مساومتها مع ارباب العمل واصحاب النفوذ الذين اخذت ارباحهم تتضاعف ورؤوس اموالهم تتراكم بشكل لم يسبق له مثيل فيقوى بالتالى نفوذهم ويزداد بأسهم وتتضخم ثرواتهم على حساب شقاء الاكثرية الشعبية .

وحينما ارتفعت اجور الطبقة العاملة نسبيا اخذ عددها بالزيادة ايضا واصبحت مشكلة ازدياد السكان وعلاقتها بالاجور والانتاج ومستوى المعيشة ذات اهمية قصوى واحتلت جزءا كبيرا من تاريخ النظريات الاقتصادية ، حتى ذهب عدد من الاقتصاديين في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر يربط الزيادة في السكان بانخفاض الاجور ومستوى المعيشة لان الزيادة في السكان لم ترافقها زيادة مناسبة في الانتاج او ارتفاع في الاستخدام وهذا يفسر بصورة مبسطة قانون العرض والطلب على العمال وعلاقته بتحديد الاجور . كما ذهب بعض الاقتصاديين الى الاعتقاد بان من علائم رفاه القطر وغناه ارتفاع اجور الطبقة العاملة . كذلك ذهب فريق آخر الى القول بان ارتفاع الاجور مدعاة الى انخفاض عدد ساعات العمل ومشجع للكسل والخمول وهؤلاء يؤيدون وجهة نظر المفكرين الطبقيين في ان الاجور الواطئة تشجع على العمل وتزيد من عدد العمال وتساعد على زيادة الانتاج[٣] .

ان الذين عزوا انخفاض الاجور وانتشار البطالة الى ما حققته الثورة

---

(٣) نظرة طبقية تهدف الى الحفاظ على التقسيم الطبقي والمصالح الطبقية التى تجعل من الطبقة العاملة طبقة ذات مستوى عيش معين لا تحيد عنه وهذا يميزها عن الطبقة ذات اليسار في المجتمع وهذه النظرة هي نظرة مصلحية لا تمت الى العلم والمنطق والاخلاق بصلة . وانها نظرة قديمة ولا يزال اصحاب الرساميل الضخمة والاثرياء في الدول الرأسمالية يعتبرونها من اهم القواعد التى تربط المصالح الاجتماعية في المجتمع الواحد وهم في نظرتهم هذه يخالفون ما يرى العلماء والمفكرون في تلك الدول من ان ارتفاع الاجور تؤدى الى مضاعفة وتحسين انتاج الطبقة العاملة وتساعد

الصناعية في حقول الانتاج من فنون واساليب ومن زيادة في عدد السكان قد اهملوا حقيقة واحدة على الاقل وهى ان الازمات الاقتصادية وقلة الاستخدام وتدهور حال الطبقة العاملة ليس من صميم اثار الثورة الصناعية بقدر ما هو من تأثير سوء توزيع الدخل القومي ومتى ما اعيد النظر في مشكلة التوزيع فعندئذ سيقضي على كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى سينظر الى الثورة الصناعية ونتائجها كمصدر خير وسعادة ورفاه ، لا طريق شر وشقاء وضنك ثم حرب وفناء للجنس البشرى .

ومن الكتاب من يرى في ان الاختراعات والابتكارات واثارها السيئة على الطبقة العاملة هى جزء من التقدم الاقتصادى وعامل في ارتفاع مستوى التحسينات الفنية (التكنيكية) وسبب في رقى الانسان فكريا وتقدمه ماديا ولا بأس بعد ذلك من حدوث الازمات الاقتصادية وبقاء عدد كبير من الايدى العاملة عاطلة فلابد من تضحية شيء مقابل الحصول على شيء آخر. وهذه نظرة تشبه في محتواها نظرة الطبقيين من اصحاب المصالح والانانيين الذين لا يرون في المجتمع غير انفسهم ولا تهمهم سوى مصلحتهم الخاصة وان نظرتهم الضيقة هذه لا تأخذ بنظر الاعتبار ان التوزيع العادل للثروة يؤدى الى زيادة الانتاج وانتشار الرفاهية الاجتماعلية ويدعو الى الرضى والاستقرار .

ومن المعلوم ان الافكار الليبرالية لآدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك رافقت الثورة الصناعية وانتشرت في المجتمعات الحديثة وصبغت التفكير الحديث بالفلسفة الفردية مما جعل الحكومات المختلفة تسير في الاتجاه الليبرالي ـ الفردي محاولة تشجيع وانماء الروح الشخصية واشاعة المبادأة الفردية في الحقلين الاقتصادي والسياسي وان قدمت الافكار الكلاسيكية

على الاستقرار بالاضافة الى تأثيرها على نمو الثروة القومية وزيادة الرفاه الاقتصادي العام . والخلاف ما بين النظرة الطبقية اللاخلقية والنظرة العلمية الخلقية هو الخلاف بين ما هو « مناسب » وما هو « حق » .

والفلسفة الفردية نوعا من الحياة وبعثت شيئا من النشاط في الاقتصاد فانها ولا شك اضرت بحالة الطبقة العاملة وجعلت الحكومة بمعزل عنها وابعدتها عن رعاية مصالحها وذلك لان الحكومات عادة تمثل الطبقة البورجوازية فلا عجب اذا استمدت اراءها وتشريعاتها وقوانينها من وحى تلك الطبقة خدمة لاغراضها وتسييرا لمصالحها وضغطا لمصير طبقتها ولكن لم تنطلق شرارة الثورة الفرنسية حتى اخذ تمبادئها في الليبرالية السياسية[٤] تنتشر في العالم فكان ان شملت آثارها حياة الطبقة العاملة فصار من الضرورى تدخل الدولة لرعاية شؤونها وتهيأة التشريعات اللازمة لانصافها من ارباب العمل بعد ان تضامنت مع بعضها ووقفت امام الطبقة البورجوازية وارباب العمل موقفا عنيدا مطالبة بحقوقها كاملة . ولم تتبلور تلك الصيحات العمالية ولم يسمع صداها الا في اواخر القرن التاسع عشر ، وما كان للدولة التي بدأت تطبق مبادىء الليبرالية الاقتصادية ان تتدخل لترفع الحيف عن الطبقة العاملة حتى اوائل القرن العشرين حين وجدت ان لا مندوحة من ان تتجاوب مع مطاليب العمال العادلة وتنصفهم من ارباب العمل بعد ان رفع هؤلاء شعارا واحدا وانضموا الى اتحاد واحد فظهروا كقوة مخيفة .

وكما ان الآلة تتولد من الآلة فكذلك تتولد الفكرة من الفكرة .

---

(٤) وتعنى الليبرالية السياسية التي يجب تمييزها عن الليبرالية الاقتصادية احتضان مبادىء سياسية معلومة كالنظام البرلماني ؛ حرية التصويت ومنح حق التصويت لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس او العنصر او اللون ... الخ ؛ حرية النشر والفكر ؛ فصل الدين عن الدولة ؛ القضاء بواسطة المحلفين الى غير ذلك من الافكار الليبرالية التى جاءت بها الثورة الفرنسية .

اما ما يعنى بالليبرالية الاقتصادية فهو تحرير الفلاح من الاقطاع ومنحه ملكية خاصة في الارض يتصرف بها كما يشاء ؛ حرية التجارة او ما يعرف بـ (laissez-faire) حتى اوائل القرن العشرين حين اصبحت الليبرالية الاقتصادية تعنى حماية التجارة وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بدلا من تركها حرة وحدث هذا بصورة خاصة بعد عام ١٩٣٠ .

فعندما تولدت الالة وتنوعت وتكاثرت تولدت الافكار واختلفت وتعددت وخلقت بالتالي قوى اقتصادية تصارع كل منها الاخرى للاستئثار بالسيطرة او السلطة • ويمكن ان يتلخص هذا الصراع بين فكرتين : احداهما مادية ـ نفعية ، والاخرى روحية ـ انسانية • الفكرة الاولى تريد ان تمتلك كل ما يمكن امتلاكه في العالم ، والفكرة الثانية تحاول ان تقدم للمجتمع كل ما يمكن تقديمه • وقد كانت ولا تزال الفكرة الاولى تسيطر على اذهان الناس وتحفزهم على العمل والانتاج والابداع والاستحواذ على السلطة والاستئثار بالنفوذ • وعلى اساس هذه الفكرة بالذات قام النظام الرأسمالي وانتظمت مؤسساته وهذه الفكرة يفسرها حافز الربح واذا كانت هذه الفكرة تخدم المجتمع الرأسمالي بدلالة انها تحفز على العمل ، على الانتاج ، على الاختراع ، على الابداع ، على التقدم ، فهي بنفس الوقت تجلب الضرر للمجتمع نفسه ذلك انها تقسم المجتمع الى طبقتين تناقض الواحدة الاخرى الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة • فاذا خدمت فكرة الربح فئة اجتماعية صغيرة فان الطبقة الكبيرة قد اصابها الحيف والاجحاف من جراء تلك الفكرة بالذات وقد لا يطول الزمن حين يزداد عدد الطبقة الكبيرة فتضاعف بذلك جهودها للحصول على حقوقها فتبوأ المكان اللائق بها • راودت الافكار هذه بعض المفكرين فتنبأوا بثورة الطبقة العاملة (البروليتاريا) واستيلائها على الحكم • وفعلا حدثت اول ثورة اشتراكية في روسيا ـ ولو على غير الشكل الذى نادى به ماركس ـ فتمزق شمل الحكم القيصرى وانحل المجتمع القديم تدريجيا بعد الثورة في روسيا • ولا يزال الخوف يساور العالم اليوم من ان دافع الربح سيدفع بالامم المختلفة الى النهاية التى انتهت اليها روسيا القيصرية •

اما الفكرة الثانية وهى الروحية ـ الانسانية فتدعو الى ان الانتاج يجب ان يكون لغرض الاستعمال وبدافع الخدمة ليس الا ، وقد جاءت هذه الفكرة نتيجة ما اصاب الاكثرية الساحقة في المجتمع من جراء استغلال

الفئة الرأسمالية للطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي ومن طبيعة كون الانسان تعاونيا فلابد ان يجتمع مع الانسان الآخر في منظمات تعاونية تحميهم من جشع الرأسماليين وتنقذهم من سيطرة رأس المال ونفوذ ارباب العمل ومن المستغلين والمرابين • ليس هذا وحسب بل نشأت الفلسفة التعاونية لكي تقف مانعا دون دكتاتورية الدولة وتحكمها بشكل قسرى في شؤون المجتمع الذى احدثت الثورة الصناعية في تركيبه تغيرات عميقة(٥) • ولكى تبرهن ان افراد المجتمع تجمعهم اهدافهم على صعيد واحد وان مصالحهم ليست متعارضة وعليه فباستطاعتهم ان ينضموا الى مجموعات تخدم الجماعة لاجل الفرد وهكذا قامت الفكرة التعاونية •

والحركة التعاونية مثالية في فلسفتها ، نبيلة في اساليبها واهدافها وقد

---

(٥) والتغييرات التى جاءت بعد الوثرة الصناعية والاثار العظيمة التى خلفتها في المجتمعات والسرعة التي استطاعت بها ان تغزو العالم غيرت معالم الحضارة ماديا وفكريا وجعلت المجتمعات في حيرة من امرها بسبب ما احدثته من الفوارق الطبقية والاخطار الاجتماعية التي كانت وما زالت تنتظر المجتمعات المتقدمة صناعيا • ولما كانت الرأسمالية مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمع برز سؤال ملحاح وهو ماذا سيتبع نضوج النظام الرأسمالى ؟ تردد هذا السؤال في عقول مختلف المدارس الفكرية وفي عقول بعض الاقتصاديين الارثودوكس والمفكرين التعاونيين كما تردد في عقل الاشتراكيين وفي مقدمتهم (كارل ماركس) الذي تقدم معزميله (انكلز) في البيان الشيوعى يندد بالنظرية الرأسمالية ويرسم طريق انهيارها • جاء البيان هذا بعد سنين قلائل من انبثاق اول حركة تعاونية قامت على مبادىء واصول معلومة وواضحة في انكلترا • فاذا اراد كارل ماركس والاشتراكيون من بعده ان تقوم الدولة بدور الافراد في تنظيم الحياة الاقتصادية حتى ولو ادى ذلك الى اساليب القسر والعنف والضغط بعد ان تحتل الدولة المكان الاول والمسيطر الاعلى ، اي ان السلطة السياسية هي كل شيء في المجتمع على اساس ما ينفع الدولة ينفع المجتمع ، فان المفكرين التعاونيين ارادوا بحركتهم ان يقوم الافراد بصورة تلقائية متعاونين لخدمة اغراضهم فعقيدتهم ما ينفع المجتمع ينفع الدولة • فاذا جعل الاشتراكيون

تأصلت في طبيعة الانسان لحب الخير وتضحية المصلحة الفردية في سبيل المصلحة العامة • ويدلنا تاريخ المجتمعات التعاونية بانها تكونت على اساس التجارب في الحقول التعاونية متمثلة في الجمعيات التعاونية المختلفة ومؤسساتها التابعة لها • فالحركة التى بدأت في روشديل عام ١٨٤٤ نمت وازدهرت فاثمرت في بعض بلدان العالم وقد برهنت المجتمعات التعاونية بانها من اسعد المجتمعات اذا لم تكن اسعدها • وبطبيعة الحال فاننا لا نجد تقريبا بلدا اليوم خاليا من الجمعيات التعاونية • ولكن يختلف مدى نجاحها وقوتها وانتشارها بالنسبة الى مبلغ الوعى التعاونى والثقافة التعاونية وشكل النظام الاقتصادى الموجود في البلد المعين •

النظرية الاساسية للفلسفة التعاونية :

في حين تنظر الرأسمالية الى الربح كهدف للنشاط الاقتصادى ، ترى الفلسفة التعاونية ان الهدف الرئيسى من النشاط الاقتصادى والانتاج هو الانسان • وهكذا فبينما تركز الرأسمالية على الربح وتراكم الثروة تهتم الفلسفة التعاونية بالانسان وعلاقته بالجماعة التى هو جزء منها • وبينما يتخبط النظام الرأسمالى بفوضى الانتاج والتوزيع والتبذير وعدم الانتظام في هذه الامور كلها يتميز النظام التعاوني بكون المجتمع وحدة واحدة يعمل افراده بتضامن وانسجام ويشتركون في التمتع بالوجود الاقتصادى الذى اختاروه طواعية لانفسهم ويشعر الفرد في المجتمع التعاونى ان الفلسفة التعاونية هي اكثر من طريقة للحصول على العيش فهي اسلوب الحياة ؛ تؤمن بمقدرة الانسان على التعاون والخدمة والعمل والتضامن بدون ضغط او اكراه ؛ ثم هي فوق ذلك تقدر القيمة الحقيقية للانسان • فليست السلع

الماركسيون الاشتراكية الدكتاتورية هى النتيجة الحتمية للنظام الرأسمالى فأن الاشتراكيين التعاونيين رأوا في الاشتراكية التعاونية هى النتيجة المنطقية للرأسمالية •

في النظام التعاوني الهدف من الانتـــاج ـ كما هو الحـــال في النظـــام الرأسمالي ـ وانما الهدف هو من يتمتع بتلك السلع وهـم المستهلكون • وليس رأس المال وهو نتيجة الربح والادخار ما يسعى اليه المجتمع التعاونى وانما يسعى الى رفاه الانسان الذى يؤلف رأس المال في مثل ذلك المجتمع• وهكذا فبينما يعمل الفرد في النظام الرأسمالي بتعارض المصالح ليحطـــم النظام ويقضى على نفسه يعمل الفرد في النظام التعاوني بتوافق المصالـــح وتجاوب الاهداف ليبنى النظام فيسعد به هو لا غيره •

واذا قامت الفلسفة الرأسمالية على شريعة الغاب اقتل والا قلتـــت ـ نظام المنافسة ـ فان الفلسفة التعاونية تقوم على اساس قانون الحياة للجميع اى عش ودع الآخرين يعيشون (Live and let live) ومن هاتين الفلسفتين نستخلص ان الفرد في النظام الرأسمالى يعيش في صراع مـع نفسه وصراع مع محيطه ويظل في خوف مستمر • بينما هو يحيا في النظام التعاوني في طمأنينته مع نفسه ومع الآخرين ولا يجد سببا للخوف لان قانون الحياة هنا هو قانون التعاون والتضامن لا التنافس والصراع • وقد لخص احد الكتاب فلسفة النظام التعاوني كما يلى :

١ ـ المفهوم المثالى للتاريخ الاقتصادى
٢ ـ نظرية عدم الاستغلال
٣ ـ نظرية الاخـاء
٤ ـ نظرية التضامن الاجتماعي

فالمفهوم المثالى هو الذى يأخذ بنظر الاعتبار وجود الفرد كأنسـان لا يعيش ليخدم النظريات الاقتصادية وانما يعيش لتخدمه تلك النظريـات وليس الاقتصاد مصلحة مادية فقط بل هو قبل كل شيء فكرة روحية ورباط انساني وليست الاشياء المادية التي يهيئها النشاط الاقتصادى سوى واسـطة لتحرير الانسان من الفقر والبؤس والصراع والخوف وعدم الضمان •

واخيرا وليس آخرا فان المفهوم المثالى يقرر ان تاريخ الانسان الاقتصادى هو تاريخ تجاوب مصالح وتوافق اراء وتعاون جهود وليس تناقض مصالح وتضارب اراء وتنافس جهود .

واذا تحدثنا عن نظرية عدم الاستغلال في النظام التعاوني فانما نقارنها بنظرية الاستغلال الرأسمالية . فاذا انتفت الارباح قضى على الاستغـــلال وحينئذ لا وجود لمستغل او مستغل .

اما نظرية الاخاء فانه ما لم يكن هنالك شعور بروح الاخاء وانالانسان هو اخ للانسان وان صفة الاخاء هذه تتجلى في انتماء الفرد الى عضويـة التعاونية والعمل باخلاص وتفان في سبيلها ومتى ما عمل ذلك فانه سيخدم التعاونية واعضاءها وبالتالى نفسه .

واخيرا نأتي على نظرية التضامن الاجتماعي وهى تقرر ان الانسان بتضامنه واشتراكه في التعاونيات سيحول دون حدوث الصراع الطبقي الذى تريده الاشتراكية العلمية واتخاذ اساليب العنف لتحقيق ما تصبو اليه من نظريات وتنظيم اساليب الحياة بموجبها . ولا شك فان التضامن الاجتماعى هو جزء لا يتجزأ وعضو لا ينفصل من الفلسفة التعاونية اذ بدون تلـك الروح لا يمكن بحال من الاحوال ان ينشأ او ينمو المجتمع التعاوني[٦] .

وليست هناك نظرية خاصة يقوم عليها النظام التعاونى كما هو الحال مثلا في النظام الرأسمالي او النظـام الاشتراكي . وقـد اخـذت الفلسفة التعاونية مبادئها العامة من الاقتصاد الكلاسيكى فهناك بالاضافة الى فكـــرة خدمة المرء لنفسه بواسطة خدمته للمجتمع التعاونى فان العائد الذى تحصل عليه التعاونيات يوزع على الاعضاء بحسب مساهمتهم في الشراء او الخدمة

(6) Dr. Kagawa, Consumers' Cooperation (The Annals) pp. 73—75 edited by J. G. Brainerd.
American academy of Poli. Sci.

لا بحسب مساهمتهم في رأس المال •

هذا وترتكز نظرية الفلسفةالتعاونية على الجمع بين المصلحة الشخصية والمسؤولية الاجتماعية مع ادراك اهمية الحرية الفردية والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية كشيء طبيعي وضرورى تحتمه حياة الفرد مجتمعا مع بقية الافراد في الهيئة الاجتماعية • والفلسفة التعاونية بعد ذلك لم تنكر على الاكثرية الشعبية حقها في التملك كما هو الحال في الفلسفة الرأسمالية بل وضعت مسؤولية جماعية تسعى وتنظر الى مصلحة الفرد كصنو لا ينفصل عن مصلحة الجماعة • وعليه فبينما تشجع المصلحة الشخصية على قيام الاحتكارات في النظام الرأسمالي فان المصلحة الشخصية في النظام التعاوني تشترك مع مصلحة المجموع فلا تبقى حياة للاحتكار والاستغلال ، ولا عجب اذا جاءت الفلسفة التعاونية تحمل بين جوانحها اعظم المثل الخلقية واعلى القيم الاجتماعية •

محتويات الكتاب

عنوان المقالة	الصفحة
المقدمة	٣
١ ـ هذا العالم المتغير	٤
٢ ـ لمحات عن الانماء الاقتصادى في الشرق العربي	١٠
٣ ـ التصنيع والاقتصاد العربي	١٧
٤ ـ الاعمار والتنظيم الاقتصادي	٢٧
٥ ـ المساواة الاقتصادية ما هي وكيف ولماذا ؟ نظرة عامـــة	٤٩
٦ ـ تقليل تفاوت الدخول	٦٥
٧ ـ المساواة الاقتصادية ما هي وكيف ولماذا ؟ دور الدولة اثر النفقات العامة في علاج التفاوت	٨٥
٨ ـ الاشتراكية ومشكلة التفاوت الاقتصادي	٩٣
٩ ـ نحو اقتصاد مخطط	١٠٨
١٠ـ نظرة في الاقتصاد العراقي بين الركود والتضخم	١١٨
١١ـ دراسة الاقتصاد	١٣١
١٢ـ التخطيط الاقتصادي واهدافه	١٥٠
١٣ـ على هامش الفلسفة التعاونية	١٧٥

اعتـــذار

حدثت اخطاء مطبعية وهي لا تفوت على القارىء اللبيب ٠

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 073832113